



الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

## الاتحاد الأوروبي وتحديات الاستمرار

رسالة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

مسعدة ناصر

لجنة المناقشة

رئيساً

الأستاذ المشرف

الدكتور حسين علي عبيد

عضوًا

أستاذ مساعد

الدكتور محمود عارف جبور

عضوًا

أستاذ مساعد

الدكتور علي أحمد خليفة

2020-2019

إن الجامعة اللبنانية ليست مسؤولة عن الآراء الواردة في هذا التقرير وهي تعبّر عن رأي صاحبها فقط

## الإهداء

إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي  
إلى أعظم مخلوق في الوجود بل الوجود كله  
إلى الروح التي علمتني معنى الفقد  
إذ ليس الوجد في أيام الفقد الأولى  
بل حين تأتي الأيام السعيدة  
فتجد أن من يستطيع مشاركتك بشكل أعمق قد رحل:  
أمي اسكنها الله الفسيح من جنانه

إلى من علمني أن الدنيا كفاح  
وسلاحها العلم والمعرفة  
إلى من أفنى حياته في سبيل إسعادنا  
أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى الذين أشدد بهم أزرى: أخوتي وأخواتي  
وأخص بالذكر من هو بمنزلة أمي وأبي أخي السيد ربيع ناصر  
إلى قدوتي ومؤنستي أمانى السيد

إلى ذاك البعيد القريب  
صاحب الأثر الكبير في حياتي: الشيخ أسعد جواد  
إلى نفسي المثابرة رغم التعب  
إليهم جميعاً أهدي ثمرة عملي المتواضع

## كلمة شكر

قال تعالى: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه"

أحمدُ اللهَ حمدًا كثيرًا دائميًا على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من:

أستاذي الفاضل الدكتور المشرف "حسين عبيد" الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث وعلى كل

ما قدمه لي من توجيهات ومعلومات قيّمة ساهمت في إثراء موضوع دراستي.

أعضاء لجنة المناقشة الكرام، والتي خصصت جزءًا من وقتها لخدمة البحث وسبيل ترقيته،

الدكتور الفاضل: محمود جبور،

الدكتور الفاضل: علي خليفة.

اساتذتنا الكرام بقسم العلوم السياسية تخصص علاقات دولية على ما قدموه طيلة فترة تعليمنا

القيمون على التسجيل في الجامعة ومتابعة شؤون الأبحاث: الأستاذة ريتا المولى والأستاذ

حسين زين الدين.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد لو بكلمة أو دعوة صالحة.

## مقدمة

تشغل المنظمات الدولية والإقليمية حيزاً مهماً في العلاقات الدولية، فهي عبارة عن هيئة تضم مجموعة من الدول ترتبط باتفاق دولي أو إقليمي يسعى لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة، على نحو دائم، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها في المجال الدولي والإقليمي.

وشهد النظام العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين تحولات وتغيرات أدت إلى تبدل خارطة النظام العالمي وتبدل موازين القوى، حيث جاءت لحظة التغيير مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتحوله إلى 15 دولة. كانت أهمية الحدث بأنه أعلن نهاية نظام عالمي قام على ثنائية قطبية تميّزت بحرب باردة، واستمرت نصف قرن بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، فدخل العالم في مرحلة جديدة على صعيد العلاقات الدولية، وهي مرحلة الأحادية القطبية بزعامة أمريكية.

في خضمّ هذا، بدأت تظهر تكتلات جديدة على الساحة الدولية، كان أبرزها الاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>، إذ تُعتبر تجربة التكامل الأوروبي واحدةً من أنجح المشاريع الوجودية في القرن العشرين. ولم يغب عن بال الساسة الأوروبيين، منذ اللحظة الأولى التي كان يتم فيها البحث عن صيغ توحيدية، أنّ ثمة حاجة ملحةً لأن تبحث أوروبا عن موطئ قدم لها في العالم الذي تشكّل بعد حروب عدة. فتلك الحروب عنت، ضمن أشياء كثيرة، فقدان أوروبا لمركز ثقلها في السياسة الدولية وتراجعها كقوة أولى في العالم وكصاحبة حضور كبير، كان أول دلائل ذلك تفكك مستعمراتها في الخارج، ناهيك عن اعتمادها لأول مرة على المعونات الخارجية لإعادة إعمار نفسها، عبر مشروع مارشال الأمريكي. عنى ذلك انتقال مركز ثقل المجتمع الغربي بطبعته الرأسمالية إلى الضفة الأخرى من الأطلسي، وبقاء أوروبا ساحة مواجهة بين القوتين المتعاضمتين في العالم وقتها: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. "وإذا كانت دول أوروبا الشرقية قد قبلت بسطوة وهيمنة موسكو على صياغة سياستها

---

<sup>1</sup> - صدام الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني،

الخارجية، فإنّ أوروبا الغربية ظلت قلقة حيال فقدانها لدورها العالمي، خاصة أنها تضم القوتين العظمتين في العالم حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية<sup>(2)</sup>.

وكما تدلّ مراجعة المواقف الأميركية من الوحدة الأوروبية، فإنّ ثمة الكثير من الأسباب التي تدفع واشنطن لتشجيع هذه الوحدة، مثلاً لمنع أوروبا من الاقتتال كي تبقى موحّدة في مواجهة الخطر الاشتراكي، خاصة مع تنامي قوة اليسار في بعض دول أوروبا الغربية. وحتى حين كانت واشنطن تقدم على دعم القدرات الحربية للدول الأوروبية، فهي كانت تفعل ذلك لضمان وجود نفوذ عسكري لها في هذه الدول في حال اندلاع مواجهة مع موسكو<sup>(3)</sup>.

بناءً على ما سبق، فإنه في اللحظة التي كانت تبحث فيها أوروبا عن منع الحروب المستقبلية على أرضها عبر التشبيك والوحدة، كانت في حقيقة الأمر تبحث فيها عن عملة جديدة تظهر من خلالها قوتها، وتعيد وضع نفسها على المشهد الدولي. وعليه، إنّ مشروع التكامل الأوروبي كان استكمالاً طبيعياً للنهضة الأوروبية التي بدأت في القرن السادس عشر، وتطوراً طبيعياً للحالة الأوروبية، لكن بأدوات جديدة. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من النظر لهذا المشروع ضمن النسق العام للتاريخ السياسي المعرفي والفكري، أو ما أنتجه من وقائع وأحداث كانت محركاً له.

ومن الأهم في ذلك أنّ بحث أوروبا عن دور في الترتيبات التي تلت الحرب العالمية الثانية كان محركاً أساسياً في البحث عن صيغ الوحدة، وبدورها غدّت هذه الوحدة هذا التوق للدور المنشود. نجاح التكامل البطيء ولكن الثابت، عزّز من القناعات المختبئة في النفس الأوروبية حول وجوب أن الاضطلاع، وعلى الرغم من كل شيء، بدور يليق بمكانة الأوروبيين في السياسة الدولية، فلا يجوز برأي هؤلاء أن تقوم الحروب بمسح وجودهم كلياً، بل يجب البحث عن دور جديد، وإن بصيغ جديدة.

---

<sup>2</sup> - عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، الطبعة الأولى،

الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 7.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 7.

هناك يُطرح التساؤل التالي:

هل يمكن للاتحاد الأوروبي أن يستمر في التوسع الجغرافي والتعمق المؤسساتي في القطاعات كافة إلى الأبد؟ أين ستصل حدود الاتحاد والى أين ستنتهي مهام مؤسساته؟ وهل سيؤثر هذا في خلق المزيد من الأزمات في علاقاته الداخلية وعلاقاته مع الخارج؟ وما مدى تأثير هذه الأزمات على مستقبل الوحدة الأوروبية؟ وهل هذه التحديات ستشكل عائقاً أمام تقدمه؟ أم أنها ستعطيها دفعة إلى الأمام؟ وما هي علاقة الدولة الوطنية مستقبلاً بالاتحاد؟ والى أي مدى ستتقبل الدول الأعضاء توسيع مهام المؤسسات الحدودية على حساب مهامها؟

أما الإشكالية فهي: ما مدى أهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة لواقعه وكيف يمكن أن يستمر في ظل التحديات والأزمات المتلاحقة؟

ينطلق البحث فكرةً بأنه ومع نجاح المشروع الحدودي الأوروبي، ظهرت هذه المجموعة من الأسئلة المتعلقة بمستقبل هذا المشروع وممكنات استمراره وتطوره في نفس الوقت. فهو كيان سياسي وبناء مؤسساتي في طور التكوين، والتطور المستمر يزيد بنيانه تعقيداً مع توقيع المزيد من الاتفاقيات التفصيلية، ومع انضمام مزيد من الدول المرشحة للعضوية، وتلك التي ترغب بالترشح أو بالانفصال، وهذا ما يثير التساؤلات التي تتعلق بالماهية النهائية التي ستكون عليها صورة الاتحاد.

وتبرز أسباب اختيار موضوع هذا البحث لأهميته الأكاديمية العلمية، من حيث المستجدات والمتغيرات التي طرأت على الاتحاد الأوروبي، سواءً من الناحية الاقتصادية والنجاح الذي حققه الاتحاد على المستوى الدولي واجتيازه لأزمات هددت اقتصاديات بعض الدول (لكنّ هذا لا يعني خلوه من أزمات أخرى تعصف بمؤسساته وبنيانه)، أو من الناحية الاجتماعية وما ترتب عن النزاعات الداخلية في الشرق الأوسط من حالات هجرة ولجوء وأعمال إرهابية داخل دول الاتحاد؛ وذلك بهدف معرفة مدى تأثير كل هذه المتغيرات في مسيرة الاتحاد التكاملية.

سنعتمد في هذا البحث المنهجين التاريخي والتحليلي، لدراسة بعض المتغيرات التي طرأت على سياسات بعض الدول الأوروبية، ورصد تداعياتها المستقبلية على الاتحاد الأوروبي.

وعليه، سنتناول موضوع الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من تقسيم البحث إلى فصلين. يتمحور الفصل الأول حول نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه والعوامل المؤثرة فيه، أما الفصل الثاني فسنتناول من خلاله التحديات والأزمات التي يواجهها الاتحاد ومدى تأثيرها على استقراره. إذاً سيقسم البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه وبعض التحديات التي يواجهها

الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وبعض الأزمات التي تهدد استقراره



## الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه وبعض التحديات

### التي يواجهها.

عمد المفكرون والمنظرون الأوروبيون على فترة امتدت من عصر النهضة الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى والثانية، إلى التفكير بصورة مستمرة بإيجاد نوع من الوحدة السياسية للعالم الغربي.

"فإذا كان العالم بأسره قد دفع أثماناً باهظة لحربين عالميتين قد استغرقتا عقداً كاملاً من العقود الخمسة للنصف الأول من القرن العشرين، (الأولى 1914-1918) والثانية (1939-1945)، فإن فاتورة أوروبا لهاتين الحربين كانت قياسية لجهة فداحة الخسائر التي تكبدتها بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً"<sup>(4)</sup>.

"إنّ الحروب الأوروبية-الأوروبية التي تكثفت على مدى قرن ونصف القرن، أي منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، هي في الواقع، حروب الرأسمالية على الرأسمالية"<sup>(5)</sup>.

وإذا كانت الشعوب الأوروبية، ومعها شعوب العالم كله، قد عانت من ويلات الحروب ومن أثمانها الباهظة، فإنّ النتائج التي تركتها الحرب العالمية الثانية كانت كافية لإحداث تحوّل في مسار التاريخ الأوروبي. مسار ينقل القارة من حالة الانقسام والحروب إلى فضاء السلام والتعاون والتوحد.

"ولعل خروج أوروبا من الحرب العالمية الثانية مهزومة، وفقدان دورها كزعيمة للنظام الرأسمالي العالمي، وعجزها تحت ضغط المديونية لحساب الولايات المتحدة الأمريكية، وظهورها على

---

<sup>4</sup>- محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد - الايديولوجيا - الأزمات)، الطبعة الأولى،

دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 237.

<sup>5</sup>- المرجع نفسه، ص 238.

الصعيد الدولي كقارة ثانوية ومهمشة بعد أن كانت الصانع الأول للقرار الدولي لقرون عديدة سابقة، كانت بمثابة أبرز الدوافع الكامنة وراء التحول الأوروبي<sup>(6)</sup>.

فقد أثرت دول أوروبية عديدة، لا سيما الكبرى منها، خيار التعاون الجادّ من أجل النهوض بأوروبا واستعادة حضورها على المستوى الدولي. وعرف مسار التكامل والاندماج الأوروبي تسلسل المحطات المتدرجة، وصولاً إلى النموذج الأوروبي الاتحادي المتمثل حالياً بالاتحاد الأوروبي.

تم إنشاء المجموعات الأوروبية لتسهيل عملية توحيد القارة، لأنّ عملية الوحدة في الدول الديمقراطية لا تتم دفعةً واحدة، أو باتخاذ قرار واحد، بل تتم تدريجياً بتحقيق إنجازات واضحة من شأنها أن توجد بين دول القارة تضامناً حقيقياً.

إنّ الخطوة الأولى الناجحة لعملية الوحدة تبدأ بالاقتصاد، فللاقتصاد ارتباط وتأثير كبير في السياسة، كما أنّ النجاح في القطاع الاقتصادي يمهد للانتقال إلى القطاعات الأخرى.

فالالاتحاد الأوروبي تكتل سياسي اقتصادي بدأ مساره منذ عام 1951، وقد مرّ بمراحل عدة توسّع خلالها ليشمل 27 دولة أوروبية، بعد خيار بريطانيا الخروج عام 2016، حيث يلخص أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتقوّي دور أوروبا في العالم.

"وعلى الرغم من أنّ العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957 هو العلامة البارزة في تاريخ حركة الوحدة الأوروبية، إلا أنّ هناك اتفاقاً على أنّ هذه الحركة تعود في إرهاصاتها الأولى إلى قرون عدة سبقت هذا التاريخ، وتدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية والعسكرية لتوحيد أوروبا، والتي ازدادت كثافتها بعد التجربة المريرة التي خاضتها القارة في الحرب العالمية الأولى<sup>(7)</sup>.

---

<sup>6</sup> - محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات الإقليمية المتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص 544.

<sup>7</sup> - صدام الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 37.

## المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه ومؤهلاته

بدأت الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأوروبية بعد الحرب بتطبيق خطة مارشال التي قدمت الولايات المتحدة في إطارها مساعدات اقتصادية من أجل إعادة إعمار أوروبا وإنعاش اقتصادها.

### المطلب الأول: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي وأهدافه

وشهد عام 1948 إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي لتنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي.

أما في المجال العسكري، فتم التوقيع على اتفاقية بروكسل عام 1948، والتي هدفت إلى تحقيق تعاون عسكري بين كل من فرنسا، المملكة المتحدة، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

وبسبب تزايد الشكوك في النوايا السوفياتية اتجاه أوروبا الغربية، تم تدعيم التعاون العسكري بالتوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي عام 1949، التي ضمت، بالإضافة إلى أطراف اتفاقية بروكسل، عدداً آخر من الدول الأوروبية، مع كل من الولايات المتحدة وكندا.

وشهد العام نفسه قيام مجلس أوروبا لتحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية، أهمها حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في القارة.

### الفقرة الأولى: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

شهد عام 1950 وضع الحجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية بعد ذلك. ففي 9/أيار/1950، دعا وزير الخارجية الفرنسية روبرت شومان إلى إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. والواقع أنّ هذه الفكرة كان وراءها جان مونييه، رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية وأحد مستشاري شومان.

ويُعدُّ "جان مونيه" بحق، الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي، فقد أدرك بعد عمله لمدة خمس سنوات في مجال التخطيط للاقتصاد الفرنسي أنّ فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى المعيشة من دون تجاوز القومية، وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر.

وتخيل "مونيه" إطاراً أوسع يقوم على أساس وجود سوق أوروبية مشتركة على مستوى القارة الأوروبية، كخطوة نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنّى سياسات اقتصادية مشتركة، فالرجل كان من أنصار التدرّج وعدم تبني أحلام عريضة لا يمكن تحقيقها في الواقع.

ومن ثم كانت فكرة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في نيسان 1951، التي يمكن الانطلاق منها إلى قطاعات أخرى بعد ذلك.

"أما عن الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة، فقد ضم هيئة عليا ذات استقلالية، بالإضافة إلى مجلس يعبر عن مصالح الدول الأعضاء، وجمعية عامة كانت أشبه بالمجلس الاستشاري ومحكمة للعدل"، وتزامن قيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب مع فكرة أخرى طرحتها فرنسا، هي إنشاء (مجموعة الدفاع الأوروبي). فمع تزايد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب، واندلاع الحرب الكورية، بدأت الولايات المتحدة بالضغط على الدول الأوروبية للقبول بفكرة وجود جيش ألماني للمساهمة في الدفاع عن المعسكر الغربي، وذلك في عام 1954، وهي فكرة كانت تلقى رفضاً من دول أوروبية عدة، خاصة فرنسا. وللخروج من هذا الموقف، اقترح رئيس الوزراء الفرنسي "رينه بيلفن" إيجاد ما سُمي بمجموعة الدفاع الأوروبي، وكان الاقتراح يقوم على ضم كل الجيش الألماني مع بعض القوات من الدول الأوروبية الأخرى في إطار أوروبي. ولكن هذه الفكرة لم تبصر النور، لأنّ البرلمان الفرنسي رفض في آب 1954 مشروع هذه المجموعة.

وقد أوضح هذا الرفض أنّ جهود الاندماج في المجالات العسكرية والسياسية هي أقلّ حظاً في النجاح من جهود الاندماج في المجال الاقتصادي، ومازال هذا المنطق سائداً حتى الآن إلى حد كبير.

بعد إخفاق جهود الاندماج في المجالين السياسي والعسكري، كان لابد من إعطاء دفعة جديدة للاندماج في المجال الاقتصادي، فاجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جماعة الفحم والصلب لدراسة عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء سوق مشتركة، وهيئة للاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وتم تكليف هنري سباك وزير خارجية بلجيكا في ذلك الوقت، دراسة هذه الاقتراحات وتقديم تقرير عنها. وكانت الرؤية في تقرير سباك تتلخص في أنه من أجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الدولية، وقدرتها على التأثير في الأحداث، لا بد من تحسين إمكانياتها الاقتصادية، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إنشاء سوق أوروبية مشتركة.

"ومثل تقرير سباك الأساس الذي قامت عليه المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة روما عام 1957 وقيام الجماعة الأوروبية، أو بتعبير أدق (الجماعات الأوروبية)، وهو الاسم الرسمي الذي أطلق عليها، وضم في إطاره جماعة الطاقة الذرية الأوروبية، والتي يطلق عليها باختصار اليورتوم، والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد تم توقيع المعاهدة في 25 آذار/ مارس 1957 بين الدول السبع الأعضاء في جماعة الفحم والصلب، ودخلت معاهدة روما حيّز التنفيذ في 1 كانون الثاني 1958<sup>(8)</sup>.

وغداة توصل الأوروبيين إلى حل إشكالية السياسة الزراعية المشتركة التي كانت تعرقل مساهمهم الاتحادي، وذلك في 14 كانون الثاني/ يناير 1961، والاتفاق حول السياسة الزراعية المشتركة المدعومة من صندوق أوروبي خاص للتوجيه والضمان الزراعيين، تم تشكيل لجنة مدعومة من حكام المصارف المركزية الأوروبية الستة عام 1964. لكنّ هذا المسار لم يكن من دون عقبات وخلافات وصلت إلى درجة انسحاب الجنرال ديغول من المؤسسات المشتركة في 6 تموز/ يوليو 1965، قبل أن يعود إليها في 29 كانون الثاني/ يناير 1966 بعدما أقرت (تسوية لوكسمبورغ) مطلبه باتخاذ القرارات بإجماع الأعضاء وليس بالأغلبية في هذه المؤسسات. "وفي بداية تموز/ يوليو 1968،

---

<sup>8</sup> - صدام الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 43.

دخلت فكرة الاتحاد الجمركي موضع التنفيذ، فاختمت الرسوم الجمركية بين الدول الست التي اتفقت على توحيد التعريفات الجمركية حيال الدول غير الأعضاء في المجموعة"<sup>9</sup>.

وفي آذار/ مارس 1971، تلقى المسار الاندماجي دفعاً إلى الأمام عندما اتفقت الدول الست على التوصل في غضون عشر سنوات إلى اتحاد اقتصادي ونقدي، يرافقه تحرير كامل لحركة الرساميل وتحديد لأسعار ثنائية ثابتة بين عملاتها، وحلول عملة موحدة محلّ العملات الوطنية. لكن في آب/ أغسطس من العام نفسه اتخذ الرئيس الأميركي نيكسون قراراً بتعليق ربط سعر الدولار بالذهب، وتحديد قيمته تبعاً لتقلبات السوق والعرض والطلب. هذا القرار سدّد ضربة قاسية لاتفاقات "بريتن وودز" وللاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي، الذي قام على تحديد أسعار صرف العملات الأوروبية الست نسبة إلى الدولار، واضطرت هذه الدول إلى توقيع اتفاق جديد في ما بينها في آذار/ مارس 1972 يسمح بهوامش لتقلبات أسعار عملاتها تبعاً للدولار.

لكن هذا الاتفاق الجديد لم يصمد أمام الصدمة النفطية الأولى في كانون الثاني 1974 التي أضعفت الدولار وفرضت على الأوروبيين مجلساً أوروبياً مكوناً من زعماء الدول، يجتمع ثلاث مرّات في السنة، للتداول في شؤون المجموعة الأوروبية وفي المسائل السياسية الكبرى.

وكانت كل من بريطانيا وإيرلندا والدنمارك قد انضمت في بداية عام 1973 إلى مجموعة الست، لتصبح مجموعة التسع، التي أنشأت بدورها مطلع العام 1973 صندوق تنمية إقليمياً لمساعدة الدول الأوروبية الفقيرة، قبل أن توقع في 28 شباط/ فبراير اتفاق لومي، مع 46 بلداً من أفريقيا والكاريبّي، الذي يسمح لمنتجات هذه الأخيرة بالدخول بحرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية.

"وفي 7-10 حزيران/يونيو 1979، انتخب مواطنو الدول التسع لأول مرة البرلمان الأوروبي المكوّن من 410 نواب بالاقتراع المباشر، وانتُخبت الفرنسية سيمون فيل رئيسة لهذا البرلمان الجديد، وفي بداية عام 1981 التحقت دولة اليونان بالمجموعة الأوروبية التي باتت بانضمام كل من إسبانيا

---

<sup>9</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004،

والبرتغال إليها في بداية 1986 تضم اثنتي عشر عضواً، وصدرت جوازات السفر الأوروبية لتسير جنباً إلى جنب مع الانتماءات الوطنية، بانتظار أن تتخطاها ثم تعلق عليها<sup>(10)</sup>.

"فقد أنتج حماس الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" والمستشار الألماني "هيلموث كول" للاتحاد الأوروبي ومشاورتهما المستمرة الإعلان الأوروبي الملزم، الذي يطلق العنان لما سُمّي البناء الأوروبي"، إذ يُدخل تعديلاً على معاهدة روما(1957) يسمح بالتصويت بالأغلبية البسيطة على القرارات الهادفة لتحقيق التقارب والتناغم بين التشريعات الأوروبية المختلفة، وحدد موعداً هو بداية العام 1993 لتحقيق السوق الداخلية الأوروبية الكبيرة من دون حدود ولا حواجز.

"وفي 26 شباط/ فبراير 1988، أصدر وزير الخارجية الألمانية "هانس دتيريش غينشر" مذكرة من أجل وحدة نقدية أوروبية ومصرف مركزي أوروبي واحد"<sup>(11)</sup>. "وعلى الرغم من معارضة رئيسة الوزراء البريطانية وقتها، مارغريت تاتشر، تبنت المجلس الأوروبي المنعقد في 26 و 27 حزيران/ يونيو 1989 اقتراح رئيس المفوضية الأوروبية، جاك دولور، القاضي بتحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي عبر ثلاث مراحل، وبعد ذلك بعام واحد تم التوقيع على معاهدة شينغن القاضية برفع كل الحواجز الحدودية بين ألمانيا، فرنسا، اللوكسمبورغ، بلجيكا وهولندا. وبعد أسبوعين، دخل الاتحاد النقدي والاقتصادي مرحلته الأولى عبر التحرير التام لحركات الرساميل في الساحة الأوروبية، وتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. "ثم كان التوقيع على معاهدة ماسترخيت في 7 شباط/ فبراير 1992 في هولندا، أو وضع الإطار القانوني وتحديد الجدول الزمني لتحقيق الاتحاد الاقتصادي وتسمية الاتحاد الأوروبي كتسمية رسمية للمجموعة الأوروبية"<sup>(12)</sup>.

وفي بداية 1993، أزيلت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، واكتملت حرية تنقل الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين معظم دول الاتحاد الأوروبي، لكنّ الأزمة التي عصفت

---

<sup>10</sup> - صدام الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 43.

<sup>11</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص 152.

<sup>12</sup> - المرجع نفسه، ص 153.

بالجنيه الاسترليني والليرة الإيطالية والبيزو الإسباني في خريف 1992 دفعت لندن وروما إلى الخروج من النظام النقدي الأوروبي.

وفي عام 1995، انضمت النمسا وفنلندا والسويد إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبح عدد الأعضاء خمسة عشر عضواً. وبدا واضحاً أنّ الجدل الدائر قد تم حسمه لصالح توسيع الاتحاد، ليضم في المستقبل دولاً من أوروبا الشرقية.

وفي 26 آذار/ مارس 1995، دخل اتفاق شنغن حيّز التنفيذ بين تسع دول من الاتحاد. "وبعد شهرين من هذا التاريخ، بدأ المؤتمر الحكومي أعماله الهادفة إلى إصلاح المؤسسات الأوروبية على أثر التوسع الجديد. وفي نهاية العام نفسه، قرر المجلس الأوروبي إطلاق تسمية اليورو على العملة الموحدة التي وضعت في التداول في العام 2002<sup>(13)</sup>".

أما في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، أي قبل يومين من التوقيع على معاهدة أمستردام، فقد أدخلت بعض التعديلات على معاهدة ماستريخت ووافق المجلس على هذه التعديلات.

ففي العام 1999 أبصر اليورو النور إلا أنه ومع مطلع 2002 حل اليورو محل الأيكو في النظام النقدي الأوروبي.

"إلا أنّ العام 2004 شهد التوسع الأكبر والأكثر أهمية وإثارةً للجدل في تاريخ المشروع الودوي الأوروبي، فمع دخول استونيا، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، هنغاريا، نقل هذا التوسع الاتحاد نقلةً نوعيةً سواءً على صعيد المؤشرات الجيوسياسية أو من ناحية المفاهيم، فإضافة الدول العشرة الجديدة كان يعني زيادة مساحة الاتحاد ب 34%، وزيادة تعداد سكانه بخمس وسبعين مليون نسمة. كما أن عملية التوسع هذه ستعني أن خصوم الأمم صاروا حلفاء اليوم، فهذه الدول التي تميّزت بعداؤها للقيم التي قامت عليها أوروبا الغربية من حرية وديمقراطية واقتصاد حر أصبح شغلها الشاغل للحاق بركب النادي الأوروبي. كما أنّ الاتحاد من هذه اللحظة لن يظل مقصوراً على دول غرب أوروبا الغنية، وبالتالي فإن مفهوم "أوروبا" ومرتكزات تحديد هويتها

---

<sup>13</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص 157.



(ثقافية أو سياسية أو جغرافية) هي التي ستبدأ بالظهور على السطح. ومع مطلع 2007 دخلت بلغاريا ورومانيا الاتحاد<sup>(14)</sup> الأوروبي، والتي كان من المفترض أن تدخلت مطلع العام 2004، إلا أن المفوضية قالت بأن الدولتين غير مستعدتين وأن ثمة معايير كثيرة لم تستوف بعد، لذا يجب الإنتظار حتى تمكن هاتان الدولتان من الإلتزام الكامل بتلك المعايير. واشتملت هذه المعايير على تشريعات وممارسات تتعلق بالجهاز القضائي. بالنظام الضريبي وبالسياسة الزراعية بجانب قضايا الفساد. رغم ذلك فإن المفوضية ما زالت تشكو حتى بعد دخول هاتين الدولتين من وجود فساد ورشاوى في جهاز الدولة، وهو ما دفع المفوضية عام 2008 لوقف ملايين اليوروهات التي كانت في طريقها لدعم بلغاريا مطالبة الحكومة البلغارية لمحاربة الفساد في الجهاز الحكومي"<sup>(15)</sup>

كما شهد تموز/ يوليو من العام 2013 انضمام كرواتيا رسمياً للاتحاد بعد سنوات الإصلاحات على هياكل الاقتصاد والسياسة الكرواتية. وبذلك أصبحت كرواتيا آخر دولة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي.

إذاً، بدأت النواة الأولى للاتحاد بست دول ظهرت تحت اسم "الجماعة الأوروبية" عام 1957، ثم تلاهت دول أوروبية عديدة لاكتساب عضوية الاتحاد تباعاً حتى وصلت في نهاية العام 2018 إلى 28 دولة.

---

<sup>14</sup>- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص 157.

<sup>15</sup>- عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق، ص 8.

جدول 1: دول الاتحاد الأوروبي حسب سنوات دخولها<sup>(16)</sup>.

الدولة	سنة دخولها	عدد الدول الدفعة	الإجمالي
فرنسا - ألمانيا - بلجيكا - إيطاليا - هولندا - لوكسمبورغ	1951	6	6
بريطانيا - أيرلندا - الدنمارك	1973	3	9
اليونان	1981	1	10
إسبانيا - البرتغال	1986	2	12
السويد - فلندا - النمسا	1995	3	15
بولندا - التشيك - سلوفاكيا - سلوفينيا - هنغاريا - لاتفيا - إستونيا - لتوانيا - قبرص - مالطا	2004	10	25
بلغاريا - رومانيا	2007	2	27
كرواتيا	2013	11	28

الفقرة الثانية: أهداف الاتحاد الأوروبي

نستعرض أهم الأهداف من خلال الاتفاقيات الموقعة بين دول الاتحاد الأوروبي، وهي التالية:

<sup>16</sup> - محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد - الأيديولوجيا - الأزمات)، 2010، مرجع

سابق، ص 254.

• اتفاقية الفحم والصلب في 18/4/1951: نصّت على إنشاء الهيئة الأوروبية للكربون والصلب، وعلى حرية انتقالها بين الدول الموقعة، الأمر الذي عنى إلغاء الحواجز الجمركية بينها بهذا الشأن، مع إلغاء فكرة الحصص.

• اتفاقية روما في 25/3/1957: أفضت إلى معاهدين: معاهدة نصت على تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومعاهدة تأسست من خلالها المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية التي حاولت وضع أسس للتعاون في الصناعات الذرية. وهدفت اتفاقية روما لإنشاء سوق أوروبية مشتركة من خلال العمل على تقارب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بما يشمل إزالة الحدود الجمركية وحرية الحركة للأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع، وتوحيد التعرفات الجمركية بين الدول المشاركة والعالم الخارجي، وتوحيد السياسات الزراعية وتنسيق استخدام الطاقة الذرية في المجالات السلمية.

- اتفاقية الفعل الأوروبي الموحد في شباط 1986: شكل توقيعها أول خطوة جوهرية لتعديل اتفاقية روما المؤسّسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، كما شكلت إضافة هامة وربما أساسية في دفع التكامل الأوروبي للأمام، وصولاً للسوق الأوروبية الموحدة. فقد عبرت الدول الموقعة في ديباجة الاتفاقية الجديدة عن رغبتها في تحويل علاقاتها بشكل كامل بما يضمن الوصول إلى "اتحاد أوروبي" بينها. كما نصت الاتفاقية الجديدة على استحداث آلية جديدة للتعاون السياسي أكثر شمولية، داعيةً إلى ضرورة اشتراك الدول في صياغة وتنفيذ سياسة أوروبية موحدة، كما أشارت إلى أنه لتحقيق ذلك عليهم التشاور في قضايا السياسة الخارجية التي قد تمس أمن الدول الأعضاء.

- اتفاقية ماستريخت في 7/2/1992: ويمكن النظر في خمسة أهداف كانت هي الغاية بشكل عام:

- تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات القائمة.

- تحسين فعالية تلك المؤسسات.

- إنشاء اتحاد نقدي واقتصادي.

- تطوير سياسات الجماعة الأوروبية الاجتماعية.

- إطلاق سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

في المجال الاقتصادي، كان من أهم نتائج الاتفاقية - إلى جانب إطلاق الاتحاد الأوروبي - الإعلان عن مشروع التحضير للعملة الأوروبية الموحدة "اليورو". أما في المجال السياسي، فقد أصبح لأوروبا صوت يمكن أن يقال أنه "موحد" في مجال السياسة الخارجية، وكان ذلك تعبيراً عن الخوف المتزايد من عدم الاستقرار الذي نجم على حدود أوروبا الشرقية بعد تفكك الدول الاشتراكية سابقاً. ويشمل التعاون مجال الشؤون الداخلية والعدل وتعزيز سيادة القانون، ومحاربة الجريمة، وتنظيم اللجوء والهجرة، وتنظيم الدخول إلى دول الاتحاد، والتعاون في مجال القضاء، وتعزيز التعاون الإقليمي.

- اتفاقية أمستردام في 1997/10/2: عملت الاتفاقية على إصلاح الاتحاد الأوروبي وتجاوز نواقص ماستريخت، من حيث ترتيب أوضاع مؤسسات الاتحاد لتحقيق درجة أعلى من النجاعة والفاعلية في عملها، حيث ركزت الاتفاقية على التعديل في المؤسسات الأوروبية، كما أقرت أيضاً مجموعة من الخطوات لتعزيز علاقة المواطنين بالاتحاد، وشملت تدخّل الاتحاد لمحاربة البطالة وحماية وتطوير جودة البيئة وحماية المستهلك. ثم أعلنت عن حق للمواطنين بالاطلاع على وثائق الاتحاد الرسمية، كل بلغته الخاصة.

في 1998/5/2، تبنى المجلس الأوروبي اللائحة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية المكونة من 11 دولة، وحققت معايير معاهدة ماستريخت للدخول في الاتحاد النقدي، اعتباراً من بداية 1999. حدد البنك المركزي الأوروبي أسعار الصرف الثنائية بين عملات الدول الأعضاء، وفي بداية 1999، أبصر اليورو النور وتحدّد سعر صرف العملات الأوروبية نسبةً إليه بشكل نهائي وثابت، قبل أن تختفي نهائياً من التداول في بداية العام 2002.

- اتفاقية نيس في 2001/2/26: هدفت إلى معالجة التحوّلات والتكتيقات المؤسساتية التي كان يجب على الاتحاد القيام بها استعداداً لتوسّعه. وقد نجحت نيس في تحقيق ما فشلت به ماستريخت، وهو عجزها عن تحقيق تقدّم في تطوير مؤسسات الاتحاد، استعداداً لاستيعاب الأعضاء

الجدد. وتم توسيع نظام التصويت بالأغلبية المؤهلة، وتم تبني صيغ معقّدة للتصويت داخل المجلس الأوروبي، كما تم تبني آليات وقوانين تنظم اتخاذ العقوبات من قبل الاتحاد بحق احد أعضائه.

- اتفاقية لشبونة في 2007/12/31: وتهدف الاتفاقية إلى تأكيد دور الاتحاد في مجالات حقوق الإنسان والقضاء والسياسة الخارجية، وتعزيز المواطنة في الاتحاد، وتقوية استقلالية الاتحاد بإعطائه شخصية قانونية. وعملت اتفاقية لشبونة على مركزة الصلاحيات في مؤسسات الاتحاد، وتوسيع عمل محكمة العدل الأوروبية لتشمل مجالات جديدة، والبحث عن سبل جديدة لتكييف التشريعات الوطنية مع التشريعات على المستوى الاتحادي. وعلى عكس "نيس"، فإن "لشبونة" أقرت طريقة تصويت في المؤسسات الأوروبية تعكس حجم كل دولة، بما يمنع احتكار صناعة القرار في المؤسسات لصالح الدول الكبرى وحلفائها.

"يتبين مما سبق أنّ:

• إقامة اتحاد بين الدول الأوروبية يمهد الطريق إلى قيام أوروبا موحدة، أي أن غرض الاتحاد البعيد، جعلها دولة واحدة على قاعدة الفدرالية أو الكونفدرالية أو شكل آخر، هو شكل الكتلة الدولة وهي صيغة غير مسبوقة بعد في النظام الدولي.

• تشجيع وتنشيط التعاون الاقتصادي والاجتماعي بشكل دائم يؤدي إلى:

- إنشاء فضاء أوروبي بلا حدود داخلية.

- إقامة اتحاد اقتصادي.

- إقامة اتحاد نقدي وتوحيد العملة الأوروبية، وهي العملة التي وضعت في التداول رسمياً ابتداءً من الأول من كانون الثاني/يناير 2002.

- حرية الانتقال بين دول الاتحاد (جواز سفر أوروبي).

- وحدة القوانين والأحوال الشخصية التي تطبق على سائر مواطني الدول المشتركة في عضوية الاتحاد.

• تأكيد هوية الاتحاد الأوروبي على المسرح الدولي لجهة اعتباره كتلة سياسية واقتصادية وسكانية وأمنية وحتى عسكرية واحدة.

• التنسيق الأمني المشترك على قاعدة وحدة الأمن الأوروبي داخليًا وخارجيًا، وتحديد سياسة دفاعية مشتركة.

• التعاون في مجالات العدل والشؤون الداخلية.

• احترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء تكريساً للمبادئ الديمقراطية.

• احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية<sup>(17)</sup>.

وأظهرت مكانة الاتحاد الأوروبي في العالم قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف التي قام من أجلها.

### المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي

"في غضون سنتين عاماً من التكامل البطيء ولكن المستمر، استطاعت أوروبا أن تحقق نجاحاً شاملاً في قطاعات مختلفة، خاصة في مجال التعاون الاقتصادي"<sup>(18)</sup>. لم تكن محنة الدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية اقتصادية، بل كانت سياسية وعسكرية في الأساس، لكن الاقتصاد كما اعتقد آباء الفكرة الوندوية الأوروبية كان المدخل الأصوب لتجنّب أوروبا المزيد من الحروب. لقد ارتكزت الفكرة الوندوية الأوروبية في مطلعها على الاقتصاد بوصفه المحرك الأساسي

---

<sup>17</sup> - محمد مراد، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد - الأيديولوجيا - الأزمات)، مرجع سابق، 245-246.

<sup>18</sup> - عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق،

نحو التعاون. وبالقدر الذي كان التعاون في القطاعات التي قد تدخل منها الصناعات الحربية (الفحم والصلب) قادراً على تجنب الأوروبيين المزيد من الويلات، بالقدر الذي دفع باتجاه تطوير التعاون في مجمل النشاطات الاقتصادية، وصولاً إلى العملة الموحدة.

### الفقرة الأولى: مكانة الاتحاد الاقتصادية في العالم

لقد تميّز المشروع التكاملي الأوروبي بنجاحه الكبير في نقل أوروبا ما بعد الحرب إلى مصاف القوى العظمى، وجعل اقتصادها المحرك الأساس لهذه القوة.

"والمؤشرات الاقتصادية تكشف هذا النمو في الاقتصاد الأوروبي، وكيف استطاعت الوحدة الأوروبية رفع مستوى المعيشة وخفض نسبة البطالة وتحريك الاقتصاد وتطويره وعصرنته، ليصبح اقتصاد الدول الداخلة في الوحدة الأوروبية من اقتصاديات العالم. وبنظرة تاريخية سريعة، فإنه وفي عام 1958 كان 32% من سكان الدول الستة التي أسست الوحدة الأوروبية يعملون في الزراعة، وبحلول العام 2001 انخفضت هذه النسبة إلى 4% فقط من مجموع سكان الدول الـ 15 الأعضاء في الاتحاد. كما أنّ نسبة من يعملون في قطاع الصناعة انخفضت من 40% عام 1958 لتصل إلى 29% عام 2001، لترتفع بالمقابل نسبة من يعملون في قطاع الخدمات من 37% إلى 67% على التتابع".\*

حتى بصورة مقارنة، فإن الاقتصاد الأوروبي أصبح تنافسياً بشكل كبير، واستطاع أن يتجاوز اقتصاد الدول الكبرى في بعض المؤشرات. الجدولان التاليان يبينان مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وإجمالي الناتج المحلي لدول الاتحاد، بالمقارنة مع اقتصاديات بعض الدول الغنية:

---

\*EUROPEAN Commission, **going for growth**, the economy of the EU (Brussels: directorate- general for press and communication publications, 2003.

جدول 2: قيمة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي لدول أخرى (1.000 مليون يورو)<sup>(19)</sup>

واردات 2017	صادرات 2017	واردات 2016	صادرات 2016	واردات 2015	صادرات 2015	
1.768.0	1.767.0	1.426.0	1.876.7	1.837.9	1.199.3	دول الاتحاد (27)
1.870.0	1.302.0	1.471.8	1.768.4	857.3	948.9	الولايات المتحدة
1.416.0	1.787.0	697.5	878.7	988.6	841.7	الصين
687	657	454.0	361.2	763.2	838.1	اليابان
309	679	117.6	876.7	870.4	847.0	كندا
56.1	199.9	58.5	76.5	100.3	98.9	النرويج

<sup>19</sup>-COMMISSION, E, **Europe In Figures-Euro State**, luxemburg: office of official publications of the european communities, 2019.



جدول 3: إجمالي الناتج المحلي وفق أسعار السوق ( 1000 مليون يورو)<sup>20</sup>

العام الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دول الاتحاد	8.549	9.911	10.077	10.879	11.035	12.641
الولايات المتحدة	11.099	11.072	9.757	9.395	9.978	13.486
اليابان	4.67	4.1879	3.744	3.707	3.739	4.485

"كما أن الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر ومستورد للبضائع في العالم، فهو يستأثر بالقسط الأكبر من التجارة العالمية ومن حركة البضائع، فحصته من تجارة البضائع في السوق العالمي تزيد عن 18%، ومن التجارة في قطاع الخدمات عن 26% من المجموع العالمي"<sup>(21)</sup>. والاتحاد هو أكبر شريك تجاري لكل دولة في العالم منفردة، باستثناء أستراليا، وفي مجال المساعدات المالية فإن الاتحاد يُعتبر المُقدّم الأوّل للدعم الخارجي، فمجموع ما يقدمه بمؤسساته المختلفة ودول أعضائه يفوق ما تقدمه أية دولة أخرى في العالم، وهو ما يخلق للاتحاد نفوذاً كبيراً في السياسات التجارية والاقتصادية وفي سياسات الحكم لدى الكثير من دول العالم التي تتلقّى مساعدات خاصة في مناطق أفريقيا والكاربيبي وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، وهو ما يميل الكثيرون إلى تسميته "إمبريالية اقتصادية" جديدة تهيمن من خلالها الدول المرسلّة للمساعدات على طريقة الحكم ومفرداته في الدول المتلقية.

"وأوروبا تتصرف في السياسة الاقتصادية الدولية بوصفها قوة واحدة من خلال استخدام عملة موحدة تنافس في الاستخدام والتداول الدولار الأميركي، وتجعل منه عملة التداول الأولى لخصوم

<sup>20</sup>- IBID.

<sup>21</sup>- <http://ec.europa.eu/economy-finance/eu/globalisation/fdi/imdex-en.htm>

أميركا السياسيين. فالايورو الذي يستخدم في أكثر من نصف دول العالم، يشكل العملة الثانية في الأسواق العالمية، فدول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرون تشكل القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ويتم تمثيلها في المنظمة التجارية العالمية موحدة من قبل المفوضية الأوروبية. هذا ما يجعل من اعتبار الاتحاد الأوروبي مجرد قوة اقتصادية أمراً مشروعاً ومنطقياً في ظل عجز الاتحاد عن التحول لقوة عسكرية<sup>(22)</sup>، وعليه فإن وصف الاتحاد بالقوة الاقتصادية هو أدق توصيف لتصنيف القوة الأوروبية الصاعدة، وكذلك فإن القوة الاقتصادية الأوروبية تشكل نوعاً من القوة الناعمة التي يمكن لأوروبا أن تجعل منها قوة صلبة وراعدة لخصومها ومنافسيها.

وإن رأس المال والشركات الكبرى، حتى الأميركية، صارت تأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات الأوروبية، ما يدفع هذه الشركات للتوجه لبروكسل للتأثير في قرارات المفوضية الأوروبية والضغط على البرلمانين في ستراسبورغ وعلى العواصم المختلفة، خاصة الترويكا. إن مكانة الاتحاد القوية ودوره الفاعل في الاقتصاد العالمي وثبات الاقتصاد الأوروبي وخصوبة السوق وتنوعها تجعل رأس المال العالمي يخطب ود السياسة وصناع القرار الأوروبيين. "ولم يتردد الاتحاد الأوروبي في معاقبة الشركات الكبرى التي تخالف قوانينه وفرض غرامات طائلة عليها، مثلما حدث مع شركة مايكروسفت حين حكم الاتحاد عليها بغرامة مالية بلغت 497 مليون يورو في آذار/ مارس عام 2004 و 280,5 ملايين أخرى في حزيران/ يونيو عام 2006. فقوانين التنافس التجاري في الحلبة الدولية يقرها الاتحاد الذي هو أكبر مؤسسة تنافسية في العالم"<sup>(23)</sup>.

وبالنظر إلى تطور التكامل الأوروبي فإنه من السهولة ملاحظة أن أول نشاط خارجي كانت تقوم به المؤسسات الأوروبية هو التوسع الجغرافي.. ولم يكن التوسع يتم قبل إتخاذ سلسلة من الإجراءات التي كانت تقتضي علاقات مميزة لتسهيل عملية الإدماج. وعليه فإن الفعالية الخارجية للإتحاد الأوروبي كانت تتبع بالأساس من فعاليته الاقتصادية ورغبة الآخرين الاستفادة منها.

---

<sup>22</sup> - صلاح الدين حسن السيسي، الاتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، القاهرة، مهرجان القراءة للجميع، هيئة الكتاب، 2003.

<sup>23</sup> - Ron Fraser, **Eu TRUMPS THE WORLD**, SEPTEMBRE 21, 2007:  
[http://www.thetrumpet.com/?q=4273,2505,u.o\(lastaccess 16\10\2018.](http://www.thetrumpet.com/?q=4273,2505,u.o(lastaccess%2016%2010%202018)

صحيح أن هناك عدد أكبر من الدوافع التي تجعل من بروكسل مركز جذب بالنسبة للآخرين، ولكن على رأس هذه يأتي الاقتصاد بوصفه الباعث الأساس للحنين لأوروبا الموحدة.

لقد استطاعت هذه النهضة الاقتصادية أن تحوّل الاتحاد إلى قوة سياسية حيث تكمن أصالة الوحدة الاقتصادية في أنها أعادت الاعتبار بطريقة سلسلة إلى ضرورة تنسيق المواقف السياسية، وصارت السياسات الاقتصادية ترجمةً للتطلعات والمواقف السياسية للنخبة أو ربما العكس. وإذا كان الأمر كذلك، فقد كانت الوحدة الأوروبية بهذا المعنى وحدة أوروبية ذات غايات سياسية. ولم تكن الرغبة بالانتقال التمهيدي لحيّز الفعالية السياسية الخارجية إلا تعبيراً وتطوراً طبيعياً لتمدد الاتحاد ومؤسساته. وبنظرة سريعة يمكن القول بوجود محركات دفعت باتجاه هذا التمدد:

أولاً، رغبة الاتحاد بالحفاظ على مصالحه الاقتصادية في الخارج، حيث أنّ تطور الاقتصاد العالمي واتجاهه نحو التكتلات والاتفاقيات الموسعة مثل "الغات"، تطلّب ضرورة تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء في القضايا الاقتصادية خارج نطاق مؤسسات الاتحاد. وبكلمة أخرى، فإنّ النمو والتوسع الاقتصادي خلق حاجة لتوسيع دوائر اتخاذ القرار في الاتحاد لتشمل تلك المتعلقة بالقرارات الاقتصادية الخارجية التي تمس المصالح السياسية. وبهذا المعنى، أصبح يجب فتح النقاش حول التعاون السياسي بوصفه مكملاً وضامناً لنجاح التعاون الاقتصادي، فحماية المصالح الاقتصادية يتطلب التعاون في السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

ثانياً، مع تنامي القوة الاقتصادية للاتحاد وظهوره بوصفه واحداً من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، وُلدت رغبة لدى الأوروبيين في ترجمة هذه القوة الاقتصادية التي صار يتمتع بها الاتحاد الأوروبي. فنلاحظ أنّ الدول الأعضاء لم يكن بمقدورها أن تنافس القوى الاقتصادية الكبرى منفردة، ولكن الاتحاد بمجموع دوله تجاوز حتى الاقتصاد الأميركي في بعض المؤشرات والنشاطات الاقتصادية. والأوروبيون حين ينظرون إلى نشاطهم الاقتصادي، يرون ضرورة ترجمة هذا النشاط إلى حضور كوني في تقرير مصير الكوكب وعدم تركه للآخرين. والملفت في كل ذلك، أنّ نمو الرغبة لتطوير سياسة خارجية وأمنية مشتركة كان يتعزز مع نجاح التكامل الاقتصادي وقفزه من مرحلته إلى مرحلة أخرى، فأوروبا تمكّنت من أن تصوغ سياسة اقتصادية موحدة تصل لسياسة نقدية موحدة، وبنيت

علاقات تجارية مع العالم الخارجي، وكانت تبحث لها عن دور في العالم يضاها ويوازي هذا الحضور.

ثالثاً، "حين توسعت النشاطات الاقتصادية الأوروبية بدأت أوروبا بالانخراط في السياسة الدولية عبر تقديم الدعم المالي للدول المختلفة، خاصة تلك التي كانت تخضع في السابق لسيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية في أفريقيا وحوض المتوسط وأميركا اللاتينية. لقد شكل الدعم الخارجي أحد من أشكال التدخل الأوروبي الخارجي. وفي مناطق عديدة، أضحت أوروبا الداعم الأول والممول الأكثر التزاماً اتجاه الدول الفقيرة"<sup>(24)</sup>.

فالمعونات ليست إلا أداة من أدوات السياسة الخارجية للاتحاد. الدول الأوروبية تريد أن ترسم السياسات التي تتفق عليها أموال دافعي الضرائب، وليس من الحكمة أن تدفع أوروبا نفقات حفلات يقيمها الآخرون. بكلمة أخرى، فإن الدعم الخارجي الذي صار يقدمه الاتحاد، وجعله من أكبر جهات التمويل الخارجي الدولية، دفع باتجاه البحث عن دور سياسي يغطي ويواكب هذا التمويل.

إضافة لذلك، فإن حقيقة التوسع الأوروبي جغرافياً ورغبة الدول في وسط وشرق أوروبا وتلك التي كانت ضمن جمهوريات الاتحاد السوفياتي في الانضمام للاتحاد، هي رغبة في الاستفادة من قوة الاتحاد الاقتصادية، وفي أن تكون جزءاً من أكثر التكتلات الإقليمية ثراءً. فهذه الدول ما كانت لتعمل كل جهدها في سبيل دخول الاتحاد لو لم يتمتع بهذه القوة الاقتصادية، فسّر جذب الاتحاد هو قوته الاقتصادية.

### الفقرة الثانية: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

"أولاً: المجلس الأوروبي: يُعدّ هذا المجلس أعلى مستويات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ومستودع السلطة العليا فيه. فالأول، أي المجلس الأوروبي، هو إحدى هيئات صنع القرار في الاتحاد، أما الثاني، فهو الاسم الرسمي لمنظمة مستقلة تضم في عضويتها معظم الدول الأوروبية،

---

<sup>24</sup> - عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق،

وقد حدد إعلان شتوتغارت لعام 1999 صلاحيات واختصاصات المجلس الأوروبي على النحو الآتي<sup>(25)</sup>:

- "منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسية قوية
- تحديد مسيرة هذه العملية ورسم وبلورة السياسة العامة التي يتعيّن أن توجّه وتقود العمل في مؤسسات الجماعات الأوروبية، وتحديد الطريقة التي ستسير عليها عملية التعاون السياسي في أوروبا.
- مناقشة كافة الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم بين هذه الجوانب.
- تمهيد الطريق أمام ضم قطاعات جديدة لعملية التكامل الأوروبي.
- التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك من قضايا السياسة الخارجية.

ويتكوّن المجلس الأوروبي من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول، بالإضافة إلى رئيس المجلس (يتم تدوير هذا المنصب كل 6 أشهر بين الدول الأعضاء) ورئيس المفوضية الأوروبية، ويشارك الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي في عمل هذا المجلس. ويحدد المجلس الأوروبي اتجاه وأولويات السياسات العامة للاتحاد، إلّا أنه لا يضطلع بمهام تشريعية. ويلتئم المجلس الأوروبي مرتين كل ستة أشهر بناء على دعوة رئيسه، وعند الضرورة، يدعو رئيسه إلى اجتماع خاص، وفي بعض الأحيان يلتئم المجلس الأوروبي في بروكسل، وهكذا تم التخلي عن فكرة رئاسة المجلس بالتناوب لصالح رئاسة موحدة منتخبة بالأغلبية من جانب أعضاء المجلس الأوروبي، حيث يمارس الرئيس صلاحياته لمدة سنتين ونصف قابلة للتجديد لمرة واحدة".

---

<sup>25</sup>- حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاجتماعية، العدد 157، القاهرة، يوليو 2004، ص 80-86.

"ثانياً: المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي: يتشكّل من ممثل واحد لكل دولة، ويتعيّن أن يكون هذا الممثل على مستوى وزير، ومفوضاً يملك صلاحيات التفاوض، ويُعرف هذا المجلس حالياً بمجلس الاتحاد الذي يحضر اجتماعاته وزراء الخارجية في الدول الأعضاء، أو أي وزراء آخرين، وذلك بحسب جدول الأعمال. ويحتل هذا المجلس موقعاً استراتيجياً في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ويمثل حلقة الوصل الرئيسة بين تشكيلات الاتحاد الأخرى"<sup>(26)</sup>.

"ثالثاً: المفوضية الأوروبية: هي الهيئة المركزية للاتحاد الأوروبي، وهي مسؤولة أمام البرلمان الأوروبي الذي يحق له حجب الثقة عنها بأغلبية ثلثي المشاركين في التصويت، أو الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء. وتُعد المفوضية الأوروبية الجهة التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية"<sup>(27)</sup>، وبهذا فهي أهم المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار في الاتحاد، لذلك فإنها تمثل إطاراً للتعبير عن مصالح الاتحاد ككل، على الرغم من أن أعضاءها يتم تعيينهم بواسطة الدول الأعضاء، لكن ولائهم الكامل يكون لمصالح الاتحاد الأوروبي، إذ إن أي عضو في المفوضية عند توليه منصبه فإنه يُقسم على أن يتولّى القيام بواجباته باستقلالية تامة، وفقاً للمصالح الجماعية.

وتؤدي المفوضية عدد من المهام، هي: المبادرة باقتراحات خاصة بالتشريع، والوصاية على المعاهدات، والهيئة التنفيذية لسياسات الاتحاد الأوروبي والعلاقات التجارية، وتمثيل الاتحاد الأوروبي دبلوماسياً في جميع أنحاء العالم من خلال بعثاتها الدبلوماسية.

رابعاً: البرلمان الأوروبي: تقوم الفلسفة النظرية في الاتحاد الأوروبي على الطابع الديمقراطي كهدف أساسي من أجل توسيع عملية المشاركة في صنع القرار، ورغم أن سلطات البرلمان الأوروبي محدودة وتقل كثيراً عن سلطة البرلمانات الوطنية، لكنّه يمثل جمعية برلمانية من

---

<sup>26</sup> - عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 31.

<sup>27</sup> - عبد الرحمان تيشوري، (28، 5، 2005). منتدى الحوار التمدن. تاريخ الاسترداد 5 6، 2019، من

ضمن مؤسسات الجماعة الأوروبية. ويتكوّن هذا البرلمان من 262 مقعداً، موزّعة حسب عدد السكان في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، "إذ يعكس ذلك مدى التفاوت في تمثيل المواطنين الأوروبيين، وهو كالاتي: ألمانيا 99 مقعداً، فرنسا وإيطاليا وبريطانيا 78 مقعداً، إسبانيا وبولندا 54 مقعداً، (هولندا 27 مقعداً، بلجيكا واليونان والبرتغال والتشيك وهنغاريا 24 مقعداً، السويد 19 مقعداً، (النمسا 18 مقعداً، (الدنمارك وفنلندا وسلوفاكيا 14 مقعداً، (إيرلندا وليتوانيا 13 مقعداً، لاتفيا تسعة مقاعد، سلوفينيا سبعة مقاعد)، لوكسمبورغ وإستونيا وقبرص ستة مقاعد، ومالطا خمسة مقاعد"<sup>(28)</sup>.

---

<sup>28</sup> - عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية الأوروبية، مرجع سابق، ص

## المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد

### الأوروبي

تميّزت تجربة الاتحاد الأوروبي بأنها لاتزال تشكّل النموذج السليم أو حتى المعقول، الذي يمكن النسخ على منواله فيما يتعلق بتأسيس أو تعزيز تجارب الوحدة أو الاتحاد أو التكامل أو التدامج بين دول العالم، وبحيث تسفر هذه التجارب عن مزيد من القوة للأطراف الداخلة في التجربة وعلى صعيد السياسة والاقتصاد على السواء.

إلا أن الاتحاد لا يزال يفتقر إلى المزيد من التوحد أو التجانس لإدارة وتفعيل سياسة خارجية موحدة، خاصة في ضوء بعض الاختلافات بين الاستراتيجيات والتباين من حيث الغايات والاهداف.

وبناء على ذلك سنقوم بدراسة العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الخارجية.

### المطلب الأول: العوامل الداخلية

تتأثر السياسة الخارجية لأي فاعل دولي بمجموعة من العوامل الموضوعية، إذ إن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، أو طبقاً لأهواء القادة السياسيين، إنما استناداً إلى مجموعة من العوامل الموضوعية التي يمكن فهمها من خلال دراسة وتفسير السياسة الخارجية لذلك الفاعل الدولي. لكن أثر هذه العوامل الموضوعية على السياسة الخارجية يتم عادة من خلال فهم الدوائر المسؤولة عن صناعة قرار السياسة الخارجية لها، إذ إن تجاهل هذه الدوائر لأحد العوامل يعني عدم تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، إنما تأثيرها يبقى في إمكانية نجاح أو فشل تلك السياسة، بيد أن القادة عموماً يسعون لفهم الواقع السياسي كما هو بغض النظر عن أهوائهم الذاتية، وذلك لأهمية نجاح سياستهم الخارجية، ليس فقط لمستقبل دولهم بل ولبقائهم السياسي. ويُعدّ التطابق أو التفاوت، بين العوامل الداخلية والخارجية، وبين تصور صانع السياسة الخارجية لها، هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية، فكلما زاد هذا التطابق، زادت



فرص نجاح السياسة الخارجية. وتظلّ للخصائص الشخصية لصانع السياسة الخارجية وفهمه لماهية العوامل الموضوعية أهميتها في دراسة عملية صناعة السياسة الخارجية.

### الفقرة الأولى: الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي

"يُتّصّد بالخصائص القومية الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا، إذ تقوم هذه الوحدة بالتخطيط لسياستها الخارجية، الذي يمكّنها من توقع التطورات المستقبلية وتوفير الخطط والاستعدادات اللازمة للتعامل مع التطورات التي قد تظهر بصورة مفاجئة، مما يقلل من حالة عدم اليقين التي تتسم بها السياسة الخارجية. وزاد الاهتمام بالتخطيط للسياسة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتطوّر العلاقات الدولية، وبروز ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية، والتنسيق فيما بينها، وانتهاج سياسة مشتركة إزاء القضايا الدولية نظراً لاتساع رقعتها وتنوعها، وتزايد دور العامل الاقتصادي في العلاقات بين الدول على حساب العامل العسكري، وارتباط السياسة الدولية بسياساتها الداخلية، إذ لا تتجح السياسة الخارجية إلا باعتمادها على تأييد واستجابة القوى السياسية الداخلية، بالإضافة إلى وجود خيارات لديها ترى انها الأنسب في التعامل مع القضايا الخارجية"<sup>(29)</sup>.

وظهرت بوادر تأثير الخصائص القومية في اتجاهات التوافق السياسي بين الأطراف المعنية في الاتحاد الأوروبي قبل قيامه بسنوات عديدة، فمنذ خمسينيات القرن العشرين، شهد التكامل الأوروبي تطورات جوهرية تبعاً لتلك الخصائص، بدأت في إنشاء اتحاد الصلب والفحم بين فرنسا وألمانيا، مروراً بالسوق الأوروبية المشتركة ثم الجماعة الأوروبية، وانتهاءً بالاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992، "وقد جذب هذا النموذج من التطور الأوروبي انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً وقابلاً للتطبيق في المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، وحاولت الكثير من دول العالم أن تضاهيه، مما أدى إلى نمو الشعور بين أوساط المفكرين والنخب السياسية بأن التمسك بالمبادئ القديمة الخاصة بالصراع المسلح والاتجاهات

---

<sup>29</sup>- فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، دار ميدبت للنشر والمعلومات، مجلة الدفاع العربي، كاخيا،

المشددة أصبح أمراً لا طائل من ورائه بل وغير عملي، وأصبح من الضروري البحث عن سبل ووسائل جديدة للحماية والتعبير عن المصالح القومية تجاه مختلف القضايا. وشرعت بالفعل الكثير من الدوائر الأكاديمية ومعاهد الأبحاث في رسم خطوط عريضة وخرائط جديدة للعالم بعد الانهيار الذي شهده العالم ثنائي القطب، وعملت كل هذه العوامل على نشوء وتطور مفهوم المصالحة على المستوى العالمي وإلى انتشار الاعتقاد بأن هناك بعض المشكلات التي لا يمكن حلها من خلال مبدأ المكسب والخسارة، وعن طريقة استراتيجية الخسارة التامة لأحد الأطراف، بل ظهر مبدأ جديد يعتمد على نظرية الكسب المتبادل<sup>(30)</sup>، فإن تعنتت المواقف في مثل هذا الوضع بات أمراً غير مجد بناتاً، إلى جانب كونه غير مرغوب فيه، وذلك ما يفسر استعصاء حل بعض المشكلات الهامة إبان فترة الحرب الباردة في عالم ثنائي القطبية وبداية انفراجها بالفعل بعد انهيار هذا النظام.

وتنقسم الخصائص القومية إلى:

1- القدرات القومية: تظهر في حجم إمكانيات الدولة ومستواها، من حيث القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة، بما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها التقني، وبترادف مفهوم القدرات القومية مع مفهوم الأمن القومي<sup>(31)</sup>، إذ يلتقي المفهومان في تحديد قدرات الدولة، ليس فقط بالقدرات المتعلقة بحماية الوطن من التهديدات الذي يواجهها، وإنما يتصل كذلك بقدرات الدولة على حماية مواطنيها، وتحسين نوعية الحياة وجودتها ومستواها، وبذلك فإن القدرات مفهوم متكامل، ولكنه واضح ويتشكل من الأبعاد الآتية:

أ- مفهوم التوازن: هو مسألة داخلية تتعلق بالإجماع القومي أو التوافق والتعاون، ومؤدى ذلك قيام النظام السياسي على فكرة الدمج والاحتواء والتضمين وليس الاستبعاد أو الإقصاء.

---

<sup>30</sup> - محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد

(145)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو 2001، ص 40-46.

<sup>31</sup> - المرجع السابق، ص 45.

ب- الرفاهية: وتعني قدرة الدولة ليس فقط على رفع مستوى المعيشة وزيادة جودة الحياة والحفاظ عليها، وإنما أيضاً القدرة التوزيعية للدولة، بما يحد من الحرمان الاقتصادي الذي يدفع إلى عدم الرضا والإحباط، ومن ثم اللجوء إلى العنف.

ج- القدرات العسكرية للدولة، والتي تنفذ السياسات الدفاعية<sup>(32)</sup>.

"وقد فصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البُعدين الأول والثاني، وحولهما إلى سبعة أبعاد تتمثل في: الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن الغذائي، الأمن الشخصي، الأمن الصحي، أمن الجماعة وكذلك الأمن السياسي، وهي تدور في جوهرها حول حق الفرد في مواجهة دور الدولة، ثم تطوّر الأمر إلى الحديث عن الأمن الإنساني، أي التحول من الأمن المتعلق بالدولة والوطن إلى مفهوم ليس أشمل، ولكنه أعمق، أي أمن الإنسان"<sup>(33)</sup>.

2- "المشكلات الاجتماعية: ويقصد بها تلك الحوادث أو المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة أو الفاعل الدولي، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة، وعند ذاك يطلق عليها تسمية الظواهر الاجتماعية، والتي تقع من ضمنها الظاهرة السياسية، والظاهرة الاقتصادية، والظاهرة الثقافية. والظاهرة الاجتماعية هي فعل اجتماعي يمارسه جموع من البشر، أو هم يتعرّضون له أو يعانون منه أو من نتائجه. وحينما تكون الظاهرة ذات بعد سلبي فهي مشكلة اجتماعية، أما عندما تكون الظاهرة الاجتماعية مشكلة، فالمصدر الحقيقي لها هو وجود خلل، في كل أو بعض مجالات المجتمع أو بعض أجزائها، ولا بد من معرفة أنّ المشكلة الاجتماعية لا يمكن تحديد المصادر المسؤولة عن تشكّلها ما لم نكن على دراية تامة بموقعها من المجال الاجتماعي العام"<sup>(34)</sup>.

---

<sup>32</sup> -Al-mashat, A. m. **Egypt's regional security, policy after january**,(2012), 25 revolution. FES.

<sup>33</sup>-UND.,**Human Development Report**, new york: oxford univeristy press(1994).

<sup>34</sup>- منتدى شامل الالكتروني، الظاهرة الاجتماعية، (بلا تاريخ). تاريخ الدخول 6 5, 2019، من

<http://www.eshamel.net/vb/t19875/html>

وبشكل عام فإنّ الاتحاد الأوروبي يواجه مشكلات اجتماعية عدة، والتي من أبرزها:

أ- تنامي كثير من المشكلات الاجتماعية التي تتعلّق بالعزوف عن الزواج لدى الشباب، وارتفاع نسبة الشيخوخة في معظم دول الاتحاد، مما يضطرها إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية.

ب- ظهور أزمات حادة كالأزمات الاقتصادية التي تزيد من حدة البطالة، وازدياد الآفات وبروز الفوارق الاجتماعية المتعلقة بالفساد والجريمة المنظمة بين كثير من دول الاتحاد الأوروبي.

3- "التوجهات المحتملة": وهي مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيدولوجية، لذلك تُعدّ عملية الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي أحد أهم مقاييس التوجهات المجتمعية الأوروبية، فهي غالباً ما تُظهر حالة اللامبالاة الشعبية تجاه تلك الانتخابات، ولذلك مدلاولات مهمة، فهذه الانتخابات تفرز نتائج غير مرضية لدعاة الاتحاد من الأوروبيين، إذ إنّ مقاطعة الانتخابات تصب دائماً في مصلحة الأحزاب والقوى الراضية لمشروع الاتحاد. ورغم الأهمية المتنامية للبرلمان الأوروبي، فإنّ ضعف الحماس الشعبي له يعود لكون قراراته ضعيفة التأثير على حياتهم اليومية، كما أن الحكومات المختلفة لا توليه الاعتبار المطلوب الذي يستحقه، إذ لا تتردد في إرسال سياسيين غير مرغوب فيهم محلياً إليه، ولا تجتهد في إرسال شخصيات سياسية بارزة إليه<sup>(35)</sup>.

من خلال ما تقدم؛ نرى أنّ السياسة الخارجية الأوروبية التي بدأت "بمعاهدة ماستريخت" لعام 1992 كانت نتاج الخصائص القومية التي يميّز بها الأوروبيون، والتي توجت التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى الأعوام العشرين السابقة لتلك المعاهدة، حتى أنتجت هذا النموذج من التطور الأوروبي الذي جذب انتباه العالم بوصفه نموذجاً تكاملياً معقولاً، وقابلاً للتطبيق في المجالات الثقافية والسياسية وكذلك الاقتصادية، ومن ثم حاولت كثير من دول العالم أن

---

<sup>35</sup>- وليد نويهض، تقدم أوروبا العالي والاتجاه نحو اكتشاف القومية، الوسط البحرينية، 1253. (10 شباط،

تضاهيه في بلورة أيديولوجية موحدة ومصالح عامة مشتركة لتحقيق المزيد من التكامل وفق ما تحمله خصائص النظام السياسي السائد في دول الاتحاد الأوروبي.

### الفقرة الثانية: خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي

يُستخدم مفهوم النظام السياسي للدلالة على الطريقة المحددة التي تُنظّم بها السلطات العامة في الدولة، فهو بالتالي "الشكل الذي يتخذه الحكم في الدولة"، وتتميز الأنظمة السياسية تبعاً للقواعد الدستورية التي تحدد أشكال المؤسسات السياسية في الدولة.

لقد تعرّض مفهوم النظام السياسي لتطور مستمرّ، فبينما يرى البعض أنّ تحديد النظام السياسي يقتصر على معرفة شكل الحكم في الدولة وعملية تنظيم السلطات العامة، وصلاحياتها في الدستور، نجد البعض الآخر الذي يعتبر هذا التحديد قاصراً عن مواكبة المتغيّرات في المجتمعات السياسية، لا سيّما وأنّ تلك المتغيّرات قد تكون مترابطة مع عناصر تغييرية أخرى. وهذا ما يدرسه المنتظم السياسي الذي يُعتبر أوسع من النظام السياسي، لأنه يشمل المؤسسات السياسية وعلاقاتها بمختلف عناصر المنتظم المجتمعي، أي العناصر الاقتصادية والثقافية والتاريخية والأيدولوجية...

يمكن القول إنّ النظام السياسي يشكل منتظماً فرعياً بالنسبة للمنتظم السياسي، لكنّ هذا المنتظم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكل العناصر المكوّنة للمنتظم الاجتماعي<sup>(36)</sup>.

ويرى ماكس فيبر أنّ النظام السياسي هو ذلك النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في منطقة معينة الحدود، وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية، عن طريق هيئة إدارية دائمة.

ثم جرى تقديم تعريفات حديثة للنظام، ويمكن الوقوف عند ما جاء به عدد من الفلاسفة والمهتمين بالعلوم السياسية، منهم:

---

<sup>36</sup> - حسين عبيد، الأنظمة السياسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2012، ص 15.

1- "كولمن: يعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات والتفاعلات المتواجدة في كافة المجتمعات المستقلة التي يقدم المجتمع من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف داخلها وخارجها، بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها".

2- "روبرت داهل: يعرف النظام السياسي بأنه نموذج مستمر للروابط الإنسانية التي تضم إلى حد كبير عناصر القوة والحكم والسلطة. ويرى أنه يتجسد من مجموع العلاقات التي تتناول الحكم والسلطة والقوة، حيث تتلاقى وتختلف في ما بينها في نقاط معينة توضح أماكن الاختلاف والاتفاق فيها"<sup>(37)</sup>.

وبهذا، فإن النظام السياسي هو جزء من النظام الاجتماعي، الحائز على جوانب القوة والسلطة في النظام، وهو ما يميز النظام السياسي عن غيره من النظم<sup>(38)</sup>.

"عليه؛ فإن الخلاف حول دور المنظمات الدولية ومكانتها أدى إلى عدم القبول بالتعريف الواضح والدقيق الذي تم إدراجه في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، ولم يُدَوَّن إلا ما مفاده بأن المنظمات الدولية هي المنظمات الدولية الحكومية والتي تحوي عناصر أساسية، هي"<sup>(39)</sup>:

1- اتفاق جماعي بين الدول يعبر عن إرادة سياسية في التعاون.

2- إنشاء الهيئات الضرورية التي تضمن الاستمرارية.

3- تحديد المهام والصلاحيات.

---

<sup>37</sup>- ابراهيم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص 12.

<sup>38</sup>- عطا محمد صالح، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاد يونس،

1988، بنغازي، ص 66.

<sup>39</sup>- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم- الدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر، عمان،

2004، ص 34.

يتبين أن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاماً فريداً لا يشبه أياً من النظم السياسية للفاعلين الدوليين التقليديين، فلا هو بدولة، على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلا في النظم السياسية الخاصة بالدول، ولا هو بمنظمة دولية حكومية تقليدية، على الرغم من أنه ينطوي على بعض السمات التي لا توجد إلا في النظم السياسية للمنظمات الدولية الحكومية، ومع ذلك فهو يبدو في صورته الراهنة على الأقل أقرب ما يكون إلى شكل المنظمة الدولية أو الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفيدرالية أو الكونفدرالية، ومن الطبيعي أن تنعكس هذه السمات الفريدة للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي على هيكله التنظيمي وعلى إطاره المؤسسي العام وآليات صنع القرار فيه، "وتتسم البنية التنظيمية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي وآليات صنع القرار فيه في صورتها الحالية بقدر هائل من التعقيد يجعل من المتعذر حتى بالنسبة للخبراء والمتخصصين الإحاطة بكل دقائقها وتفصيلها، ويعود السبب في هذا التعقيد جزئياً على الأقل إلى الطريقة التي نشأت وتطوّرت من خلالها تلك المؤسسات والآليات"<sup>(40)</sup>.

"ولغرض الإحاطة بخصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، لا بد من التفريق بين النظام الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد، إذ تختلف العلاقات الدولية في النظام الدولي عنها في النظام العالمي الجديد. في الأول، يتم منح الأولوية إلى الأدوات الدبلوماسية في تحديد أبعاد هذه العلاقات وطبيعتها وتطورها، في حين أنه في النظام العالمي الجديد يبرز دور العلاقات غير الرسمية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني والشركات العابرة للقارات في صياغة وضع الدولة داخل المنظومة العالمية، إذ يكون لمصالح القوى العظمى المهيمنة على النظام العالمي الجديد حضور مباشر أو غير مباشر في التفاعلات الدولية كافة"<sup>(41)</sup>.

---

<sup>40</sup> - حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، يوليو 2004، 80-86.

<sup>41</sup> - محمد مدحت غسان، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان،

لذلك تبرز للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد الخصائص الآتية:

- "التعاون الاختياري": يبدو النظام السياسي للاتحاد أقرب إلى شكل المنظمة الإقليمية الحكومية التي تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء، وهو ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي كون وجوده واستمراره وتطوره كان رهناً بالقدر المتاح من الإرادة المشتركة للدول الأعضاء للوصول إلى درجة من التكامل والاندماج تؤدي في النهاية إلى تحقيق الوحدة السياسية المنشودة، وهذا ما تعكسه البنية المؤسساتية وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي<sup>(42)</sup>.

- "القدرة على اتخاذ القرار": أدرك قادة الاتحاد الأوروبي في فرنسا وألمانيا وإنكلترا أن مصير أوروبا وبناء المستقبل الأوروبي هو رهن بالقدرة على اتخاذ القرار المناسب وتنفيذه في الوقت المناسب. وكان تجاوز الأزمة الاقتصادية اليونانية هو بمثابة تأكيد على القدرة الأوروبية الكامنة للتعامل مع الأزمات. ولكن بالمقدار ذاته، عرف قادة الاتحاد الأوروبي خطورة بناء القدرات المحلية على القواعد الوطنية والقومية على حساب متطلبات بناء وحدة القارة الأوروبية، مما سيؤدي إلى تآكل الاتحاد من الداخل<sup>(43)</sup>، كمثل ما تعرضت له امبراطورية الاتحاد السوفييتي عندما تمزقت وانهارت بتأثير عوامل عديدة، كان أولها تنامي قوة العوامل الوطنية والقومية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وتأثير عوامل وأخطاء وانحرافات تركت رواسبها العميقة في الدول التي ضمها الاتحاد.

- "نظام التصويت في الاتحاد الأوروبي": يعد المواطن العنصر الأساسي في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي وعنصراً أساسياً ومهماً، إذ يلعب دوراً حيوياً في خلق المطالب والمعطيات في النظام السياسي عبر قنوات عديدة، منها الانتخابات المحلية التي يقوم المواطن فيها

---

<sup>42</sup>- حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 86.

<sup>43</sup>- بسام العسلي، الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مجلة الدفاع العربي، (4. 2014).



باختيار الحكومات التي تمثله في مجلس الاتحاد. أما انتخابات البرلمان الأوروبي، فالمواطنون يختارون الأحزاب السياسية التي يشارك أعضاؤها في هذا البرلمان<sup>(44)</sup>.

- عدم وجود سياسة خارجية موحدة: لم يتبع الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا الدولية، وعلى سبيل المثال فإن سياسات دول الاتحاد الأوروبي تتفاوت في مواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والعملية السلمية في الشرق الأوسط، إلا أنها تبقى أكثر اعتدالاً وتفهماً من غيرها. وينتمي هذا التيار الأوروبي لأحد اتجاهات السياسة الدولية الجديدة، الذي يدور حول الدعوة إلى القيام بدور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأس هذا التيار كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وإلى حد ما ألمانيا، والاتجاه الثاني هو الاتجاه "الأنجلو ساكسوني" الذي تتزعمه بريطانيا، الذي يدعو إلى إعطاء الأولوية إلى توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال الأطلسي، والاتجاه الثالث يضم ألمانيا وبعض الدول الأخرى، مثل هولندا وبلجيكا ولكسمبورج، وتطالب هذه الدول بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية أولاً<sup>(45)</sup>.

- التوسع والتمدد داخل وخارج القارة الأوروبية: يحظى هاجس التوسع والتمدد داخل القارة الأوروبية وخارجها بأهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي، فقد تمدد الاتحاد خلال مراحل عدة منذ إنشائه حتى وصل عدد دول الاتحاد إلى 28 دولة، كما أدرك الاتحاد أهمية تعميق الروابط مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية خارج حدود القارة لتوسيع حدود السوق المستهدفة، وفتح آفاق أكبر للاقتصاد الأوروبي، "وفي هذا الإطار فقد ارتبط الاتحاد الأوروبي بشبكة من اتفاقيات المشاركة والتجارة الحرة واتفاقيات تجارة وتعاون اقتصادية مع عدد من الدول والتكتلات، مثل اتفاقية المشاركة مع معظم دول الشرق الأوسط العربية، وكذلك مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى، ومع دول أخرى في آسيا وأميركا اللاتينية"<sup>(46)</sup>.

---

44- عبد الوهاب العمراني، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية - الأوروبية، مرجع سابق، ص 50.

45- محمد إسماعيل، سياسات دول الاتحاد في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية العدد

162، أكتوبر 2005، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص. 77-81.

46- عبد الوهاب العمراني، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية - الأوروبية، مرجع سابق، ص 54.

- "تمتع الاتحاد الأوروبي بصلاحيات واسعة: يمارس الاتحاد اختصاصاته بالاشتراك وبالتعاون مع الدول الأعضاء، وتتمتع مؤسساته بصلاحيات واسعة في بعض هذه الأنشطة مثل السياسات المتعلقة بالمواصلات والهجرة وقوانين اللجوء. أما في بعضها الآخر، كالسياسية الخارجية والأمن المشترك، فلا تزال الدول تتمسك باختصاصاتها الأصلية فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أي السياسة الخارجية والأمن، تدريجياً وبشكل منظم ومدروس لآليات تشبه تلك المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية"<sup>(47)</sup>.

- تبني مكونات مؤسسات الاتحاد الأوروبي للمذاهب والإيديولوجيات في اتخاذ القرارات الخارجية: تؤثر الإيديولوجية بعمق في مواقف السياسة الخارجية، ويعبر "هولستي" عن ذلك بتبنيه الآتي:

1- "تساعد الإيديولوجية في بلورة الإطار الفكري أو العقلي الذي يرى من خلاله واضعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة للقرار.

2- تضع الإيديولوجية متخذ القرار في حالة تصور للمستقبل كما أنها تعين له ما يجب أن تكون عليه أهدافه البعيدة المدى والوسائل المحققة لتلك الأهداف، دبلوماسية أو دعائية أو اقتصادية أو عسكرية.

3- تساعد الإيديولوجية على المفاضلة بين الخيارات العديدة التي تطرحها ظروف الموقف الخارجي.

4- توفر الإيديولوجية مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها صانع القرار في تقييم الاتجاهات والتصرفات"<sup>(48)</sup>.

---

<sup>47</sup>- حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 86.

<sup>48</sup>-Holsti, K.. **international politics—a frame work for analysis** (5 ed.). USA: PRENTICE HALL. (1998).

لكن وجود هذه الخصائص في النظام السياسي الأوروبي، لا يعني بالضرورة عدم وجود تحديات سياسية وأمنية ترافق عمل الاتحاد الأوروبي، إذ ظهرت تلك التحديات واضحة في طبيعة النظام السياسي منذ إنشائه.

وتأسيساً على ما سبق؛ ورغم تعهد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمنح المؤسسات الاتحادية، خاصة المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية، سلطات وصلاحيات واسعة تضي عليها سمات تفوق الحالة القومية في مجالات السياسة النقدية والمنافسة والتجارة الخارجية، باعتبارها المجالات الأساسية التي يتمتع فيها الاتحاد الأوروبي باختصاصات أصيلة. أما في مجالي السياسة الخارجية والأمن المشترك، فلا تزال الدول تتدرع بتأثير العوامل الداخلية على هذين المجالين، الأمر الذي يدفعها للتمسك باختصاصاتها الأصيلة فيها، ومع ذلك تشير دلائل كثيرة إلى توافر إرادة سياسية واضحة وتصميم حقيقي على بذل الجهود اللازمة لإخضاع هذين المجالين، أي السياسة الخارجية والأمن، تدريجياً وبشكل منظم ومدروس، لآليات تشبه تلك المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الجماعات الأوروبية.

### المطلب الثاني: العوامل الخارجية

تتعدد مضامين مفهوم السياسة الخارجية من خلال تعدد منظومة المبادئ والأهداف التي تحدها الدول لنفسها، والتي تسعى فيها إلى ضبط علاقاتها مع الفاعلين الدوليين الآخرين بما يتماشى مع تنمية مصالحها، وتشتمل تلك المضامين على مجموعة الخطط والاستراتيجيات التي تدير بها الدول علاقاتها الخارجية بموجب المحددات البيئية الدولية المتغيرة، بما ينتج عن مواقف تعبر عن توجهات الدول ودرجة انخراطها في الشؤون الدولية لغرض تحقيق مقاصدها في حدود أفضل إدارة متصورة للمخاطر والفرص المتاحة، والتي يتم التعبير عنها بالقرارات الناتجة عن خبرة متراكمة في الاستجابة للمتغيرات الدولية، وذلك لحماية المصلحة القومية. وبهذا، فإن البيئة الدولية المحيطة بالاتحاد الأوروبي قد تدخلت في رسم طبيعة السياسة الخارجية للاتحاد وشكلها، وبذات الوقت جعلتها تتأثر بمجموعة من العوامل الخارجية، هذه العوامل التي جاءت من خارج

نطاق ممارسة الاتحاد الأوروبي لسلطاتها، أو أنها قد نشأت نتيجة التفاعل مع الوحدات الدولية الأخرى.

### الفقرة الأولى: العوامل المتعلقة بالنسق الدولي

"يشير مفهوم النسق الدولي إلى مجموعة من الوحدات السياسية (دول منفردة أو مجموعة دول) متدرّجة القوة، فهي قوى قطبية، أو قوى كبرى أو قوى صغرى، خلال حقبة زمنية معينة تتفاعل فيما بينها من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يؤدي إلى حالة من الاتزان، أي توازن القوى أو توازن ميزان القوة، وتوازن القوى هو اصطلاح يشير إلى كيفية تعامل الدول مع مشكلة الأمن الدولي عن طريق تغيير أنماط تحالفاتها، وهو نتيجة طبيعية لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة، ويكون لكل منها حرية الدخول في تحالفات من أجل تعظيم أمنها القومي"<sup>(49)</sup>.

"ويمثل النسق الدولي حالة اتزان دولي، وهناك ثلاث صور لهذا النسق عرفها التاريخ الحديث، هي: النسق الدولي متعدد الأقطاب الذي ساد خلال الفترة منذ معاهدة وستفاليا 1648 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، والنسق الدولي ثنائي القطبية الذي عرفته العلاقات الدولية للفترة (1945 - 1991)، والنسق الدولي أحادي القطبية الذي جاء بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991، وهو يُعرف كذلك بالنظام العالمي الجديد"<sup>(50)</sup>.

وينطوي النسق الدولي على أربعة عناصر رئيسة يكمن في رصدها فهم واقع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل نظام النظام العالمي الجديد، وهذه العناصر هي:

"العامل الأول: الوحدات الدولية: ويقصد بها الفاعلون الذين يقومون بأدوار معيّنة داخل النسق، ويكون هؤلاء الفاعلون في حالة تفاعل تظهر خلاله أنساق فرعية متفاعلة في ما بينها ومع

<sup>49</sup> - محمد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، (2007)، ص 9.

<sup>50</sup> - أحمد وهبان، (3 5، 2014)، جامعة الملك سعود، تاريخ الدخول 4 2، 2019.

النسق الكلي، وقد بدأ النسق الدولي يشهد ظهور وحدات جديدة فاعلة في النسق الدولي لا تتخذ شكل الدول، كالمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، والشركات الدولية وغيرها من الوحدات التي أخذت تؤثر في النسق الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. تزامن مع ذلك ظهور دول جديدة غير الدول الأوروبية كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم مجموعة الدول الأفريقية والآسيوية بعد الحرب العالمية الأولى<sup>(51)</sup>.

لذلك يُعدّ الاتحاد الأوروبي إحدى الوحدات الدولية في النسق الدولي، إذ أصبحت له أهمية كبيرة في واقع العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. ويتكوّن هذا الاتحاد من 27 دولة حالياً، وقد تأسس بموجب معاهدة "ماستريخت" الموقعة في 1 تموز/ يوليو 1992، والتي نصّت على حق كل دولة أوروبية في التقدم بطلب لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني عدم تحديد شروط أو معايير موضوعية يتعيّن توفرها في الدول الراغبة للانضمام إلى الاتحاد باستثناء شرط احترام القيم الأوروبية، مما يجعله نظاماً سياسياً مفتوحاً لكافة الوحدات الدولية في القارة الأوروبية، كما نصّت أنّ حدوده قارة أوروبا هي حدود الاتحاد، بل إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على الهوية الدينية للاتحاد عندما اعتبروه نادياً مسيحياً، وبهذا فإن سعي تركيا المتواصل للانضمام للاتحاد الأوروبي منذ عدة عقود قد لاقى اعتراضاً كبيراً بالنظر إلى هويتها الدينية المتميّزة عن أوروبا<sup>(52)</sup>.

وعلى الرغم منّ الإتحاد الأوروبي لم يضع أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية، ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد، إلا أن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول وسط وشرق أوروبا ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن" التي تضمّنت الشروط الآتية:

---

<sup>51</sup> - محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، دار الفجر

الجديد للنشر، القاهرة، 2004، ص 13.

<sup>52</sup> - عبد الوهاب العمراني، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية - الأوروبي، مرجع سابق، ص 28.

1- شروط سياسية: تفرض على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية. وعلى دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

2- شروط اقتصادية: يلزم وجود نظام اقتصادي فعال في الدولة المترشحة للعضوية يعتمد على اقتصاد السوق، وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

3- شروط تشريعية: تقوم الدولة المترشحة للعضوية بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

"العامل الثاني: بنیان النسق الدولي: وهو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقات بعضها البعض"<sup>(53)</sup>.

"ويتحدد البنیان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، ويُقصد بالمقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، وذلك لأن نمط توزيع الموارد الاقتصادية يحدد قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، وعلى تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ومن ثم يحدد ترتيباً معيناً للوحدات داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض، كما يتأثر هذا الترتيب بنمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين تلك الوحدات، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النسق الدولي"<sup>(54)</sup>.

"ويختلف البنیان المؤسسي للنسق الدولي في الاتحاد الأوروبي عن باقي المنظمات الدولية والإقليمية، فهو فريد في طبيعته ومختلف عن تلك المنظمات، إذ تتخلى الدول الأعضاء عن مقياس السيادة للمؤسسات المستقلة التي تمثل المصالح المشتركة عند عقد المعاهدات، فالقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري للاتحاد تُتخذ بأغلبية بسيطة وفق مبدأ المساواة السيادية، أي على أساس أن

---

<sup>53</sup> - Waltz, Kenneth, **theory of international politics**, Reading Addison Wesley, 1979, p88

<sup>54</sup> - محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، القاهرة، دار الفجر

الجديد للنشر، 2004، ص 14.

لكل دولة صوتاً واحداً، فيما تتطلب القرارات أغلبية خاصة موصوفة، تحسب وفق نظام التصويت الترجيحي، وتختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي<sup>(55)</sup>.

وكانت معاهدة "نيس" الموقع عليها عام 2004 قد أدخلت تعديلات جوهرية على نظام التصويت، وكان يفترض البدء في تطبيقها اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير عام 2005. وأعدت المعاهدة توزيع الأصوات على النحو التالي: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا: 29 صوتاً، إسبانيا: 27 صوتاً، هولندا: 13 صوتاً، بلجيكا، البرتغال، اليونان: 12 صوتاً، النمسا والسويد: 10 أصوات، فنلندا والدانمارك وأيرلندا: 7 أصوات، لوكسمبورغ: 4 أصوات. "وتتخذ القرارات بالأغلبية الموصوفة إذا حصلت على 170 صوتاً من إجمال الأصوات البالغ عددها 237 صوتاً، ويتعين أن تمثل أغلبية الدول الأعضاء إذا كان مشروع القرار المقترح نابعاً من المفوضية الأوروبية، وبوسع أية دولة عضو أن تطلب ألا تقل الأغلبية الخاصة المطلوبة لاتخاذ القرار عن 62% على الأقل من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي، غير أن قرار المجلس الأوروبي قبول عشر دول كأعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي، اعتباراً من أيار/مايو 2004، أي قبل دخول هذا النظام الجديد حيّز التنفيذ، فرض ضرورة إعادة النظر في هذا التوزيع.

وتضمّن أحد البروتوكولات الملحقة بمشروع الدستور توزيعاً جديداً للأصوات، أصبح ساري المفعول بمجرد دخول الدول المنضمة للاتحاد وحتى أول تشرين الثاني/نوفمبر 2009<sup>(56)</sup>.

"العامل الثالث: المستوى المؤسسي للنسق الدولي: ويقصد بالمؤسسية بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها في ممارسة الأنشطة المختلفة للوحدة الدولية، ويتم اتباع مجموعة من القواعد والإجراءات أو الأعراف التي يقرّها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاطات عبر فترة زمنية،

---

<sup>55</sup> - عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمينية الأوروبية، مرجع سابق، ص

<sup>56</sup> - حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، القاهرة، مجلة لسياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004،

مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص 85.

وبهذا فإن المساوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة، أي المؤسسية التنظيمية، والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية<sup>(57)</sup>.

وتعكس البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي آليات صنع القرار في هذه المنظمة التكاملية أو الاندماجية، وهو ما يتجلى بوضوح تام في هيكلية الاتحاد.

"العامل الرابع: العمليات السياسية الدولية: وهي مجموعة من الأنشطة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها في إطار قواعد معينة، وتشتمل على العناصر الآتية"<sup>(58)</sup>:

- 1- "تتميز العمليات السياسية الدولية بأن لها أنشطة مستمرة ومتغيرة من وقت لآخر.
- 2- لا تتوقف العمليات السياسية الدولية عند مرحلة زمنية معينة ولا تنتهي بحدود وأشكال نهائية، وتكون مترابطة بحيث أن وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى تعتمد عليه.
- 3- تتم العمليات في إطار مجموعة من القواعد الوضعية، من خلال مجموعة من الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنشأ في إطار تلك العمليات.
- 4- تسعى الأنشطة إلى تحقيق أهداف معينة يمكن من خلالها فهم حركات تلك الأنشطة".

بناء على ما تقدم؛ نرى إن المتغيرات الدولية التي حدثت خلال العقدين الأخيرين تعطي الانطباع بأن العلاقات الدولية في النسق الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، هي في حالة تكوين وانتقال من نظام قائم على الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، فالاتحاد الأوروبي يمضي في توجهه نحو الوحدة، وهو مستمر في تطوير مؤسساته وهياكله، وهو سائر في استقطاب دول

---

<sup>57</sup>- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 21.

<sup>58</sup>- Northedge, F,A, **the international political**, London, Daber and Faber, 1976, p111.



أوروبية أخرى، ويشير التكهّن بمستقبل هذا الاتحاد بوصفه فاعلاً رئيسياً في التفاعلات الدولية التي انتجت لحد الآن جملة من المتغيرات التي سيكون لها دور مهم في بلورة المسرح الدولي.

### الفقرة الثانية: العوامل الدولية:

أدت التفاعلات الدولية في أعقاب الأحداث العالمية الكبرى إلى ظهور بوادر قيام نظام عالمي جديد يكون بديلاً عن النظام السائد، لذلك فقد جاء تطور التفاعلات بين القوى الدولية في مؤتمر يالطا عام 1945، والظروف الصعبة التي عاشها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وما لحق بدول أوروبا من دمار، إلى بروز التناقض في الرؤى الخاصة بمستقبل العالم بعد تلك الحرب بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي كانت كلها عوامل مؤثرة في بناء النظام الدولي لتلك المرحلة المهمة في العلاقات الدولية، "وقد مثّل مشروع مارشال لإعمار أوروبا نموذجاً هاماً لمصلحة هذه التفاعلات خلال تلك الفترة، وكان لإنجاز هذا المشروع دلالات وآثار هامة على العلاقات الدولية في الواقع المعاصر، إذ اضطر الحلفاء لتقديم المعونة إلى ألمانيا بسبب الدمار الاقتصادي الذي لحق بها، بعد أن وافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تحديد قيمة التعويضات بمبلغ عشرين بليون دولار"<sup>(59)</sup>.

"وجاءت بعد ذلك معاهدة باريس التي تم توقيعها مطلع عقد الخمسينات من القرن العشرين، لتقوم على منطلقات وفق أسس اقتصادية بين بريطانيا وفرنسا. إذ أسست ما يعرف بالجماعة الأوروبية للفحم والصلب، تبعتها فكرة السوق الأوروبية المشتركة، وهو مشروع اقتصادي سياسي (النواة الفعلية للاتحاد الأوروبي) ظهر في أعقاب الاجتماع التمهيدي الذي عقده ورزاز خارجية ست دول من الدول الأوروبية في إيطاليا في حزيران/ يونيو 1951 لإنشاء وحدة اقتصادية بين دولهم، وهذه الدول هي: فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ودول "البونولكس" الثلاث (بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ)". تلا ذلك وضع المبادئ الأساسية لهذه السوق، إذ وقّعت عليها الدول المشار إليها في ما سمي معاهدة روما، لتقوم رسمياً في 25 آذار/ مارس 1957 الذي يُعدُّ التاريخ الفعلي لقيام السوق

---

<sup>59</sup> - صلاح العقاد، الحرب العالمية الثانية: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية،

الأوروبية المشتركة، التي تشمل الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، إنشاء تعرفه جمركية خاصة موحدة وتحرير انتقال العمل ورأس المال مع التنسيق بين السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتسويق بين تلك الدول<sup>(60)</sup>.

وتتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي حالها حال أي من الوحدات الدولية بنوعية التفاعلات التي تربطه بالدول الأخرى والتي تشمل على:

### أولاً: العوامل الاقتصادية

"شهد الاقتصاد العالمي في مرحلة الحرب الباردة حالة من الانقسام الهيكلي تبعاً لتأثيرات نظريتي الاشتراكية والرأسمالية، أما في مرحلة النظام الدولي الجديد، فإن العولمة الاقتصادية قد جعلت الاقتصاد العالمي منقسماً بين نظريتي الرأسمالية الليبرالية والمختلط (اشتراكي رأسمالي) مثل نموذجي السويد والنمسا، فيما بات اقتصاد السوق والديمقراطية والانفتاح الاقتصادي كسمات للاقتصاد في النظام العالمي الجديد"<sup>(61)</sup>

لذلك زادت وبشكل ملحوظ أهمية العوامل الاقتصادية في نطاق التفاعلات الدولية التي يشهدها العالم المعاصر، أيّاً، كانت أطراف هذه التفاعلات. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد الذي يقوم على:

"أ- المعرفة: تخرج منتجات المعرفة عبر سلسلة من العمليات المتشابكة التي لا تتطلب أيدي عاملة كثيرة، فهي تعتمد تقنيّة المعلومات والاتصالات واستخدام الآلات"<sup>(62)</sup>.

<sup>60</sup> - محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 636.

<sup>61</sup> - جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث/ أبو ظبي، 2014. لوفايفر، (مكسيم)، السياسة الخارجية الأميركية، تعريب: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، 2006، ص 110.

<sup>62</sup> - داني كواه، اقتصاد بلا وزن، مجلة رسالة اليونيسكو، لمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، عدد ديسمبر،

القاهرة، 1998، س 17-19،

"ب- الرمزية: أصبح النشاط الاقتصادي شديد التأثير بالتغيرات التي تحدث في أسعار البورصات، والإحصاءات وموازن المدفوعات وأرقام البطالة ومعدلات ارتفاع الأسعار، واكتسبت البيانات المالية المجردة أهمية قصوى جاوزت ما وراءها من حقائق عينية، حتى تمكن الاقتصاد الرمزي من فتح الباب لدخول الاستثمار الأجنبي، الذي يكون منتعماً إلى دول أخرى، مما جعل ظهور أي اختلال في العلاقات الاقتصادية لا بد أن يؤثر على سلوك المستثمر بشكل واضح"<sup>(63)</sup>.

"ج- السرعة: يتسم الاقتصاد بظاهرة السرعة، ويعود ذلك إلى أن منتجات المعرفة التي تتسم بالتحوّل الكبير والسريع، لذلك قام اقتصاد السرعة على إدارة المعلومات باستخدام سريان مستمر، وبمعدل سريع جداً ودرجة عالية من المرونة وحرية الحركة والقدرة على التحليل الدقيق للمعلومات، من أجل اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب"<sup>(64)</sup>.

"د- الثقة: تقوم الفكرة الأساسية لاقتصاد الثقة على أن الأساس في تقدم الأمم يرجع بالدرجة الأولى إلى توافر أو عدم توافر مقومات الثقة والاطمئنان في المجتمع، ويرى فرانسيس فوكوياما أن الثقة هي كلمة السر في انتقال المجتمعات من حال إلى حال، وتطور الدول من وضعية إلى وضعية مغايرة، ويعبر عنه "فوكوياما" بـ رأس المال الاجتماعي، ويعني هذا المفهوم مكونات رأس المال البشري التي تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل المشترك في ظل منظومة أخلاقية قوامها الثقة المتبادلة، فالثقة لها أثرها الإيجابي في تحقيق النمو والازدهار في المجتمعات، كما وتمثل قوة أساسية للثقافة في خلق مجتمع اقتصادي وسياسي متماسك ومتجانس، فقدره المجتمع على التعاون وتعزيز جوانب الثقة في ما بين أفراد من ناحية، والثقة في ما بين الفرد والحكومة، تعزز الرخاء والازدهار في بلد ما"<sup>(65)</sup>.

---

<sup>63</sup> - حازم الببلاويديور، الدولة في الاقتصاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص 120.

<sup>64</sup> - جوان، ماجيتا، إدارة السرعة، مجلة رسالة اليونيسكو، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، عدد ديسمبر،

القاهرة، 1998، ص 163.

<sup>65</sup> -FrancisFukuyma, **the social virtues and the creation of prosperity**, Foreed Zakqira, New York times Book Review, 1996, p212.

"وقد نتج عن هذه التغيرات التي لحقت بالاقتصاد في هذا العصر ظاهرة التحول من الاقتصاد القومي إلى اقتصاد العولمة"، ولم تعد القضايا الاقتصادية في عالم اليوم قضايا داخلية في أي دولة من دول العالم، بقدر ما صارت قضايا ذات أبعاد كونية واضحة، إلى جانب قضايا الفقر والبطالة والديون التي أمست هي الأخرى قضايا كونية بارزة<sup>(66)</sup>.

"وهذا بالإضافة إلى إزدياد عدد المشكلات الكونية التي تهدد استمرار الحياة على كوكب الأرض، لذلك كان من الضروري تكاتف جميع دول العالم للتوصل إلى حلول للمشكلات، وزيادة التعاون بين الدول، وإيجاد نوع من التفاعلات الدولية، خاصة تجاه المشكلات ذات الطابع الكوني كالانفجار السكاني، تلوث البيئة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تجارة المخدرات، الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة"<sup>(67)</sup>.

"من هنا قد وجد الاتحاد الأوروبي أنّ المتغيرات الدولية تحتم عليه التحرك الجدي، وإيجاد نوع من التفاعلات الدولية، بعد أن وجد أن النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويداً عن حالة القطب الواحد الذي كان النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد تزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، وفي الوقت التي واصلت القوى العالمية المساعدة في آسيا وأميركا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بالرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تُميّز الاقتصاد العالمي". إذاً فإن تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الإستراتيجية للدول، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أو الميزانيات العسكرية أو القدرات الإستراتيجية بشكل عام<sup>(68)</sup>.

---

<sup>66</sup> - محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 112.

<sup>67</sup> - عبد السلام رضوان، جبران في عالم واحد، عالم المعرفة، العدد (201)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، لسنة 1995، ص 21.

<sup>68</sup> - نيفين مسعد - أحمد يوسف أحمد، حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 24.

## ثانياً: العوامل العسكرية

لم تعرف القارة الأوروبية مرحلة طويلة من السلام والأمن والاستقرار والتطور الاقتصادي مثلما عرفته خلال الفترة التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، وشكلت هذه الظاهرة حالة دراسية وموضوع أبحاث في سياسات السلام والحرب، وفي كل مكونات المجتمعات السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والصناعية والتقنية، "إذ كانت الوحدة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي، هي محور الجهود لدى كل القيادات الأوروبية طوال أيام عصر الحرب الباردة، إلى جانب التحرك الأوروبي في أفق المحيط الجغرافي الأوروبي الغربي، وقد أعاد انتهاء الحرب الباردة معظم دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي زاد في الطموح الأوروبي للتحرك بقوة أكبر وبتصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يُسمى بالوجود الأوروبي العالمي في قارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، والاستناد في ذلك إلى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للأقطاب الكبرى الأميركية والروسية والصينية واليابانية، وسواها أيضاً"<sup>(69)</sup>.

كما شهدت مناطق أخرى من العالم عودة ظاهرة سباق التسلح، هذه الظاهرة التي تعود جذورها إلى سنوات الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

"ونتيجةً تراجع السيادة القومية للدول في ظل النظام العالمي الجديد، اختفت الحدود الفاصلة بين الأمن الداخلي والخارجي للدول، فالتحديات والمخاطر باتت مشتركة، كما أن عدم الاستقرار وانتشار الفوضى في أي دولة له انعكاساته على الحدود المجاورة"<sup>(70)</sup>.

"وحتى وقت قريب، كانت قوة الدولة تُقاس بقوتها العسكرية، إلا أن زيادة تأثير العناصر الأخرى أنهى هذا الاحتكار للقوة العسكرية، فأصبحت هذه القوة تمثل العنصر الرئيسي بين عناصر

---

<sup>69</sup> - بسام العسلي، الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مجلة الدفاع العربي، عدد نيسان 2014، دار الصياد،

بيروت.

<sup>70</sup> - جمال السويدي، آفاق العصر الأمريكي، مرجع سابق، ص 111.

عديدة تشكل في مجموعها القوة القومية. والقوة العسكرية في مفهومها المعاصر تتكوّن من عوامل أو مكونات عديدة تتفاعل في ما بينها وتعطي في ناتجها النهائي التأثير العسكري المنشود في السياسات الدولية". إن تحليل القوة العسكرية لأيّة دولة يتطلب منّا الأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل، ومن بين هذه العوامل العدد، العتاد، المبدأ الاستراتيجي، والروح المعنوية. وقد وجد الاتحاد الأوروبي في ظل كل هذه العوامل بأن إحدى أبرز نقاط ضعف الاتحاد تكمن في ضعف القدرات العسكرية الأوروبية، "حيث لا تتجاوز مخصصات النفقات العسكرية لمصلحة الدفاع الأوروبي نسبة (2%)، فيما تخصص معظم دول الاتحاد موازنات كافية لدعم قدراتها العسكرية المحلية، وليس لمصلحة مجموع القدرات العسكرية الأوروبية<sup>(71)</sup>. علاوة على ذلك، أصبح المجتمع الأوروبي يعاني من ارتفاع نسبة الشيخوخة وسط مواطنيه، وتقصه حيوية الشباب التي تمارس دورها في بناء القدرة العسكرية والعمل في الجيوش، فأدت هذه العوامل إلى تراجع الأمل في تحقيق الحلم الأوروبي بالوصول إلى الوحدة الأوروبية في القرن الحادي والعشرين<sup>(72)</sup>.

من هنا جاءت جهود حلف شمال الأطلسي الذي تمكن من إعداد خطة تطوير عمله تجاه عدد من القضايا المهمة، إذ تم الاتفاق خلال مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في براغ في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن مكافحة الإرهاب، تطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي ومعدات إعادة تموين الطائرات في الجو، زيادة قدرات الدفاع ضد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، زيادة المخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة وإنشاء قوة رد سريع متطورة للحلف قدر أن تصل إلى قدراتها الكاملة عام 2006.

### ثالثاً: العوامل السياسية

تواجه بيئة السياسة الخارجية للفاعلين الدوليين عدداً من المحددات التي تفر مضمين توجهات هذه السياسة على المستوى الدولي، وتتأثر الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في اختيار

---

<sup>71</sup> - بسام العسلي، الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مرجع سابق.

<sup>72</sup> - المرجع السابق نفسه.

استراتيجية سياستها الخارجية بنمط نظام الدول من حيث كونه نظام هيمنة، تبعية أو زعامة، إذ يتوقف مدى الحركة المتاحة لتلك السياسة على نمط النظام الدولي، ففي ظل نظام محكوم بقوة أقطاب كبرى، يصعب على الوحدات الدولية الصغرى بناء تحالفات معادلة، كما يصعب عليها اختيار العزلة الدولية، فيما يتم ربط أهداف السياسة الخارجية بالتعبير عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في الوحدة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فإن خريطة الفرص والتحديات لا بد أن يتم رسمها في ضوء معطيات البيئة الدولية، مع مراعاة الاعتبارات الجيوبوليتيكية، وبالأخص الموقع والموارد الطبيعية والبشرية<sup>(73)</sup>.

"لذلك أخذ المجلس الأوروبي، وهو أعلى سلطة في الاتحاد الأوروبي، يتولى تحديد المبادئ والتوجهات العامة والخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأوروبية، وسياسة الدفاع المشترك، وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها كاستراتيجيات مشتركة، وعمليات ميدانية مشتركة، ومواقف مشتركة، واتفاقيات. وأصبحت عملية صنع السياسة الخارجية لهذا الاتحاد منوطة بمجلس وزراء الاتحاد الذي يمثل الجهاز التنفيذي في الاتحاد الأوروبي"<sup>(74)</sup>.

لكنّ أكثر ما يلفت الانتباه عن الساحة الدولية للمراقب للساحة الأوروبية هو وجود سياسات أوروبية خارجية، وليس سياسة خارجية، إذ يشير الواقع الفعلي إلى وجود تباين واضح في تلك السياسات الخارجية، وهذا ناتج إلى حد بعيد من العوامل الآتية:

---

<sup>67</sup> - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والتطبيق، اسيوط، جامعة اسيوط، 2002، ص

.113

<sup>74</sup> - عبد الوهاب محمد اسماعيل العمراني، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، مرجع سابق، ص

.75

- "إن الوحدة الأوروبية لم تتضح بعد، ولم يعد هناك تسليم حقيقي بوجود سياسة خارجية أوروبية موحدة أو حتى متفق عليها، وقد يكون هذا العمل طبيعياً في الوقت الحاضر خصوصاً"<sup>(75)</sup>.

- "إن هذه السياسات المتباينة تعكس طموح الدول الأوروبية الكبرى من أجل قيادة أوروبا، أو على الأقل التأثير الكبير على توجهات أوروبا الموحدة في الساحة الدولية. وهنا تبرز التوجهات الفرنسية الخارجية ووجهة نظرها الخاصة في هذا الجانب، سواءً في لبنان أو شمال أفريقيا، أو حتى وسط أفريقيا وغربها، وعلى الساحة الروسية والآسيوية والشرق الأوسط، إذ إن فرنسا تقترب من بعض الدول الأوروبية وتتعد عن البعض الآخر، وفي ذات الوقت فهي تقترب من السياسة الأميركية وتتعد عنها في بعض الجوانب". وما يقال عن فرنسا يمكن أن يقال ألمانيا، إذ تختلف توجهاتها السياسية عن بقية دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت الأكثر قرباً للتوجهات الجماعية للأوروبيين. وإذا ما جرى الحديث عن السياسة الخارجية البولندية أو الهولندية، فإن ذلك يكون أكثر وضوحاً من تقارب هذه الدول والتنسيق السياسي مع التوجهات السياسية للقارة الأميركية، وربما يكون أكبر من أي تنسيق مع الدول الأوروبية. وكان موقف الرئيس الفرنسي في أزمة اجتياح العراق شديد الوضوح في هذا الجانب عندما انتقد علانية موقف بعض الدول الأوروبية الواضح والمشارك والمؤيد لهذا الاجتياح. "ولعلّ أكثر النماذج وضوحاً لوجود سياسات خارجية أوروبية هو السياسة الخارجية البريطانية، التي ترى أنّ لها قوة بذاتها قادرة على التأثير على السياسات الدولية وتعظيم مصالحها الدولية مع ومن دون القوة الأوروبية الأخرى"<sup>(76)</sup>، ولذلك فإن بريطانيا هي أكثر الدول الأوروبية وضوحاً في رسم سياستها الخارجية وأهدافها خارج إطار الوحدة

---

<sup>75</sup>- صالح النملة، السياسات الأوروبية أو السياسة الأوروبية، جريدة الرياض السعودية، العدد (13407) في

2005/3/9.

<sup>76</sup>- صالح النملة، السياسات الأوروبية أو السياسة الأوروبية، مرجع سابق.



الأوروبية أو الجماعة والمصالح الأوروبية، ولذلك فإن السياسة الخارجية البريطانية تمثل بحق أحد عوامل الوضوح والتباين في التوحد الأوروبي على مستوى السياسة الخارجية.

وبناء على ما سبق؛ نرى أنّ أوروبا قد ذهبت في تجمعها السياسي والاقتصادي والثقافي أكثر بكثير من كل التوقعات التي كانت تنظر إليها كمركز للصراعات الدولية، إذ كان يُنظر إليها على أنها مركز العالم، وأنّ ما يحدث في أوروبا يؤثر على بقية المعمورة، وأنّ الصراعات الأوروبية هي التي تعيد صياغة الصراعات العالمية، وأنّ مسيرة الوحدة الأوروبية كانت ممكّلة بالصبر والعمل الدؤوب والمتراكم، العامل الذي خلق منها نموذجاً فريداً في التاريخ السياسي العالمي من حيث الرغبة الحكومية والشعبية القوية نحو الوحدة والتوحد.، رغم أن عوامل التكامل والوحدة هي من العوامل القوية الجاذبة نحو مزيد من الوحدة والترابط الأوروبي، سواءً على المستوى الحكومي الرسمي أو على المستوى الشعبي الثقافي. إلا أنّ هناك عوامل أخرى تعمل على تعظيم مكاسبها، وهي ليست بالضرورة ضد التكامل أو الوحدة الأوروبية، وإنما هناك بعض الجوانب والنشاطات السياسية والاقتصادية ترى في الوحدة الأوروبية عاملاً من عوامل تعزيز تواجدها وقوتها ومكاسبها، ولعلّ هذه العوامل هي التي تعمل على خلق مناخ سياسي واقتصادي يعمل على رسم الوحدة الأوروبية، ولكن تحت مظلة أو مفهوم مصالح مختلفة.

## الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وبعض

### الأزمات التي تهدد استقرار

عانى النظام الدولي من ظاهرة عدم الاستقرار منذ معاهدة فيينا عام 1815، وبقيت حالة عدم الاستقرار حتى في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط على مستوى التسلح والصراعات الأيديولوجية، وإنما على مستوى التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية. لذلك أدركت القوى الأوروبية هذا الوضع الدولي وانتهجت لنفسها مسارات جديدة في البناء الاقتصادي والسياسي، في الوقت الذي عززت فيه علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات الجذرية في السياسات الدولية، خصوصاً في توزيع القوة الأوروبية التي تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تعيد تقويم حساباتها السياسية والاستراتيجية وفقاً للأوضاع الدولية الجديدة، من خلال التعامل مع الصراع الأيديولوجي القائم بين القطبين وبالشكل الذي لم تشهده العلاقات الدولية من قبل.

وتأسيساً على كل الأحداث التي مرت بالقارة الأوروبية، بدأت الدول الأوروبية العمل بجدية على تحقيق وحدة دولها، لكي تتجنب مأساتها في الحروب السابقة أولاً ولتتف بوجه الأيديولوجيات المنافسة ثانياً، وقد برز أمام هذا المشروع الوحدوي مشكلات جمة واجهت السياسات المتبعة من قبله بعد انتضاح ملامح النظام الدولي الجديد.

## المبحث الأول: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

### المطلب الأول: التحديات الداخلية:

كل نظام مؤسسة أو دولة لا بد من أن يواجه عقبات وتحديات تعيق مسيرته نحو التقدم والبناء، قد يتخطى هذه التحديات إذا كان مستعداً لمواجهةها، وقد يقشّر إن لم يعد العدة لكل طارئ، لذلك ليس من شك أن حجم التطورات الداخلية التي أفضت إلى نضوج مشروع التكامل الأوروبي وتوسعه من حقل لآخر هو ما جعل النظر في هذا المشروع ممكناً، إلا أن الاتحاد الأوروبي ليس بالدولة ولا يمكن معاملته وفق هذا الأساس، رغم أنه يمتلك الكثير من مقومات الدولانية، كما أنه ليس بالتكتل الأقليمي البحث القائم على التنسيق والتشاور، حيث أن بعض قراراته الزامية للدول الأعضاء خاصة في النواحي القانونية والتشريعات والخدمات وغيرها.

فإذا نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي فإنه نظام جديد من نوعه والتحديات التي يواجهها في تحديات جديدة وذلك لطبيعة العلاقات ما بين الأعضاء الفاعلين فيه، لهذا كان من الطبيعي أن يواجه الاتحاد الأوروبي عدة تحديات في مسيرته لتحقيق الوحدة والتكامل.

ويمكننا دراسة هذه التحديات من خلال الفقرتين التاليتين:

### الفقرة الأولى: التحديات السياسية.

" تعترض الاستراتيجية الموحدة والمستقلة للنظم السياسية القائمة في أغلب الوحدات الدولية متغيرات الأحداث العالمية، سواء كانت تلك الاستراتيجية ثابتة أو متغيرة، مجزأة أو مقسمة أو متباينة، وذلك حسب مصالح كل نظام وأهدافه. ويُعتبر هذا أمراً طبيعياً في النظام السياسي المتبع من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، لكن الأمر غير الطبيعي في دراسة الاستراتيجية الأوروبية يكمن في ضرورة التمييز بين الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية والدول الوافدة أو الملتحقة بعدها بالاتحاد الأوروبي، فهناك فرق بين دوافع الدول التي انضمت ودوافع الدول التي أسست الجماعة

الأوروبية، ودليل ذلك هو الاختلافات الجوهرية في تبني دول الاتحاد الأوروبي لسياسات خارجية متباينة قد تلعب دوراً ثانوياً تجاه رغباتها في عدد من القضايا السياسية والاقتصادية<sup>(77)</sup>.

وقد برزت أمام الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات السياسية التي تتعلق بالدول الأعضاء وبالنظم والقواعد والآليات المتبعة من قبل مؤسسات الجماعة الأوروبية، فرغم كل الجهود المبذولة لحل المشكلات، بقيت التحديات السياسية الداخلية محجوزة للدول الأعضاء، لا يجوز للمؤسسات الأوروبية المشتركة أن تتدخل فيها أو تقترب منها، والتي كانت تتعلق بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وخاصة التي تشمل على حركة وحقوق وأمن المواطنين ونظام العدالة القضاء، رغم التقدم الهائل الذي أحرزته حركة التكامل الأوروبي باتجاه توحيد السياسات التجارية والاقتصادية والنقدية والمالية، بعد إبرام معاهدة ماستريخت لعام 1992 التي تشكل نقطة تحول في مسيرة الاتحاد الأوروبي. وعندما بدأ التحرك لتنسيق سياسات الدول الأعضاء في الميادين المتعلقة بتلك المشكلات، ظل هذا التنسيق مرهوناً بإرادة الدول الأعضاء، ومتوقفاً بالكامل على مدى تعاون حكوماتها في هذا الشأن، حتى إبرام معاهدة أمستردام لعام 1997، التي شهدت بعدها عملية التكامل والوحدة الأوروبية نقلة نوعية حقيقية باتجاه مواجهة تلك التحديات وإخضاعها (بعضها على الأقل) لمناهج التكامل والاندماج التي سبق تطبيقها بنجاح على الجوانب الاقتصادية والمالية. وكان من أبرزها المشكلات الآتية<sup>(78)</sup>:

### 1- المشكلات المتعلقة بالخلاف حول الدستور الأوروبي

"غدت فكرة الدستور الأوروبي ملغية بعد رفضها من قبل عدد من الدول الأعضاء، الذي عرضت مسودته في حزيران/ يونيو 2003 أمام مجلس رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي الذي سبق أن دعا لمناقشة هذا الأمر في كانون الأول/ ديسمبر 2001، كون هذا المجلس رأى أن الاتحاد الأوروبي على أعتاب قبول انضمام أعضاء جدد عام 2004. وتمت الاستعاضة

---

<sup>77</sup> - صدام الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 211.

<sup>78</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربياً، مرجع سابق، ص 284.

عنها باتفاقية لشبونة، إلا أنه من المفيد الوقوف عند أهم النقاط المتعلقة بالخلاف حول هذا الدستور، والتي تتلخص بالآتي<sup>(79)</sup>:

- تحديد الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء، والتي قسمت إلى اختصاصات أصلية كالسياسة النقدية وقوانين المنافسة والتجارة الخارجية، واختصاصات مرتبطة بالدول الأعضاء، كالثقافة والتعليم والرياضة.

- مبدأ التناوب الدولي على رئاسة الاتحاد، واستحداث منصب رئيس دائم، ومدى صلاحياته المتعلقة بتنسيق عمل الاتحاد أو ما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

- استحداث منصب وزير الاتحاد المسؤول عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتعيينه نائب لرئيس المفوضية الأوروبية ورئيس لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء.

- حق الدول الأعضاء في التمثيل بالمفوضية حتى عام 2008 من خلال تعيين كل دولة مفوضاً واحداً يمثلها في اختيار المفوضين المتمتعين بحق التصويت، بدءاً من عام 2009، لانتخاب خمسة عشر فقط بمن فيهم رئيس المفوضية ووزير الخارجية.

- تحديد عدد مقاعد البرلمان الأوروبي.

- توزيع الاختصاصات وصلاحيات رئيس الاتحاد، المتعلقة بالتوسع في الاتحاد ومراحل الاندماج الجديدة.

- إلغاء حق الاعتراض (الفيتو) الذي تتمتع به بعض الدول في خمسين مجالاً مختلفاً.

---

<sup>79</sup>- عبد الوهاب محمد إسماعيل العمراني، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، مرجع سابق، ص

- تعطيل الدستور من خلال رفض دولة واحدة من دول الاتحاد الأوروبي.

## 2- المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي

حاولت معاهدة "ماستريخت" تطوير آلية التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي، وبخاصة أن عقد التسعينيات من القرن العشرين تخلته تحديات سياسية داخلية فتظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الاستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية، ومنها على سبيل المثال انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية والحرب الأهلية في يوغسلافيا السابقة. "ففي حالة انهيار الاتحاد السوفياتي كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة، أما المجالات الأخرى فقد تصرف فيها الدول بشكل منفرد، لذا تم الاتفاق في معاهدة "ماستريخت" على التطوير التدريجي المشترك في مجال السياسة الخارجية والأمن وذلك من أجل الوصول إلى الآتي"<sup>(80)</sup>:

أ- الحفاظ على القيم المشتركة والمصالح الرئيسية واستقلال الاتحاد الأوروبي.

ب- تقوية أمن الاتحاد الأوروبي ودوله.

ج- الحفاظ على السلام العالمي وتدعيم الأمن الدولي في إطار التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.

د- تدعيم التعاون الدولي.

هـ- تدعيم الديمقراطية، حكم القانون، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

---

<sup>80</sup>- محمد مصطفى كمال- وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، بيروت،

مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 37.

### 3- مشكلات المناهج التخطيطية والآليات المستخدمة

أوقع الاتحاد الأوروبي نفسه في مشكلات كثيرة أصبحت تمثل معوقات سياسية تعترض مسيرة العمل الأوروبي، الأمر الذي دفعه للسعي إلى تحقيق أهدافه من خلال مزجه بين منهجين مختلفين، هما:

**أ- منهج التكامل والاندماج:** تعامل الاتحاد الأوروبي وفق هذا المنهج مع قضية الوحدة من منظور وظيفي له خصائص وسمات معينة، أهمها: المرحلية والتدرج، والحركة من أسفل إلى أعلى عن طريق إطلاق العملية التكاملية، بدءاً بقطاعات فنية محدودة، تتوسع تدريجياً، ووضع هذه القطاعات تحت سلطة مؤسسة أعلى من سلطة الدول التي تقبل الدخول في هذه العملية، وهذا يعني تنازل هذه الدول عن جانب من سلطاتها تدريجياً لصالح المؤسسات المشتركة، وقد تباينت النظريات المفسرة لفكرة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، والتي أخذت تتدرج تحت ما يعرف باسم نظريات الاندماج الإقليمي، كونها كانت تعالج عملية الاندماج بين دول مختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات، ويمكن تقسيم نظريات الاندماج الإقليمي التي حاول الأوروبيون العمل وفق منطلقاتها في مواجهة التحديات السياسية بالآتي:

**أولاً: النظرية الفيدرالية:** سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق هذه النظرية عبر الطلب من الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة الاتحاد الأوروبي الفيدرالية، وأن يتم إجراء توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في المجالات المختلفة، وأن يكون تحقيق هذا الهدف من خلال عقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين منتخبين لكتابة الدستور الفيدرالي، أو الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية. وتعود الأفكار الأولى التي لاقت صدى لها في القارة الأوروبية إلى عام 1946، عندما دعا رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في خطاب له في زيوريخ إلى إنشاء اتحاد فيدرالي في أوروبا، أو ما سُمِّي بالولايات المتحدة الأوروبية<sup>(81)</sup>.

---

<sup>81</sup>- David Mutimer, **theories of political integration, in: Hass,y. Michelmann and Panayiotis soldatos**, eds, European integration, theories and approaches, London, MD, university press of America, 1994, p15.

" ثانياً: النظرية الوظيفية: ترتبط هذه النظرية بإسهامات الدبلوماسي البريطاني ديفيد ميثراني الذي اقترح فكرة الفصل بين التوجهات السياسية والجوانب الوظيفية في عملية الاندماج الأوروبي، من خلال التركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. وتقوم الفكرة على تصورات يتم من خلالها إنشاء مؤسسات وظيفية، تتنازل لها الدول الأعضاء عن سيادتها، فيما تحتفظ تلك الدول الأوروبية بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أية مؤسسة فيدرالية"<sup>(82)</sup>.

"وقد جرى نقد النظرية الوظيفية من قبل أرنست هاس، أحد واضعي النظرية الوظيفية الجديدة، حيث تناول أفكار ديفيد ميثراني، وخاصة ما يتعلق بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور الفنية، بما فيها الاقتصادية. فهو يرى أن الأمور الفنية عادةً ما تأتي نتيجة لقرار سياسي سابق"<sup>(83)</sup>.

"ثالثاً: النظرية الاتصالية: تمنح هذه النظرية الاتصالات بين الوحدات الدولية المختلفة أهمية مطلقة، وتعدّها أساساً لقيام التكامل الوظيفي، وتوجب إنشاء مجتمع آمن يمثل الهدف النهائي لعملية الاندماج، والذي يأخذ الأشكال التالية"<sup>(84)</sup>:

- مجتمع اللاحرب: تقوم الاتصالات بتسهيل هدف إقامة المجتمع الآمن الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء إلى العنف.
- المجتمع التعددي: يتضمن إنشاء عدد محدد من المؤسسات السياسية المشتركة.
- المجتمع التكاملية: يتم فيه إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة.

---

<sup>82</sup> - David Mitrany, **A Working leace system**, London, 1993.

<sup>83</sup> -ErnstHaas, **Beyond the Nation- state: function alism and international organization**, Stanford, CA: Stanford university press, 1964, p23

<sup>84</sup>-Karl w Deutsch, **political community and the North Atlantic Area: international organization in th light of Historical experience**, publications of the center for research on world political, instituation, Princeton, Nj: Princeton university press, 1968, p89.



ب- **منهج التنسيق والتعاون:** حاول الاتحاد الأوروبي الولوج إلى قضية الوحدة من منظور التعاون القائم على الاختيار الحر بين وحدات مستقلة ومتساوية في السيادة<sup>(85)</sup>.

ويُعدّ التنسيق والتعاون على مستويين العالمي والإقليمي، سمة مميزة لعالمنا المعاصر، والذي شهد ثورات متتالية في مجالات المواصلات والاتصالات والمعلومات، فعالم النصف الأخير من القرن العشرين شهد ظهور منظمات دولية عالمية وأخرى اقليمية، مثل جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، منظمات تؤكد على أهمية التنسيق والتعاون بين أعضائها في مجالات عدة مختلفة.

يُعدّ مفهوم التنسيق والتعاون من أكثر المفاهيم شيوعية في أدبيات العلاقات الدولية منذ ظهور المنظمات الدولية في بداية القرن العشرين، حيث تؤكد مواثيق المنظمات الدولية على التنسيق والتعاون.

وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الإقليمية، فإنّها تقوم على أساس التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية الثقافية، أو جمع هذه المجالات. وقد زادت أهمية التنسيق والتعاون بدلاً من الحرب بين الدول، مع ظهور وتشكّل المنظمات الدولية والإقليمية منذ بداية القرن العشرين عمومًا، وبعد الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص.

فمنهج التنسيق والتعاون يستهدف إزالة التعارض بين السياسات القائمة، فيتم اللجوء إلى مسألة الوحدة من منظور التعاون القائم على الاختيار أكثر بين الوحدات المشتركة، وإضاعة برامجه وجداوله الزمنية، وحرية كاملة لتقرر ما إذا كان يفترض عليها استكمالها والاستمرار فيه وزيادة سرعة تلك الحركة والإيقاع أو تجميدها كلياً. وفي حال اختيار الدولة لهذا المنهج، فهي في العادة ترفض التنازل عن أي جزء من سلطاتها لصالح أية مؤسسة مشتركة أعلى منها.

والمراقب الدقيق يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي قد جمع بين هذين المنهجين في آن واحد، فقد اعتمد المنهج التكاملي والاندماجي بخصوص الأنشطة التي تدخل ضمن النوع الأول، واعتمد منهج

---

<sup>85</sup> - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص 38.

التنسيق والتعاون بخصوص الأنشطة التي تدخل ضمن النوعين الثاني والثالث، مع الاتصاف بقدر كبير من المرونة التي تسمح له بحرية الحركة والنقل التدريجي للأنشطة من المجالات التي تخضع لمنهج التنسيق والتعاون إلى المجالات التي تخضع لمنهج التكامل والاندماج<sup>(86)</sup>.

#### 4- مشكلات تتعلق بعملية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي

"لقد بات نظام اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي وسياساته المشتركة غير موحد ولا يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أنه لا يتبع المنهج الذي يتجاوز الإطار الوطني لكل دولة، مثلما أصبحت تلك العملية تتبع صيغاً وسطية بين الأطر الوطنية لكل دولة، والتعاون بين الحكومات من جانب آخر، وهذه الصيغ هي مزيج من احتكار سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس وزراء الاتحاد الذي يتخذ قراراته بالإجماع أو الأغلبية المشروطة. أما البرلمان الأوروبي وهو المؤسسة الثالثة في الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، فقد أصبح يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل والاعتراض في اتخاذ القرار، فيما تقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعة الذي يطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء"<sup>(87)</sup>.

#### 5- المشكلات الناجمة عن السلطات والصلاحيات

"يتمتع الاتحاد الأوروبي بشخصية قانونية دولية مستقلة عن الشخصية القانونية للدول الأعضاء، ولكنها شخصية من طبيعة مختلفة عن تلك التي يتمتع بها مختلف الفاعلين الدوليين الآخرين، فلا هي شخصية مكبلة بالقيود المفروضة على المنظمات الدولية الحكومية التقليدية، ولا هي شخصية مطلقة الحرية بالقدر المعترف به للدول، ولكنها شخصية دولية من طبيعة خاصة تجمع بين بعض سمات وملامح الشخصية القانونية الدولية الممنوحة للمنظمات الدولية الحكومية التقليدية، وبعض سمات وملامح الشخصية الدولية الممنوحة للدول، إذ تتمتع بعض مؤسسات الاتحاد

---

<sup>86</sup> - مخالد عبيد المبيطين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012، ص 41.

<sup>87</sup> - إبراهيم عوض، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، 2000، ص 10.

الأوروبي بسلطات وصلاحيات تمكّنها ليس فقط من أن تصبح في موقف أقوى في مواجهة الدول الأعضاء، وإنما أيضاً من الاحتكاك والتفاعل المباشر مع مصالح المواطنين والجماعات في الدول الأعضاء وترتيب حقوق والتزامات مباشرة في مواجهتهم<sup>(88)</sup>.

#### 6- المشكلات المتعلقة بالقضايا التنظيمية

يعتمد الاتحاد الأوروبي نظاماً للتصويت داخل مؤسساته كان هو السبب المباشر في حصول مشكلات أوصلت الحال إلى التنازع حول حصص التصويت التي تُخصص لكل دولة من دول الاتحاد، حيث يرى البعض أنّ الدول الأكبر تستحق حصة أكبر في التصويت من الدول الأصغر منها، فألمانيا التي يبلغ تعدادها 82 مليون نسمة لديها حصة أكبر في اتخاذ القرار في مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي عن دولة أخرى مثل "لوكسمبورغ" التي لا يتجاوز تعدادها عن 570 ألف نسمة، وبعد مفاوضات مكثّفة أُرست دول الاتحاد الأوروبي في القمة التي عقدت في "بروكسل" في حزيران/ يونيو 2007 اتفاقية حول المعاهدة الأوروبية، بدلاً عن الدستور، تهدف إلى المضي بالاتحاد الأوروبي من حالة الشلل التي أصيب بها بعد رفض الدستور في كل من فرنسا وهولندا في الاستفتاء الذي جرى عام 2005. لذلك تم وضع النظام الجديد المعروف بنظام الغالبية المزدوجة ليحلّ مكان نظام الأصوات المعقدة الذي يدخل حيز التنفيذ ما بين 2014-2017. وإذا اعترضت أية دولة أوروبية خلال هذه الفترة على هذا النظام الجديد فإنه سيتم العودة إلى نظام التصويت القديم".

#### 7- المشكلات الأخرى

واجه الاتحاد الأوروبي عوائق أخرى على المستوى السياسي الداخلي برزت في النقاط الآتية<sup>(89)</sup>:

---

<sup>88</sup> - حسن نافعة، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 38.

<sup>89</sup> - علي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار العلوم العربية، 2004، ص 100.

- "صعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها.
- صعوبة إنشاء قوة عسكرية موحدة.
- تحمل الاتحاد الأوروبي الأعباء المالية لبعض دول الاتحاد التي تعاني من مشكلات محددة.
- وجود النزاعات الأثنية بين شعوب أوروبا، يعيق خلق المواطن الأوروبي.
- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي<sup>(90)</sup>.

من خلال ما تقدم؛ نجد أن الاتفاقيات المعمول بها في إطار الاتحاد الأوروبي هي التي هيأت الظروف لتنامي كثير من المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، كون هذه الاتفاقيات لا تتضمن تفويضاً عاماً للسلطة يتيح للمؤسسات الأوروبية المشتركة القيام بالأعمال التي تجدها ضرورية لتحقيق الأهداف التي قام من أجلها الاتحاد، لكنها تتضمن تفويضاً لممارسة سلطات معينة لأداء أعمال محددة. وتمارس مؤسسات الاتحاد الأوروبي هذه السلطات تحت إشراف ورقابة الدول الأعضاء. ويلاحظ أن المشكلات التي واجهت عمل الاتحاد الأوروبي وسياساته كانت تتسع كثيراً في القضايا التنظيمية، وأنشطة السياسة الخارجية والأمن والشرطة والقضاء، وكذلك ما يتعلق بالقضايا والمشكلات الدولية المختلفة وعمليات حفظ السلم وحقوق الإنسان، كما تشتمل على سياسات الدفاع والأمن وقضايا نزع السلاح والإنفاق العسكري، وسياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي.

---

<sup>90</sup> - بوري، انديش، مقابلة إذاعية مع وزير المالية السويدي حول السويد من احتمال انسحاب بريطانيا من الاتحاد، راديو السويد باللغة العربية، تاريخ 2013/1/23.

## الفقرة الثانية: التحديات الاقتصادية

أسهم سقوط أنظمة الحكم الدكتاتورية اليمينية والحكومات شبه العسكرية في جنوب القارة الأوروبية مثل أسبانيا، البرتغال واليونان في توفير إمكانات جديّة أمام الاتحاد الأوروبي للتطور وتشجيع الدول المذكورة للانضمام إلى هذه المنظومة الأوروبية، ثم جاء الحدث الأبرز الذي أعطى دفعة قوية لطموح الأوروبيين نحو تحقيق وحدتهم، والمتمثل بتفكك المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا وعودة النظام الرأسمالي إلى تلك الدول في مستهلّ تسعينيات القرن العشرين، حين وقّعت دول الوحدة الأوروبية اتفاقية ماستريخت في شباط/ فبراير 1992، التي تمخضت عنها مع بداية 1993 محاولات جديّة لتكوين السوق الأوروبية الموحدة. "وتلا ذلك في حزيران/ يونيو 1997 التوقيع على معاهدة أمستردام المنبثقة والمكمّلة لاتفاقية ماستريخت التي بموجبها تم إجراء المباحثات والمفاوضات مع دول أوروبا الشرقية والوسطى العشر. ومع بداية الألفية الثالثة تغيّرت وتطوّرت معاهدة أمستردام إلى اتفاقية "نيس"، التي اهتمت بمسألة توسيع عضوية دول الوحدة الأوروبية، وحددت أهمية الاستفتاءات العامة في الدول الأوروبية لتلك الاتفاقية، التي تعثّرت من جرّاء تصويت بعض الأعضاء ضدها، الأمر الذي حدا إلى تغييرها وإيجازها، في ما عُرف أخيراً باتفاقية "لشبونة"<sup>(91)</sup>.

لكنّ التحديات الاقتصادية لاحقت سياسة الاتحاد الأوروبي، كان من أبرزها التالي:

### 1- المشكلات المتعلقة بالاندماج الاقتصادي

كانت مجالات الاندماج الأوروبي هي إحدى أهم القضايا في الجهود الوحدوية، والتي واجهت معوّقات عديدة في مجالات تدعيم ووضع إطار للاندماج في ثلاثة مجالات أساسية، هي: الوحدة الاقتصادية والنقدية، السياسة الخارجية والأمنية والسياسات الداخلية. وتطرّقت هذه الدراسة إلى المجال الاقتصادي الذي تعرّض لمشكلات عدة في ما يتعلّق بالاندماج الأوروبي، مشكلات تتعلّق بالمجالات الآتية:

---

<sup>91</sup>- كاخيا، مجلة الدفاع العربي، عدد تموز 2014.

"أولاً: السوق المشتركة: سبق أن قامت مجموعة من الدول الأوروبية بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وذلك خلال العقد الخامس من القرن العشرين بهدف إقامة سوق مشتركة، إلا أن الجماعة وجدت في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أي بعد نحو ثلاثين عاماً، أن هذا الهدف لم يتحقق بالكامل نتيجة جملة من المعوقات، رغم أنها تمكّنت من إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة، كمل تم وضع تعريفية جمركية موحّدة في مواجهة الدول غير الأعضاء منذ تموز/ يوليو 1968، وبذلك استكملت عناصر الاتحاد الجمركي الذي أتاح حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة الاقتصادية"<sup>(92)</sup>.

"وكان من بين عناصر السوق المشتركة التي ظلت تواجه مشكلات كثيرة حتى بداية ثمانينيات القرن العشرين، حرية حركة العمالة والخدمات ورأس المال، حتى بدأت الدول الأعضاء تشعر بأهمية استكمال مشروعها، فجاء المشروع الأوروبي الموحد أو السوق الموحدة عام 1992 الذي يدرس عدداً كبيراً من المقترحات لإزالة المشكلات التي تعيق تحقيق السوق المشتركة، ورغم كل ذلك بقيت مشكلتان هما"<sup>(93)</sup>:

أ- مشكلة نقاط الحدود بين الدول الأعضاء والإجراءات الطويلة المعقّدة التي وضعتها الدول، لعبور حاملات البضائع.

ب- مشكلة الحواجز الفنية غير الجمركية التي وضعتها الدول الأعضاء في مواجهة بعضها لحماية منتجاتها الوطنية.

"ثانياً: السياسات الاقتصادية المشتركة: هي السياسات التي تنازلت بمقتضاها الدول الموقعة على معاهدة روما لعام 1957، عن سيادتها في مجالات معينة لصالح مؤسسات الجماعة

---

<sup>92</sup>- Klaus-Director Borchardt, **European unification**, documentation, 3 vols. 3<sup>rd</sup> Ed, Luxemborg: office for official publication of the European communities, 1990, p54.

<sup>93</sup>- محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مرجع

سابق، ص 30.

الأوروبية، التي تقوم بتطوير سياسة اقتصادية مشتركة تصبح ملزمة لتلك الدول في المجالات الآتية:

أ- السياسة الزراعية: وهي من أهم السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي كونها تستوعب حوالي نصف ميزانية الاتحاد، وتهدف إلى تحقيق أهداف عدة، كان من أهمها<sup>(94)</sup>:

- توفير المنتجات الزراعية للمستهلك الأوروبي بسعر معقول، مع الحفاظ على مستوى دخل مناسب للمزارع الأوروبي.

- إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية.

- وضع نظام للأسعار.

- وضع سياسة زراعية تحمي الواردات من الدول غير الأعضاء من خلال فرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى لا يتباع بسعر أقل من سعر المنتجات الأوروبية.

- تدعيم الصادرات الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات دول الاتحاد الأوروبي.

"وبرزت جوانب سلبية من خلال تقييم هذه السياسات الزراعية اعتُبرت مشكلات اقتصادية، كونها جاءت على حساب التكاليف العالية التي تحملتها دول الاتحاد بعد تحديث القطاع الزراعي، بحيث وصلت تلك التكاليف في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة الأوروبية، كما أنّ سياسة دعم الصادرات الزراعية مثلت إحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا"<sup>(95)</sup>.

---

<sup>94</sup>- Klaus-Director Borchardt, **European unification**, op.cit, p.76.

<sup>95</sup>- محمد مصطفى كمال- وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مرجع

سابق، ص31.

"ب- سياسة المنافسة: واجهت حكومات دول الاتحاد الأوروبي مشكلة سياسة المنافسة بعد أن أصبحت إحدى الآليات الأساسية لضمان نجاح السوق المشتركة، وقامت المفوضية الأوروبية بإقرار الاتفاقيات المنظمة لتلك السياسة التي تحظر قيام الحكومات بدعم شركات معينة، أو قطاعات إنتاجية معينة، مما يؤدي إلى خلق وضع غير عادل في المنافسة، كما تحظر الاتفاقيات المقررة السياسات التي تؤدي إلى فرض سعر معين أو الحد من الإنتاج.

ج- سياسة المواصلات: تعرّضت السياسة الأوروبية في مجال المواصلات إلى مشكلات عدة، إذ لم يتم تطوير السياسات المشتركة في هذا القطاع، على الرغم من تضمين المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية نصاً يعدّ المواصلات أحد المجالات التي تهتم بها السياسة المشتركة لتلك الجماعة، فوسائل المواصلات البرية والجوية والبحرية ما تزال تسيطر عليها الدول الأعضاء، الأمر الذي دفع البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية للقيام بتقديم شكوى إلى محكمة العدل الأوروبية ضد حكومات الدول الأعضاء لإخفاقها في تطوير سياسة مشتركة للمواصلات، وقد حثت المحكمة الدول على تحقيق تلك السياسة<sup>(96)</sup>.

"د- السياسة التجارية المشتركة: سعت دول الاتحاد الأوروبي لحل المشكلات التي تعترض جهودها في الاستمرار بالسوق المشتركة، إذ تمثل السياسة التجارية الوجه الآخر في تلك السوق، وكان من أبرز الأدوار التي مارسها الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، تتعلق بالآتي<sup>(97)</sup>:

- تنظيم العلاقات التجارية بين دول الاتحاد والتكتلات الأخرى.

- وضع وتعديل التعريفات الجمركية المشتركة.

- عقد اتفاقيات تجارية وجمركية مع عدد من الأطراف الأخرى.

---

<sup>96</sup>- Anthony Y.c Keerthe, **common market and How IT work**, pergamon Oxford Geographies, 3<sup>rd</sup> ed. Oxford, UK, New York,: pergamon press, 1986, p93.

<sup>97</sup>- محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مرجع

سابق، ص 34.



- التخطيط لسياسة التصدير والعمل على اتخاذ إجراءات لحماية التجارة، وخاصة فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الممارسات غير العادلة لبعض الدول مثل سياسة الدعم والإغراق.

- إجراء المفاوضات الدولية لتنظيم التجارة.

- حل الخلافات التي تنشأ مع الشركاء التجاريين، مثل التفاوض مع اليابان لفتح أسواقها للمنتجات الأوروبية.

- عقد اتفاقيات التعاون الأقل شمولية من اتفاقيات الارتباط التي تستهدف تحقيق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي، وكان من بين تلك الاتفاقيات ما يتعلق بالعلاقات مع معظم الدول العربية في جنوب البحر المتوسط.

- إعداد برامج معونات التنمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للدول النامية.

- تقديم برامج المعونات الغذائية لبعض الدول الفقيرة.

هـ- "الوحدة النقدية: لم تتحقق الآمال المعقودة على الجماعة الاقتصادية الأوروبية كون الدول الأعضاء لم يكن لديها الرغبة في التخلي عن سيادتها في المجالات المالية والنقدية، خاصة وأن التضخم والبطالة بقيت من أبرز المشكلات التي تواجه الجهود الأوروبية في التقارب والاندماج، كما تعرّضت دول الاتحاد الأوروبي إلى حالة من عدم الاستقرار في أسعار العملات الأوروبية، الأمر الذي أوجد عقبات كثيرة منعت الشركات الأوروبية من الاستثمار في دول أوروبية أخرى، وذلك قبل إصدار العملة الأوروبية الموحدة، وبالتالي لم تتحقق الاستعادة المرجوة من السوق المشتركة، لذلك تم اعتماد وسيلة أُطلق عليها معدل التبادل من أجل التغلب على المعوقات التي تعترض تبادل العملة"<sup>(98)</sup>.

"وقد ثارت شكوك عدة حول قدرة اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جرّاء عدم الاستجابة للشروط التي وضعتها معاهدة الاتحاد الأوروبي "ماستريخت" 1992، والتي وضعت

---

<sup>98</sup>- Klaus-Director Borchardt, **European unification**, op.cit, p.83.

في أهدافها تطوير النظام النقدي الأوروبي، إذ تم بموجبها تحديد موعد منتصف تموز 1998 كموعدا لإنشاء بنك مركزي أوروبي، وأول كانون الثاني 1999 لإصدار العملة الأوروبية الموحدة التي صدرت بالفعل، لكن التزام الدول الأعضاء لم يكن كافياً لتحقيق جميع الأهداف التي سبق أن تم الاتفاق عليها<sup>(99)</sup>.

## 2- الآثار السلبية للسوق الأوروبية الموحدة

"واجهت سياسة تحرير تجارة المنتجات الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي مشكلات تتعلق بتعرض مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة للخطر، وهذه الشركات تستوعب نحو 75% من إجمال العمالة الأوروبية، ونحو 50% من إجمال الاستثمارات، وتزود مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأكثر من 60% من موارده، لذلك بلورت المفوضية الأوروبية عدداً من البرامج التي استهدفت دعم جهود الدول لحماية وتحسين أداء تلك الشركات والارتقاء والنهوض بها في مجالات الإدارة والاستثمار وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والبحوث والتطوير، بما في ذلك تقديم الحوافز والمكافآت التشجيعية للشركات المتميزة في الأداء. وأصدرت المفوضية أيضاً توجيهات وقواعد تنظيمية أخرى استهدفت تقليص المخاطر ودعم التعاون بين الشركات، من دون التأثير في الضوابط الخاصة بالمنافسة، وترشيد الإنتاج وحقوق الملكية وغيرها.

## 3- الأزمة المالية العالمية

أثر انتشار الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 2007 لتصل تداعياتها إلى أغلب دول العالم وخاصة دول القارة الأوروبية، الأمر الذي دعا دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات عديدة والسعي من أجل التغلب على هذه الأزمة المالية الخانقة والاقتصادية المؤثرة، والتي عُدت من المشكلات التي واجهت سياسة الاتحاد الأوروبي في مرحلة النظام الدولي الجديد، ذلك أنّ الاقتصاديات المختلفة في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية قد

---

<sup>99</sup> - محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، مرجع

تأثرت نتيجة هذه الأزمة المالية العالمية الحادة، التي عُدت هي الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير الذي حدث عام 1929، "إذ بدأت هذه الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأميركية في أيلول 2008، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية، الدول الآسيوية، وجميع الدول التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأميركي.

ولم تكن هذه الأزمة الجديدة مفاجئة، وإنما سبقتها تداعيات، وكانت لها بوادر بدأت في 7 شباط 2007 جراء عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، تكثفت جزاءها عمليات الإفلاس في مؤسسات أميركية مصرفية متخصصة، ثم امتدت تسري في جسد الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصاد الأميركي والأوروبي باعتبارهما الاقتصادات الأضخم عالمياً.

ولم يكن خافياً أن البنك المركزي الأوروبي يعتمد سياسة نقدية تستند إلى فرضيات وأساس تحليل مغاير للسياسة النقدية الأميركية، باعتبارها سياسة نقدية كانت حتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة أكثر توفيراً للنقد، مقارنةً بسياسة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي يراعي بشكل واضح متطلبات تمويل عجز الموازنة العامة، وبما ينسجم مع السياسة الاقتصادية لواشنطن التي تربط سعر الفائدة بالانحراف عن معدل التضخم المرغوب وانحراف الناتج الفعلي عن الممكن، في حين يركز البنك المركزي الأوروبي على حجم السيولة في تحليله النقدي"<sup>(100)</sup>.

وبذلك خلقت الأزمة المالية العالمية مشكلات جمة للمؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي، كان من أبرزها:

- أجبرت الأزمة المالية العالمية البنك المركزي الأوروبي على ضخ 94.8 مليار يورو، أي ما يعادل 130 دولار أميركي في الأسواق المصرفية بمنطقة اليورو، لمساعدة المؤسسات المالية التي هزتها أزمة التمويل العقاري الأميركية ذات

---

<sup>100</sup>- علي هادي حميدي الشكراوي، خصائص ووظائف النظام السياسي، موقع كلية القانون في جامعة بابل،

الموقع الإلكتروني:

[http://www.Vobaaylon.edu.iq/vob\\_colleges/lecture.aspx?Fid=78&ecid=37874](http://www.Vobaaylon.edu.iq/vob_colleges/lecture.aspx?Fid=78&ecid=37874).

المخاطر المرتفعة، ولم يسبق للبنك المركزي الأوروبي أن ضخ مثل هذا المبلغ في السابق، حيث كان أكبر مبلغ ضخه هو 69.3 مليار يورو في 12 أيلول 2001 غداة هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة.

- أحدثت الأزمة المالية العالمية توتراً في السوق النقدية الأوروبية رغم مستوى السيولة في الأوساط النقدية.

- يأتي ضخ البنك المركزي الأوروبي لمثل هذه السيولة النقدية لضمان أن تكون الأوضاع طبيعية في الأسواق، إذ تمكّن البنك من الاستجابة إلى طلبات المصارف المعروضة بنسبة 100%.

إن مشروع الاتحاد الأوروبي قد واجه تحديات ومعوقات كثيرة، جزاء التراكمات التاريخية السلبية التي كانت تعترض مسيرة العمل الوحدوي الأوروبي والنتيجة عن الخلافات والأزمات والحروب التي حدثت خلال العصر الحديث، فبرز قلق فرنسي من تنامي الدور الألماني، بعد اندلاع الحرب الباردة. وأيد عدد من البلدان الأوروبية، من ضمنهم بلجيكا وهولندا وبقية الدول التي وقعت تحت القبضة النازية، القلق الفرنسي، وأفرزت الحرب العالمية الثانية حقائق ملموسة قيّدت ألمانيا بقيود عدة وحدّت من قدرتها على الحركة، وهي قيود ارتبطت بهزيمة النازية واستسلامها العسكري أمام الحلفاء. كما أنّ هناك أيضاً انشطار أوروبا إلى كتلتين مختلفتين في أنماطهما السياسية والاقتصادية والأيدولوجية. كتلة رأسمالية في الغرب من القارة الأوروبية، وكتلة اشتراكية في شرقها، فضلاً عما أحدثته المتغيرات الدولية وإفرازات النظام العالمي الجديد الذي تشكّل خلال العقد الأخير من القرن العشرين، والتي كانت من أهمها النزعة الاستقلالية لدى فرنسا في عهد الرئيس شارل ديغول، والتطابق شبه التام في السياستين الأميركية والبريطانية. هذه الحقائق مجتمعةً كانت السبب في اعتراض مسيرة الاتحاد الأوروبي وإعاقة انطلاقته بالسرعة المتوخّاة.

## المطلب الثاني: التحديات الخارجية

وهي تمثل عموم البيئة الدولية الخارجية التي تحيط بالقرار الأوروبي في جميع مراحل إعدادهِ وصناعتِهِ، وتتمثل بمجموعة الأنساق التأثيرية الخارجية النازلة نحو المنظومة الداخلية الأوروبية التي تعمل على صناعة القرار في دول أوروبا، والتي مهما تبدو بعيدةً في بعض الأحيان عن عملية صناعة القرارات الأوروبية والسياسات الخارجية الأوروبية، إلا أنها في الواقع تمثل تأثيراً كبيراً في توجيه تلك السياسة، بل والضغط عليها لأجل تحقيق أهداف معينة أو ترك أخرى، ونستطيع أن نتناول تلك العوامل وفق الفقرتين التاليتين:

### الفقرة الأولى: التنافس على الساحة الدولية

لقد أصبح التغيير السمة الرئيسية لعالم اليوم، إذ إننا نشهد انتقال عالمنا المعاصر من حالة نوعية إلى حالة نوعية أخرى، ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى، وقد تتواءم مع بعض، وقد لا تتواءم مع البعض الآخر، وقد تحفز البعض على التحرك أو تعوق الآخرين. وتتسحب هذه السمة، (أي سمة التغيير)، على جميع المستويات الخاصة بأبعاد البيئة الدولية والنظام الدولي، بدءاً بالبعد المعرفي وصولاً إلى تلك الأبعاد المرتبطة بالقوة والثروة. فمراكز القوة تتبادل المواقع، ومعايير الثروة تتجدد وتكتسب معاني جديدة.

"وقد سبق وأن أشار "توفلر"<sup>(101)</sup> إلى فكرة أساسية ركزت على (موجات الحضارة الإنسانية) ودرجة التغيير الكبيرة التي أحدثتها، والحركة الدائمة التي تتصف بها السياسة الدولية، والتي عدّها بعضهم من السمات الأساسية والأصلية". "من هذه الزاوية يرى "هانز مورجنثاو" رائد المدرسة الواقعية، أنّ السياسة الدولية ما هي في واقعها إلا صراع على القوة والسلطات، الذي هو هدفها الآني والمستقبلي، وأنّ الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة من حيث البعدين الزمني والمكاني، وأنّ الدول جميعها على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقت على الصراع من أجل القوة،

---

<sup>101</sup> - الفن توفلر، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: د. فتحي بن شنون، نبيل عثمان، الطبعة

الثانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1996، ص 60.

والسياسة الدولية هي عملية تتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة. وتأتي عملية التنافس الدولي كأحد أوجه التعبير عن ذلك الصراع، أو مرحلة متدنية قد تتصاعد شيئاً بعد آخر للتحوّل على شكل من الأشكال المختلفة، في وقت أضحي فيه التنافس بين النماذج الاقتصادية والاجتماعية الدولية هو أساس للعلاقات الدولية في عالمنا المعاصر، وهذا التنافس يأخذ اليوم شكلاً مختلفاً عن ذلك الذي عرفناه خلال الأحقاب الماضية<sup>(102)</sup>.

"وأصبحت مسألة تدويل الاقتصاد عن طريق الاعتماد المتبادل اليوم أحد أهم الاهتمامات الكبرى لخبراء الإقتصاد الذين يحاولون وضع استراتيجيات جديدة لمواكبة التغيرات الدولية المتلاحقة والمتسارعة، وإن الفاعلية الأكبر في ذلك تُختصر في الأعم بيد عدد من الأقطاب الاقتصادية الدولية المؤثرة في مسارات العمل الدولي"<sup>(103)</sup>، لا سيّما بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وكتلته الشيوعية إلى تراجع عامل القوة العسكرية عن تأثيره التقليدي، بعد أن كان المعيار الرئيسي لديناميات التفاعلات الدولية وتوازنها، وهو ما قاد إلى ما يُسمّى بـ(تدني منفعة) عامل القوة العسكرية، مقابل تصاعد القوة الاقتصادية، مع ازدياد التنافس وإطلاق حرية آليات السوق. وهذا ما فعّل مسألة المنافسة الاقتصادية بين الأقطاب والقوى الدولية تلك.

"إنّ التداخل الكبير والتفاعل ما بين كل من السياسة والاقتصاد، أخذاً بالاطراد، فتحوّل المجالان في كثير من الأحيان إلى توليفة واحدة يصعب التمييز أو التفريق بينهما، ولا سيما في ظل نظام عالمي سياسي-اقتصادي متسارع يعمل على تعزيز والحفاظ على المصالح المتحققة في كِلِي المجالين في ذات الوقت، وتحت مسمّيات وعناوين متعددة، هدفه المعلن هو كيفية تحقيق الأمن والإزدهار والمشاركة فيهما، فيما تمثل المصالح الذاتية الهدف الواقعي الأول لها"<sup>(104)</sup>.

---

102- هانز حي مورجنثاؤ، السياسة بين الأمم والصراع من أجل السلطة والسلام، تعريب: خيري حماد، جزء 3، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت، 1975، ص 54.

103- سوسن حسين، الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتحديات التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد 5، يوليو 1995، ص 261.

104- فؤاد مغربي، الصراع العربي- الصهيوني في النظام العالمي، العرب ومواجهة إسرائيل، جزء 1، بيروت، 1993، ص 292.

"أيضاً فإنّ المنافسة الدولية المتصاعدة، وازدياد أهمية البعد الاقتصادي، عملاً على ترتيب الأوضاع لدخول المنظومة الدولية مرحلة جديدة من حيث الأسس والأبعاد والمتغيرات والنتائج، حيث أخذت تتبدل وفق تغيير الكثير من المسلّمات والأسس التي سبق وأن تعارف عليها النظام الدولي ولمدد طويلة، ويمكن أن تشهد التكوينات المجتمعية لعموم دول العالم تبدلاً ملحوظاً يفرض على الساسة وصنّاع القرار أخذه بنظر الاعتبار واعتماد آليات جديدة للتعامل مع ذلك الوضع، والذي هو نتاج فعلي للمنافسة الدولية، حيث أخذ التنافس يشدّد لإقامة الفضاءات والتكتلات الاقتصادية المختلفة ما بين قوى العالم وأقطابه، فسعت الدول والأقطاب الرئيسية في الساحة الدولية جاهدة للهيمنة على العالم وترتيب علاقاتها مع الدول في المناطق الحيوية لمشاريعها، من أجل تشكيل تنظيمات إقليمية وعالمية من خلال (هندسة التفكيك وإعادة التركيب)، أي (الهندسة الجيو-اقتصادية الجديدة) لاقتصادات دول الجنوب. والهدف الأعلى من ذلك هو ربط الفضاءات الاقتصادية للمراكز الرأسمالية المتقدمة من أجل تعميق اندماج دول الجنوب بفضاءات السوق العالمية إندماجاً تبعياً، والسيطرة على مواردها الطبيعية وإضعاف السلطة الوطنية في دول هذه الفضاءات، وهو ما يعني وجود فرص كبيرة للمنافسة وتقسيم النفوذ"<sup>(105)</sup>. نتيجةً لذلك، أخذ يهيمن صاحب الإمكانيات الأكبر والأقوى، حيث نجد أن الدول الأقوى من حيث مقاييس القوة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية... الخ، تحاول، وتستطيع غالباً، فرض إرادتها على الأقل قوّة أو الأضعف منها عند تعارض المصالح بين الأطراف، وهو ما دفع بالدول إلى السعي لزيادة قدراتها التأثيرية عن طريق السعي الحثيث والمتواصل نحو التكتل وإقامة الفضاءات الاقتصادية الإقليمية والدولية لغرض تنمية قدراتها وتعزيز حقوقها الاقتصادية، خاصة أنّ الآراء تكاد تجمع على القول إن قيادة العالم، أو "امتلاك القرن الحادي والعشرين"، سيذهبان إلى الفائز في سباق التفوق الاقتصادي.

إن التوسّع الاقتصادي الذي تقوم به دولة ما أو تكتل اقتصادي أو سياسي أو حلف عسكري، قد يفهم في معظم الأحيان من قبل الأطراف الأخرى على أنه منافسة أو امتداد، حسب مبادئ وأسس عمل السياسة الدولية، وهذا ما كانت تراه روسيا على سبيل المثال في توسّع مؤسسات دول أوروبا.

---

105- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص 8.

"وفي ظل الإحساس شبه الدائم الذي تشعر به دول أوروبا، خاصة الرئيسية منها، الذي يتمثل بعدم التوازي بين كل من حجم الدور السياسي الذي يمارسه الاتحاد على الساحة الدولية مع حجم الدور الاقتصادي الذي يؤديه على الساحة نفسها، وشعورها الدائم بل وسعيها المتواصل إلى تصحيح ذلك الاختلال الموجود بين الدولين، عملت هذه الدول إلى ممارسة دور أكثر فاعلية في النشاطات الاقتصادية الدولية، ومن ثم توظيفها على المستوى السياسي ضمن حركة متكاملة تنطلق من البعد الإقتصادي لتتجه نحو الأبعاد السياسية الأخرى"<sup>(106)</sup>.

لذلك فقد أسهمت دول أوروبا بشكل فاعل في الكثير من النشاطات والاتفاقيات الاقتصادية الدولية، ولا سيّما الاتفاقية التي انتهت جولة أرغواي بالتوقيع عليها، ثم أنشئت منظمة التجارة العالمية لكفالة تطبيقها، والتي عدها الباحثون نقلة أساسية في مسيرة تحرير التجارة العالمية، إلا أنّ الاتفاقيات احتوت على نقطتين قامت دول أوروبا باستغلالهما، مما يمكن أن يفتح الباب لمزيد من المواجهة بين أوروبا والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى<sup>(107)</sup>.

"النقطة الأولى: أنها أقرت بوجود نوع من التمييز والأفضلية التجارية بين بلدان مناطق التجارة الحرة الذي أعطى لظاهرتي الأثر الإنشائي والتحويلي للتجارة بعداً دولياً شرعياً، ويمكن أن يزداد لما لهذه الظاهرة من خطورة في ضوء سعي دول أوروبا إلى توسيع دائرة منطقة التجارة الحرة التي تحيط به لتشمل معظم، إن لم يكن جميع بلدان حوض المتوسط، مما يعني مزيداً من استخدام سلاح الأثر التحويلي في مواجهة الصادرات الموجهة إلى أسواق بلدان الحوض المتوسط، سواء من اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها.

النقطة الثانية: إنّ الاتفاقية أقرت للبلدان قدراً غير قليل من الحرية في تحديد الاشتراطات الصحيحة ومعايير الجودة المتطلّبة في السلع المسموح بدخولها إلى السوق المحلية، وقد صاغت دول أوروبا نموذجاً عدّه الكثيرون متطرفاً في هذا الإطار، بإصدار الدليل الإرشادي لتوحيد قواعد تطبيق

---

<sup>106</sup>- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص58.

<sup>107</sup>- نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، بغداد، العدد 126، 1996، ص 137-138.



علاقة التوافق، مع اشتراطات دول أوروبا المعروفة ب (سمارك)، والمعروف أنّ الاشتراطات العالمية موجودة في نظام تأكيد الجودة المعروف بـ ISO 9000، والواضح أنّ من شأن مواكبة استغلال دول أوروبا لهاتين الثغرتين صدور ردود أفعال دولية حادة رافضة، في ظل أجواء المنافسة المحمومة ما بين تلك الأطراف<sup>(108)</sup>.

كما أسهمت دول أوروبا وبشكل رئيس وفاعل في المفاوضات التجارية كافة، التي تمّت في إطار الجات، وعملت على إنجاز هذه المفاوضات التي في كثير من الأحيان تبقى مرهونة لإرادة تلك الدول الكبرى، فهي التي تجتمع من دون إعلان أو تغطية إعلامية لوضع جدول أعمال المفاوضات، ثم لصياغة مسودات الاتفاقيات التي يجري طرحها في ما بعد الاجتماعات الرئيسية، من دون السماح بإدخال أية تعديلات جوهرية عليها، "وهكذا كان الحال منذ إنشاء الغات، واستمر حتى مفاوضات أوروغواي، لعبة كبرى يخطط لها وينفذها من يطلق عليهم اسم (اللاعبين الرئيسيين)، أو بعبارة أدق (الفاعلين الرئيسيين)، وهم حالياً الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا واليابان"<sup>(109)</sup>.

هنالك العديد من الآراء في دول أوروبا ترى في المستقبل، في ظل التطورات التي تعمل على تحقيقها، فرصة حقيقية لتأدية دور عالمي أكثر تأثيراً وفاعلية، يرتقي بها درجة المنافسة الندية مع باقي التكتلات ودول العالم، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يأتیان في مقدمتهما، بينما هناك آراء أخرى ترى نقيضاً لذلك تماماً، إذ يشير "بريجنسكي" إل: "أنّ دول أوروبا بعيدة جداً عن إرساء قواعد الإئتلاف الصحيحة بين أعضائها، ومن المشكوك فيه تصديق فرضيات تحوّل دول أوروبا كقطب بديل لأسباب عدة، يتعلّق معظمها بدول أوروبا نفسها"، ولعل هذه الرؤية تعبّر عن رغبة ذاتية أكثر مما تشير إلى تحليل علمي موضوعي بالدرجة الأساس<sup>(110)</sup>.

---

108- حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1980، ص 67.

109- إبراهيم العيسوي، الغات وإخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 23.

110- زيغينينو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنولوجي، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، ، 1980، ص 42.

## الفقرة الثانية: التنافس الأوروبي- الأمريكي

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية واقعاً دولياً جديداً، كان من أهم سماته الخروج التدريجي لأوروبا الغربية من موقع القيادة العالمية إلى موقع ثانوي اختاره الأوروبيون عندما جعلوا الحرب خيارهم وحكمهم الوحيد لتصفية خلافاتهم، فقد أدت الحرب إلى مقتل ما يزيد عن خمسة ملايين في أوروبا، وتدمير جزء كبير من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأوروبي، وفقدت كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا الكثير من مكانتها كقوى كبرى، بل أصبحت جميعها أمام خيار التبعية لإحدى القوتين العظمتين الجديديتين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وفي الوقت الذي خرجت فيه ألمانيا من الحرب مهزومةً ومقسمةً بشكل مهّد لظهور دولتين جديدتين على أرضها تمتلك كل منهما نظاماً مستقلاً يميّزها عن الأخرى، فإن كلاً من فرنسا وبريطانيا، ورغم كونهما جزءاً من المعسكر المنتصر، إلا أنهما تراجعتا سياسياً واقتصادياً بشكل نسبي، "وقد بقيت الرؤية المشتركة ما بين الأمريكيين والأوروبيين سائدة على إقرار المجابهة مع وجود التهديد الشيوعي خلال الحرب الباردة، ومن خلال تلك الرؤية عززت الولايات المتحدة تواجدها ونفوذها في دول أوروبا الغربية التي تحوّلت إلى الباب الذي تجاوز منه الأمريكيون عزلتهم التقليدية، لبدأوا بسياسة التدخل المباشر عن طريق بنائهم لأول وأهم أحلافهم العسكرية (الناتو)، وهو حلف تجاوز في النظرة الأمريكية المفهوم التقليدي للحلف العسكري، ليتحوّل إلى إطار سياسي-مؤسّساتي يعكس عمق الإلتزام الأمريكي بأمن أوروبا الغربية واستقلالها من جهة، ويجسّد مفهوم القيادة الأمريكية للتحالف الغربي من جهة أخرى"<sup>(111)</sup>.

لقد كان الموقف الأمريكي واضحاً منذ البداية بخصوص الوحدة الأوروبية، فقد دعمها منذ ظهورها بوصفها جزءاً من منهجية أوسع استهدفت ترصين المعسكر الغربي وتقويته ودمج ألمانيا في منظومتها التحالفية بالشكل الذي لا يثير اعتراض الدول الأوروبية الأخرى. فضلاً عن ذلك، فقد بدأ أنّ هذه الوحدة يمكن أن تخدم الولايات المتحدة اقتصادياً من خلال توفير سوق واسعة لصادراتها واستثماراتها، وتساعد في الوقت نفسه على تعزيز الارتباط الاقتصادي بين جانبي الأطلسي. وعبر

---

<sup>111</sup> -Max Mark, **Economic Conformation: The Hubofus-EEC RELATIONS, IN: ALTIMY VON GEUSAN (ED), THE EXTERNAL Relation Of The European Community**, Saxom House, England, 1974, P. 107.

موقف الولايات المتحدة ذلك من الوحدة الأوروبية عن مدى انسجام هذه الوحدة مع مصالحها، فقد أوضح كيسنجر تلك الرؤية بقوله: "بالنسبة إلينا لم تكن الوحدة الأوروبية يوماً أحد أهدافنا، بل هي وسيلة لتقوية الغرب"<sup>(112)</sup>. وأدى الاتجاه الأوروبي نحو سياسات اقتصادية حمائية إلى تأثير سلبي في الاقتصاد الأميركي، مما حدى بالأميركيين إلى ربط دعمهم للأوروبيين بشروط معيّنة هدفوا من خلالها إلى حماية اقتصادهم وعدم الإضرار به.

"إن إصرار أوروبا على اتباع السياسات الحمائية والتفضيلية، واعتمادها على بعض السياسات الخاصة الأخرى التي قصدت منها تقوية الأواصر الأوروبية البنينة وتعزيزها، أضّر في واقع الحال بالحصة الأميركية من التجارة العالمية، وأدى إلى بروز رأي داخل الولايات المتحدة التي قدمت لأوروبا الدعم الاقتصادي بموجب مشروع مارشال وفتحت أسواقها أمام الصادرات الأوروبية من دون قيود وأنقذت الأوروبيين من مخاطر الشيوعية والتهديدات السوفياتية. وتجاوز البعض ذلك إلى وصف السياسة الأميركية تجاه الأوروبيين بالسذاجة وحسن النية، بينما يرى بعضهم الآخر في هذا الرأي وجهة نظر أحادية، لكون الممارسة الأميركية حيال أوروبا ومشروع وحدتها لم تكن قائمة على الإحسان بل على المصالح"<sup>(113)</sup>، كما يقول "ريتشارد نيكسون": "الخدمة الأميركية لم تكن مجانية، بل كانت في سياق الاتجاه الذي انتهجته بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تأهيل أوروبا الغربية بما ينسجم والظهور الأميركي الجديد"<sup>(114)</sup>.

"لقد قلل بعض الباحثين منذ أن أوشكت الحرب الباردة على الإنتهاء من المخاوف الأوروبية والحديث عن نهاية للشراكة الأطلسية، واعتقد هؤلاء أنّ النزعة الحيادية التي أبدتها أغلب الدول الأوروبية تجاه التشدد الأميركي في عهد "رونالد ريغان" في الثمانينات من القرن الماضي كانت بداية لعصيان أوروبي للقيادة الأميركية، وبالتالي فإن نهاية التهديد السوفياتي تعني أنّ على دول أوروبا في تغليب المصلحة الذاتية، وهو افتراض يفقر إلى كثير من الدقة، فانهيار الكتلة الشيوعية أدى الى

---

112- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص 62.

113- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص 62.

114- ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص 115.

تغييب أحد مبررات الدور الأميركي وليس جميعها، والاستقلالية الأوروبية ما زالت حتى اليوم هي نتاج مجموعة السياسات القوية والاختيارات الخاصة بالدول الأعضاء. إنَّ هذه الاختيارات تحتفظ بمبرراتها المختلفة التي تجتمع على أهمية الدور الأميركي، وما زالت كل دولة من دول أوروبا تعتمد إلى هذا الدور لتقوية موقعها في التعامل مع شريكاتها، فضلاً عن أنَّ الشراكة مع الولايات المتحدة ما زالت إحدى مظاهر السلوك الأوروبي الجماعي على الصعيد الدولي<sup>(115)</sup>، وما يربط بحقيقة أنَّ دول أوروبا تبدو حتى اليوم في موقع هشّ تجاه النفوذ الأميركي الآخذ بالتنامي منذ نهاية الحرب الباردة، وأنها ما زالت غير قادرة على تجاوز خضوعها للاستقطاب الأميركي ما دامت تجد صعوبةً في تعريف وجودها بصيغة جماعية فعالة.

لقد شهد العقد السابع من القرن العشرين حالة من تناقض المشاعر تجاه وحدة أوروبا في الولايات المتحدة، تحت وقع الخطوات المتوالية التي تبناها الأوروبيون لتعزيز اندماجهم، لا سيما وأنَّ هذا الإندماج أخذ تدريجياً يحتكّ بالأبعاد السياسية والاستراتيجية، فضلاً عمّا خلفته الوحدة الاقتصادية من قاعدة متينة للمصالح المشتركة. ويشير "ليستر ثرو"<sup>(116)</sup> بوضوح إلى ذلك بقوله: "يجب على الآخرين (يقصد بهم الأميركيين) أن يواجهوا حقيقة أن الوحدة الأوروبية ستلحق بهم الأذى، وأنَّ هذه الوحدة لن تكون فعّالة إن لم تفعل ذلك"، وهو ما يبيّر السلوك الغالب للإدارات الأميركية المتلاحقة الذي اتسم بنوع من العدائية لدول أوروبا، خاصة في ما يتعلّق بالخلافات الاقتصادية بينهما، بسبب معطيات الواقع الداخلي الذي أصبح أكثر تركيزاً على إصلاح جوانب الخلل الاقتصادي التي تبرز بين مدة وأخرى في مفاصل متعددة من النظام الاقتصادي الأميركي. لكنَّ العلاقات ما بينهما على مستوى الشراكة الأمنية ما زالت تظهرهما كحليفين. وتحاول الولايات المتحدة مع ذلك احتواء التنافس الاقتصادي ذاك في إطار المؤسسات المشتركة، وهناك دعوات أميركية متصاعدة لإقامة منظمة

---

115- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص 62.

116- لستر ثرو، المتناطحون، ترجمة: محمد مريد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص 21.

أطلسية للتعاون الاقتصادي الباسفيكي، بيد أن هذه الخطوة ستوسع آفاق العلاقة التشاركية بين الطرفين، وستحتفظ الولايات المتحدة بمستوى (مقبول) من التأثير في جوانب القرار الأوروبي<sup>(117)</sup>.

إن التحدي الاقتصادي الذي تمثله دول أوروبا اليوم للولايات المتحدة قد يتحوّل برأي البعض من المختصين إلى تحدّي سياسي عسكري في المستقبل البعيد، إذا ما استمرّ على تلك الوتيرة المتنامية، مع الإشارة إلى أنّ مفهوم التحدي قد لا يعني التخاصم بقدر ما يعني التنافس، فقد أخذت الولايات المتحدة تفقد شيئاً بعد آخر المسوّج الذي يقنع الأوروبيين بالانضواء تحت هيمنتها، "ومنذ الثمانينات أخذت فلسفة التحالف الغربي تتضاءل في متانتها، وبالطبع فإنّ الولايات المتحدة اتجهت إلى تحويل مبررات الشراكة، واستفادت من هيمنتها على الساحة الدولية، وبما يتناسب مع منظورها الخاص، منتفعةً من الضعف الذي ما زال يعتري المبادرة السياسية الأوروبية الموحدة، وقد نجحت بدرجة ما في ذلك اليوم، لكنّها في واقع الأمر لم تعد قادرةً على احتواء دول أوروبا اقتصادياً أو إلغاء مبررات التنافس بين الطرفين، وهو تنافس ترسمه طبيعة النظام الرأسمالي نفسه"<sup>(118)</sup>.

فقد أخذ يدرك كل من الأوروبيين والأميركيين أن السماح للخلافات التجارية بالتصاعد ستكون له انعكاسات سلبية عليهما، فبعد كل شيء يمتلك كل منهما خياراته الاقتصادية التي يمكن أن تلحق الأذى بالآخر، وهذا قد يدفعهما إلى محاولة الوصول لمنهج أوسع لاحتواء هذه الخلافات، وفي الوقت نفسه فإنّ ضيق هامش المساومة قد يحوّل علاقتهما التجارية إلى أشبه ما يكون بالمباراة الصفرية، وقد يعزز النتيجة من حدة تلك الخلافات. وفي الغالب ينصبّ جهد الطرفين على ضمان أن لا تتجاوز خلافاتهما التجارية نطاقهما الاقتصادي، بينما هنالك من يرى رؤية مختلفة لطبيعة العلاقة التفاعلية بين الطرفين، إذ يقول "ريتشارد نيكسون" في تقييمه للموقف الأميركي من عموم الوحدة الأوروبية أنه: "على وجه الاحتمال لا تزال المنافع الاستراتيجية تُرَجِّح على التكاليف الاقتصادية لسياسة الحماية المتصاعدة، ولكن بما أن الاهتمامات الأمنية الأوروبية تتناقص بينما تأخذ المسائل الاقتصادية أهمية

117- عصام العبيدي، مرجع سابق، ص 63.

118- عصام العبيدي، المرجع السابق، ص 66.

نسبية متزايدة، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تستمر في تأييد الوحدة الأوروبية بأي ثمن<sup>(119)</sup>، بينما يعتقد "برجنسكي": "أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تخلق أوروبا موحدة، لكنّها يمكن أن تعيق إنشاء أوروبا أكثر وحدة". ومن هذا المنطلق يأتي الترحيب الأميركي بخطوات الاندماج، فهو لا يعني قبولاً مطلقاً وخضوعاً للأمر الواقع، لكنه يدخل في إطار سياسة واقعية تعمل على احتواء أوروبا الجديدة، اعتماداً على حاجة الأخيرة المستمرة للدور الأميركي. وفي الوقت نفسه أصبح متغير الوحدة الأوروبية الممتدة وفق المحورين الأفقي والعامودي عاملاً رئيساً في توجيه السياسة العالمية للولايات المتحدة، التي باتت أكثر اهتماماً بضمان أن لا يؤدي الانبعاث الأوروبي المحتمل إلى إضعاف خياراتها المستقلة<sup>(120)</sup>.

وفي هذا السياق، استطاعت الولايات المتحدة أن توظف مخاوف الوحدة الأوروبية للاحتفاظ بدور مؤثر في صياغة التوازنات الإقليمية، وهو ما أهلها أيضاً لإخضاع موقفها من الوحدة الأوروبية لنوع من المساومة التي استهدفت أساساً ضمان أن لا تتحول هذه الوحدة إلى اتحاد مضاد لها، لذلك تشعر الولايات المتحدة أنها ما زالت ملتزمةً باحتواء تلك الوحدة في إطار مؤسسة فاعل تمثله المنظومة الأطلسية، وخاصة حلف الناتو الذي يُعدّ الركن الأساس فيها.

"وتدرك الولايات المتحدة أنّ المحرك الأساسي لدول أوروبا هو المحور الفرنسي-الألماني، وفي الوقت الذي تبدو فيه ميّالة إلى تحفيز الدور البريطاني من أجل الحيلولة دون اندفاع فرنسي-ألماني مشترك يقود إلى أوروبا بعيدة عن حدود الشراكة وفق المنظور الأميركي، باعتماد سياسة تقربها من الطرفين بما يحول دون إحداث فجوة توجب بتراجع مستوى الاحتكاك الأميركي بالقضايا الأوروبية، تعمل بنفس الوقت على رعاية تقاربها الخاص مع كل منهما بما يساعد على بقاء البديل الأميركي عنصراً أساسياً ضمن مقومات إدراكهما السياسي، مع تأكيد كبير على الدور البريطاني الذي تعوّل عليه الشيء الكثير للتأثير في السياسات المرسومة للاتحاد الأوروبي"<sup>(121)</sup>، في الوقت الذي تبدو

---

119- ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، مرجع سابق، ص 21.

120- زيغينيرو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنولوجي، مرجع سابق، ص 54.

121- زيغينيرو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنولوجي، مرجع سابق، ص 54.

فيه الولايات المتحدة كونها المستأثر الأول بالقيادة السياسية داخل المنظومة الرأسمالية، لا سيما أنّ هذه القيادة تحظى ضمناً بقبول من شركائها. فالأوروبيون واليابانيون قد حققوا نهضتهم الاقتصادية تحت المظلة الأمنية الأميركية، بالاستفادة من عدم الانغماس بالمشاكل العالمية إلى حد ما، وقد ظلت الولايات المتحدة حتى اليوم تسعى لتكييف الوضع العالمي وفق هذا التصوّر.

"لقد حاولت العديد من الدول الأوروبية إيجاد مواطني قدم لها في أميركا اللاتينية، ومن ثم تعزيز هذه الدول تواجدها الاقتصادي هناك، وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة التي سرعان ما اعتمدت استراتيجية مضادة ركزت على محاصرة ذلك التواجد، لا سيما بعد ارتباط دول أوروبا باتفاقيات تعاون مع المكسيك والبرازيل والأرجنتين وأوروغواي وغيرها من الدول"<sup>(122)</sup>، إلا أنه مع ذلك لا يمكن القول إنّ التنافس الأميركي- الأوروبي في المنطقة يتم بنوع من التكافؤ الندي، فما زال نفوذ الشركات الأميركية العملاقة أكثر تغلغلاً وأوسع نطاقاً، كما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية، حيث شهدت تنافساً حاداً ما بين دول أوروبا والولايات المتحدة في كثير من القضايا والمجالات المختلفة.

إن الولايات المتحدة الأميركية لا زالت تمثل قوة ذات هيمنة عالمية تأتي بالدرجة الأولى، خاصة لكونها نموذجاً (للتنظيم الشامل)، فهي وإن لم تعد في حالة تسمح لها بالإقدام على خطة (مارشال) مرة أخرى، لكنها تملك وسائل أكثر توافقاً مع متطلبات الوضع الراهن، بالاحتفاظ بنفوذها ومضاعفته، وهو ما يمكنها من التعامل مع البيئة الدولية بنسبة عالية من الهيمنة والنفوذ اللذين يدفعانها إلى حد تجاوز الكثير من الأعراف والقوانين والمسلمات المتعارف عليها في التعاملات الدولية البينية، "فالسوة الأميركية على العالم باقية على امتداد المستقبل القريب، على الأقل لأنها لا تواجه اعتراضاً فاعلاً من قبل القوى الأخرى، إذ لكل من دول أوروبا واليابان وروسيا والصين القدرة على تعطيل النظام الدولي أو إفساده، غير أنّ لكل منهم في الوقت نفسه أسبابه التي تجعله غير راغب بفعل ذلك، إذ إن هذا النظام بشكله الحالي ما زال يضمن لهم من المكاسب ما يفوق تلك التي يمكن توقعها إذا ما حصل تغيير غير محسوب في الوضع القائم. بتعبير آخر، إن الشكل الحالي للنظام

---

<sup>122</sup>- نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص

الدولي لا زال يحقق حداً أدنى من الإجماع بين القوى الرئيسية، مما يعني اعتقاد البعض بأن العالم يمرّ بمرحلة خاصة يشهد فيها حالة من الجمع بين شكل من الأحادية القطبية وشكل من التعددية القطبية<sup>(123)</sup>، فالأحادية تتجسد في الهيمنة الأميركية على العالم من خلال عناصر القدرة التي تعمد الولايات المتحدة على توظيفها وبالشكل الأمثل لخدمة سياساتها الكونية، وسط ما يشهده العالم من بروز قوى دولية أخرى قد تغيّر المعادلة وتحولها إلى معادلة لنظام دولي منقسم إلى عدد من الكتل الدولية الفاعلة.

وعليه، فإنّ تأثير العوامل الخارجية في مجمل عملية صنع القرار، وبنى وهياكل صنعت داخل أوروبا، هو تأثير كبير لا يمكن له أن يغضّ الطرف عنها في سياساته اتجاه قضايا الساحة الدولية وأقاليمها المتعددة ....

---

<sup>123</sup> - سمير أمين، امبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1991، ص 12.



## المبحث الثاني: الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي ومدى

### تأثيرها عليه

#### المطلب الأول: الأزمات التي تهدد استقرار الاتحاد الأوروبي

الواقع يقول إن كل منظمة تحمل في طياتها عوائق فشلها وعوامل تقدمها، فمن خلال البحث في هذا الملف، نجد أنّ هناك الكثير من العوائق التي تقف أمام مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، تكمن في التنازع بين السيادة الوطنية للدول الأعضاء، والهوية الجماعية للمنظمة الإقليمية. فما دام أنّ العمل الإقليمي لم يصل لدرجة الاندماج الذي يستلزم تنازل الدول عن سيادتها لمصلحة المنظمة الإقليمية الجامعة، فإن المنظمة تسير بخطوات إيجابية. وعندما تقترب من مراحل الاندماج الحقيقية، يظهر التنازع بين السيادة القطرية والقومية الجامعة.

#### الفقرة الأولى: الحركات الانفصالية

تحت ضغوط الركود والتمويل العام الهش والمظالم السياسية التي تصاعدت لعقود إن لم يكن لقرون، شهدت أوروبا ارتفاعاً في وتيرة الانفصال والنزاعات الإقليمية، والتي تعد بمثابة اختبار لصلابة هذه الدول الراسخة. فحركات الاستقلال في كل من اسكتلندا، كاتالونيا وفلاندرز تحوز على قلوب وعقول الجماهير، حيث إنها تسعى إلى الانفصال أو الحصول على حكم ذاتي أكبر من إسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة. وكتب جون بروتون - رئيس وزراء إيرلندي سابق - في صحيفة "تايمز" الإيرلندية: "بالنسبة لبعض وجهات النظر غير الأوروبية، فإن أوروبا تقدّم مشهداً غريباً، حيث إن الأوروبيين أنفسهم يميلون إلى القول إن حل أزماتهم الاقتصادية والديون والخدمات المصرفية يكمن في أن تكون أوروبا أكثر تكاملاً. ولكنّ الكتالونيين والفلمنديين لا يرون أي تناقض بين السعي إلى تحقيق السيادة الوطنية والانضمام إلى أوروبا موحدة على نحو أوثق، فحتى لو أنّ الاسكتلنديين لم تكن لديهم أية رغبة في الانضمام إلى منطقة اليورو، فهم يرغبون بالتأكيد في البقاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى كل حال، فإنّ الواقع الذي لا مفرّ منه هو أنّ الأقليات الوطنية العنيدة والأحزاب الإقليمية لا تنتشر بكثرة في جميع أنحاء القارة. فالتحالف الأوروبي الحر، وهو ائتلاف مقر بروكسل، يضم أكثر من 40

من الحركات القومية والأحزاب الاستقلالية، ليشمل حركات "الالزستان والكورسيكان" من فرنسا، "الفريزيين" من هولندا، الإيطاليين من كرواتيا، والبولنديين من ليتوانيا، جنباً إلى جنب مع آخرين. بعض هذه الحركات تسعى لحكم ذاتي أكثر شمولاً بدلاً من الانفصال التام، بينما يسعى البعض إلى الوحدة مع مواطنيهم في دولة مجاورة<sup>(124)</sup>. حتى أولئك الذين يريدون دولة خاصة بهم، يتميزون من الناحية التكتيكية بالمرونة الكافية لعقد تسوية في المستقبل القريب، ليصلوا لدرجة أقرب قليلاً من الاستقلال التام. فجميعهم يستلهمون من خبرات المائة عام الماضية، حيث كانت الخريطة الجيوسياسية لأوروبا ثابتة. فالإضافات الأخيرة إلى قائمة الدول، تشمل دولة الجبل الأسود التي فقدت استقلالها عام 1918، واستعادته عام 2006، وكوسوفو التي أعلنت استقلالها عام 2008، وذلك على الرغم من أنّ خمسة دول من 28 دولة في الاتحاد الأوروبي لم يعترفوا بها. يقول توماس فاليسيك من مركز الإصلاح الأوروبي، وهي مؤسسة فكرية مقرها المملكة المتحدة: "لقد ازدادت المشاعر المؤيدة للاستقلال في إسبانيا وأجزاء أخرى من أوروبا قوّة، وذلك لأنّ بعض الأحزاب الانفصالية أصبحت أكثر مهارة في الترويج لرسالتها". بالنسبة لبعض حكومات الاتحاد الأوروبي، سوف يكون اختفاء دول مألوفة مثيراً للقلق. فعلى سبيل المثال، يخشى صنّاع السياسة في دبلن أن يزعزع الاستقلال الاسكتلندي ترتيبات تقاسم السلطة الهشة في إيرلندا الشمالية، وذلك بإعادة إحياء قضية إيرلندا دولة موحّدة، والتي تدعمها حركة شين فين. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ككل، تمثل الحركات الانفصالية معضلة، فمعاهدات الاتحاد الأوروبي تحتوي على الأحكام التي تسمح لبلد بالانضمام أو الانفصال، ولكنها تصمت بشأن ما إذا كانت المنطقة المنفصلة عن تلك الدولة لها حق تلقائي في العضوية. أفضل تخمين أنه يوجد حق من هذا القبيل، إلا أنه سيكون من الصعب أن تبقى دولة ديمقراطيةً مستقلةً حديثاً لفترة طويلة خارج الاتحاد. فيجب هنا أن نحذر، ومع ذلك فإنه وبكل بساطة لا توجد سوابق لذلك.

## 1- نموذج كتالونيا؛ اشتبكت المعطيات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في إقليم كتالونيا

في إسبانيا، لتفرز التوجّهات الانفصالية الراهنة التي تضرب إسبانيا ووحدتها الجغرافية والسياسية.

<sup>124</sup> - الحركات الانفصالية كثير تساؤلات حول مستقبل الاتحاد الأوروبي: تاريخ الدخول 23-5-2018:

وجاء الاستفتاء في إقليم كتالونيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وتأكيد رغبة 90% من السكان في الاستقلال عن إسبانيا ليشكل عاملاً جديداً هزَّ إسبانيا، البلد الأوروبي الذي يعاني أزمة اقتصادية كبيرة، حيث يرى سكان الإقليم أن ثروتهم كانت الرافعة الاقتصادية للبلد المُنهك.

وتشكل المطالب الانفصالية تعبيراً عن عمق الشعور بالهوية الكتالونية المتميزة، والتي تجسّدت في كيان شبه مستقل خلال القرنين 11 و12 ميلادي، وأثناء الحكم الجمهوري في إسبانيا منذ عام 1931. وقد تعمق هذا الشعور في عهد الجنرال فرانسيكو فرانكو الذي ألغى الحكم الذاتي للإقليم، إلى حين عودة الملكية عام 1975 لتعيد للكيان حكماً ذاتياً موسعاً.

ولعل الصراع بين الإقليم في كتالونيا والمركز في مدريد، المتخّم بصراعات الهوية والنفوذ الإقتصادي وبآثار الإجراءات التي بدأت الحكومة الإسبانية باتخاذها لإحباط انفصال الإقليم، يعبر عن أزمة متصاعدة في الهوية والشرعية السياسية للاتحاد الأوروبي برمته، وفق ما ورد بافتتاحية لصحيفة "ذي أوبزيرفر" البريطانية.

إذ يرفض الاتحاد الأوروبي التوجهات الانفصالية لإقليم كتالونيا. وفي هذا الإطار أكد رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تيانى أن لا أحد في أوروبا سيعترف بهكذا انفصال، معتبراً أنه عمل خارج القانون، في حين أيدت كل من ألمانيا وفرنسا موقف مدريد بشدة في الأزمة، واعتبرت معظم دول الاتحاد أنّ الأمر يُعدّ قضية داخلية إسبانية، في تأييد واضح لموقف مدريد.

هذه المواقف الأوروبية المهجوسة من قبل باستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد، تعبر عن خشية من حصول شرخ كبير في هيكل البناء الأوروبي، الذي بدأ نموذجاً في التماسك منذ إنشائه عام 1957 وتوسيعه لاحقاً ضمن معاهدة ماستريخت عام 1992 وبعدها، وهي تعي جيداً تبعاته الخطيرة في تقشّي النزعات الانفصالية في الجسد الأوروبي وفق "نظرية الدومينو".

فإذا كانت الدعوات الانفصالية تلقى ترحيباً من التيارات اليمينية في أوروبا، فإنّ نخباً وقوى سياسية ومجتمعية عديدة ترى أنّ بروز دعوات الاستقلال داخل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته مؤشّر سلبي وخطير، وأنّ انفصال أي إقليم -خصوصاً في غرب وشمال أوروبا- يُعدّ ضربة موجعة

للمشروع الأوروبي الواحد، مستحضرين ما وصلت إليه يوغسلافيا السابقة وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا وبلدان أوروبا الشرقية، وحتى الاتحاد السوفياتي السابق، رغم اختلاف الظروف الموضوعية.

إن انفصال كاتالونيا قد ينذر بتفكيك ما يعرف بالدولة الأمة التي نتجت عن معاهدة وستفاليا عام 1648، وما قد ينذر بتفكيك بلاد الباسك غداً، وبعدها منطقة الباسك الفرنسية، وبعدها شمال إيطاليا.

فالركود الاقتصادي الذي عانت منه أوروبا منذ سنة 2008، وسياسات التقشف التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الدول الأكثر تأثراً بالأزمة المالية - بينها إسبانيا - سبب للهواجس في الكثير من المناطق في أوروبا، وهو ما منح الأحزاب اليمينية وبعض الحركات الانفصالية دفعة أقوى للعمل وتحقيق اختراقات انتخابية مهمة.

وإضافة إلى مشكلة كاتالونيا وإقليم الباسك المزمنا في إسبانيا، وكذلك أسكتلندا وإيرلندا الشمالية، تبرز النزعات الاستقلالية المختلفة الأوجه والمبنية على اللغة كحامل للهوية، والثروة -ولو بوتيرة أخف- في إقليم بافاريا الأغنى في ألمانيا، حيث أشار معهد "يوجوف"، وهو أحد مراكز دراسات الرأي العام في ألمانيا، إلى أن نحو 22% من سكان الإقليم -الذي يوفر 34% من الناتج المحلي للبلاد- يؤيدون الانفصال عن ألمانيا.

وفي بلجيكا التي كانت حتى 1830 جزءاً من هولندا- تتنازع البلدَ قوميتان رئيسيتان، هما "الفلامنديون" الناطقون باللغة الهولندية (58% من تعداد سكان البلاد) والوالونيون الناطقون بالفرنسية (32%)، فضلاً عن قومية ثالثة ناطقة بالألمانية. ويطالب حزب "المصلحة الفلاندرية" بانفصال الإقليم الثري وإقامة دولة فلاندرية مستقلة.

أما جزر "قارو"، التي تقع شمال المحيط الأطلسي وتتبع للدانمارك، ورغم تمتعها بحكم ذاتي، فهي تسعى بدورها لتنظيم استفتاء لإقرار دستور جديد العام المقبل، يمنحها حق الانفصال، كما تطالب حركات قومية في جزيرة "كورسيكا" الفرنسية في البحر المتوسط بالاستقلال، وخاضت في العقود الأخيرة عمليات مسلحة ضد السلطات الفرنسية.

وفي رومانيا، يطالب نحو 1.4 مليون شخص من أصول مجرية في منطقة "سيكولي" (وسط) بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، وكذلك في أوكرانيا حيث يطالب إقليم دونيتسك ولوغانسك شرق البلاد بالاستقلال وسط حرب دامية، كما يطالب صرب البوسنة بحقهم في الاستقلال عن البوسنة وإنشاء دولتهم<sup>(125)</sup>.

وتُظهر هذه المعطيات أن الجسد الأوروبي ليس معافى تماماً من حمى القوميات ونزاع الهويات، وليس محصّنا من عدوى الانفصال وارتدادات الأزمة الكتالونية. وفي غياب العامل الخارجي المحرّض -على خلاف أزمت الشرق الأوسط مثلاً- واستبعاد الطابع العنفي في حل المسألة، تبقى طبيعة المعالجة كامنة في أسس البناء الأوروبي ذاته وتقاليد الديمقراطية ومرونة قوانينه وديناميكية نزعات الاستقلال ذاتها.

## 2- نموذج اسكتلندا

لم يُخفِ المسؤولون في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ارتياحهم لنتيجة تصويت اسكتلندا برفض الاستقلال عن بريطانيا، في الوقت الذي انتاب بعضهم الخوف من أن يكون جني النزعات الانفصالية قد انطلق من قممه. وقد لزم الشركاء في الاتحاد الأوروبي الهدوء إلى حد كبير قبل الاستفتاء الذي أجري يوم الخميس الماضي خشية أن يُعتبر أحد مخاوفهم من انتشار عدوى الانفصال في بقية أنحاء أوروبا نوعاً من التدخل في شؤون بريطانيا. غير أنه ما إن تأكد أنّ نتيجة الاستفتاء هي رفض الانفصال حتى أبدى هؤلاء الشركاء رضاهم عن النتيجة، واستخلصوا ما يخص بلادهم من نتائجه على الاتحاد الأوروبي الذي يضم 28 دولة في عضويته وعلى الحلف الغربي.

وهناً "أندرس فو راسموسن" الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون"، وقال إنه يثق أنّ بريطانيا ستستمرّ في أداء دور رائد في الاحتفاظ بقوة التحالف الدفاعي الذي تقوده الولايات المتحدة.

---

<sup>125</sup> - أزمة كتالونيا ومؤشرات التصدع في البيت الأوروبي، 15-10-2017 تاريخ الدخول: 23-5-2018:

كما رحّب الحزبان الرئيسيان في إسبانيا بنتيجة الاستفتاء، باعتبارها تُظهر أنّ من الأفضل لإقليم كتالونيا الشمالي الغربي البقاء ضمن حدود إسبانيا، حيث من المتوقع أن تعلن أطراف في الإقليم خطأً متعارضة بشدة بشأن إجراء استفتاء على الاستقلال.

وقال "جوزيه مانويل باروزو" رئيس المفوضية إن "المفوضية الأوروبية ترحب بإعادة الحكومة الاسكتلندية والشعب الإسكتلندي التأكيد مراراً خلال النقاش على مرّ السنين السابقة على التزامهما الأوروبي".

أما "كاريل دو جوست" مفوض التجارة الأوروبي البلجيكي الجنسية، والذي يشهد إقليم الفلاندرز - مسقط رأسه - حركة قومية متنامية، فقال إن انفصال إسكتلندا كان سيصبح أشبه بكارثة على أوروبا، له تداعيات على مختلف أنحاء القارة. وتابع "دو جوست" الليبرالي الذي لا يؤيد مطالب بعض مواطنيه بالاستقلال: "لو كان ذلك قد حدث في اسكتلندا، أعتقد أنه كان سيصبح انهياراً سياسياً على غرار تفكك الاتحاد السوفيتي"، مضيفاً: "لا يمكن حكم أوروبا إذا كان ما يحركها تقرير الشعوب لمصائرها بنفسها، لأنك ستجد عشرات الكيانات"، لافتاً إلى أنّ أجزاء من دول سابقة قد تتصرف من منطلقات قومية ضيقة.

وحتى قبل انتهاء التصويت في اسكتلندا، أبدى الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" خوفه من إمكانية "تفتت" أوروبا بعد زيادة مستوى التكامل بين بلدانها على مدى عشرات السنين.

وتعدّ فرنسا من أكثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مركزية، ولا تبدي أي تعاطف يذكر مع حركات الاستقلال في أقاليم كورسيكا وبريتاني والباسك، لكن دولاً أخرى أعضاء في الاتحاد مثل إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا تواجه ضغوطاً أكبر من أجل التخلّص من المركزية.

من جهته قال "مارتن شولز" رئيس البرلمان الأوروبي الذي ينتمي للحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني لراديو "دويتشلاندفونك" إنه رغم امتناعه عن التعقيب على مسألة داخلية في بريطانيا قبل التصويت فإنه يشعر بارتياح للنتيجة.

وسئل شولز عن قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستجابة لمحاولات الاستقلال في بعض الأقاليم مثل كتالونيا والفلاندرز، فأشار إلى أنّ "الاتحاد الأوروبي لديه مشكلة هي أنه لا بد من الاحتفاظ بالدول

الثماني والعشرين المستقلة معاً، وتابع: "لا أعتقد أنّ من الممكن توقع أن تحل مؤسسات الاتحاد الأوروبي من بروكسل مشاكل محلية مثل السياسة الإقليمية ومطالب الحكم الذاتي والخلافات العرقية"<sup>(126)</sup>.

لكنّه أضاف أنّ على بروكسل أن تراجع نصوص المعاهدة بالنسبة للدول التي حصلت على استقلالها حديثاً وتريد الانضمام للاتحاد لأنه "إذا أعلنت اسكتلندا استقلالها اليوم، لصوّتت الدول الأعضاء الثماني والعشرين حالياً بما فيها إنجلترا .. بالاعتراض على انضمامها"<sup>(127)</sup>.

وأكد شولز أن الحركات الانفصالية في أوروبا كثيراً ما تكون مدفوعة بعدم مساواة اجتماعية، وفجوة في الثروات، حيث تقول الأقاليم الأغنى إنها لا تحتاج لدفع ثمن دعم أقاليم أخرى، بالإضافة إلى البطالة والدخل والفقر في الريف.

أما رئيس وزراء جمهورية التشيك "بوهوسلاف سوبوتكا" فقال إن نتيجة استفتاء اسكتلندا أسعدته لأنه يأخذها "كدليل آخر على أنّ العالم لم يصب بالجنون بالكامل"، بحسب تعبيره، مضيفاً أنه لو تفككت بريطانيا لأدى ذلك لموجة من القومية كانت ستخلق عدم استقرار بعدة دول أوروبية أخرى.

وكان عدد من المسؤولين الأوروبيين قد صرّحوا لوكالة رويترز أنّ اسكتلندا أرسلت بتوصيتها على الانفصال، رسالة للأقاليم تتيح لها الحق في التصويت على الاستقلال، وهو أمر قد يتسبب في مشاكل في إسبانيا وغيرها.

وفي حين أنّ استفتاء اسكتلندا قد يحسم مسألة الاستقلال عن بريطانيا لأجيال قادمة، كما قال كاميرون، فإنه سيتسبب في اضطرابات دستورية لها، وربما يفتح شهية أقاليم أخرى في أوروبا.

وقال "هانز ديتريش جنشر" وزير الخارجية الألماني السابق، الذي ساهم في التفاوض على إعادة توحيد الألمانيتين عام 1990، إن التصويت يبيّن أنّ الحكومات القائمة على المركزية لم تعد تحظى بشعبية في أوروبا، مضيفاً أنّ "تمودج النظام الاتحادي في ألمانيا بوجود حكومة مركزية واستقلال الولايات والبلديات هو النظام الأكثر ملاءمة للعصر.

<sup>126</sup>- نون بوست، ارتياح أوروبي من فشل تصويت انفصال اسكتلندا وخوف من تنامي النزعة القومية،

2014-9-23، تاريخ الدخول 2019\6\25: <http://www.noonpost.com/content/3816>

<sup>127</sup>- نون بوست، ارتياح أوروبي من فشل تصويت انفصال اسكتلندا وخوف من تنامي النزعة القومية، مرجع سابق.

## الفقرة الثانية: أزمة اللاجئين

فيما يجهد الأوروبيون للتعاطي مع الأعداد المتزايدة من اللاجئين الذين يعبرون حدود بلدانهم، تتواصل الانقسامات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول كيفية إدارة أسوأ أزمة إنسانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

"يطلّ خبراء مؤسسة كارنيغي، في صيغة سؤال وجواب، على تطور هذه الأزمة، ويتناولون بالتحليل كيفية تأثيرها على الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط وأوروبا، وماذا يتعيّن على أصحاب القرار العمل إزاءها"<sup>(128)</sup>.

### 1- سبب تدفق هذا السيل من اللاجئين

تشكل الأزمة السورية دافعاً هائلاً لتدفق اللاجئين. فعلى الصعيد العالمي، واحد من خمسة لاجئين هو سوري. وينضم هؤلاء إلى ملايين الليبيين، السودانيين، الصوماليين، الأفغان، اليمنيين، وسائر المواطنين الذين يفرون من الصراعات في بلدانهم.

بيد أنّ أحد أبرز العوامل التي أدت إلى الطفرة الأخيرة في أعداد اللاجئين هو اليأس العميق السائد الآن في أوساط السوريين. فبعد سنوات عدة من الحرب الطاحنة، ومع غياب أي حل سياسي أو اختراق دبلوماسي، النزاعات الأخرى، على غرار تلك القائمة في الصومال وأريتريا، شرّدت الملايين نتيجة الاضطهاد والقمع المستندين إلى التمييز على أساس الهوية. وتلعب الاعتبارات العملية دوراً في عملية الهجرة الضخمة نحو أوروبا، والتي رُصدت مؤخراً، منها طرق العبور السهلة نسبياً من تركيا واليونان إلى البلقان، إضافةً إلى انخفاض سعر النقل من نحو 5000-6000 دولار إلى 2000-3000 دولار للشخص. كما أنّ تداعي الدولة المركزية في ليبيا فتح طريقاً جديداً للمهاجرين الاقتصاديين من أفريقيا.

---

<sup>128</sup>،-Stephan Lehne, Mark Pierni , Jan Pierre Vimont، مهى يحيى، مروان المعشر، أزمة اللاجئين في

أوروبا، مركز كارنيغي، 2015، تاريخ الدخول: 15-8-2019،

<https://carnegie-mec.org/2015/10/01/ar-pub-61585>



على الجبهة الإقليمية، عنى استعداد دول الخليج لتقديم الدعم المالي لتمويل المساعدات الإنسانية وامتناعها عن استقبال اللاجئين، انحسار الملاذات الآمنة للاجئين الفارين من الحروب الطاحنة في سورية والعراق. وفي هذا السياق، تمثل أوروبا فسحة الأمل الوحيدة لاستقرار منشود ووعده بمستقبل ممكن<sup>(129)</sup>.

## 2- كيفية توجّه اللاجئين إلى أوروبا

تتكوّن طفرة المهاجرين سنة 2015 إلى أوروبا من طالبي اللجوء على وجهٍ أخص. ويمكن بروز شبكات مهزّبين فعّالة وضيعة بالتكنولوجيا هؤلاء المهاجرين من خوض غمار رحلاتهم.

طالبو اللجوء هؤلاء مصمّمون بشكل مطلق، إذا جاز التعبير، على الوصول إلى أوروبا، بغض النظر عن المخاطر والصعوبات التي يتضمنها ذلك. كما أنهم مستعدّون لدفع كميات أموال مذهلة إلى الوسطاء للقيام بهذه الرحلات. واستناداً إلى عدد الساعين للحصول على اللجوء الذين تسجلوا لدى الاتحاد الأوروبي في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2015، مع تقدير محافظ لتكلفة الرحلة (2500 يورو إلى 2800 دولار)، فإنّ المجموع سيكون مليار يورو خلال فترة نصف سنة فقط. علاوةً على ذلك، بات المهزّبون أكثر حنكة ودهاء<sup>(130)</sup>.

و لم تحاول تركيا، وهي معبر اللاجئين إلى أوروبا، أن تسيطر بجديّة على تحركات اللاجئين على طول سواحل بحر إيجه. كما أنّ السلطات هناك تغض الطرف عن تهريب البشر وعن المهنة المتنامية المتعلقة بتزوير جوازات السفر السورية. والحال أنّ لتركيا مسؤوليّة جديدة في هذه الأزمة الصعبة. فعلى الرغم من أن الحكومة التركية تشتكي من أنها لم تتلقّ ما يكفي من المساعدات من الاتحاد الأوروبي طيلة السنوات الماضية، إلا أنها كانت قد أعلنت في العام 2011 أنها لن تقبل مساعدات وفق شروط الاتحاد الأوروبي، وأنها تريد أن تستلمها في شكل شيكات على بياض باسم

---

<sup>129</sup>- مهى يحيى، أزمة اللاجئين في أوروبا، مرجع سابق.

<sup>130</sup>- مارك بيرني، أزمة اللاجئين في أوروبا، مركز كارنيغي، 2015، تاريخ الدخول: 2019-8-15.

دائرة الطوارئ التابعة لها. لكن ليس في وسع تركيا أن تتنحى جانباً وتكتفي بمراقبة زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي الكاسحة لأوروبا، فيما هي تسعى إلى الانضمام إليها.

لا يُتوقع أن تتحسر أزمة اللاجئين إلى أوروبا قريباً. والسبب الرئيس هو أن هناك ملايين من اللاجئين غير قادرين على العودة إلى وطنهم. من سوريا وحدها هناك أربعة ملايين لاجئ في الدول المجاورة ونحو 8 ملايين نازح داخلياً.

ويعتقد الساعون إلى اللجوء أنه في ظل الوضع الراهن، ليس ثمة ما يخسرونه في خوض عباب هذه الرحلة الخطرة<sup>(131)</sup>.

### 3- مدى استعداد أوروبا لمثل هذا التطور

حسب جان تيشو، فإنه "على المستوى التحليلي، لم تكن أوروبا غير مستعدة لتلقي هذا السيل الكبير من اللاجئين، الذي تطوّر إلى هجرة جماعية كبيرة خلال الصيف. إذ سبق للخبراء في مختلف حقول السياسة (الهجرة، الأمن، التنمية، البيئة) أن حذّروا من مخاطر الهجرة العشوائية نحو أوروبا"<sup>(132)</sup>.

لكن سياسياً، كانت أوروبا غير مستعدة البتة. المعرفة هنا لم تتحوّل إلى عمل.

والأهم أنّ هذه الأزمة عصفت بعنفٍ بأوروبا، لأنها شكّلت فشلاً طويلاً الأمد في السياسة العامة في دزينة من القضايا في آن. فمن الهجرة إلى سياسات الإدماج، ومن السيطرة على الحدود إلى مكافحة الجريمة، ومن المساعدات الإنسانية إلى التضامن الداخلي وتقاسم الأعباء، ومن سياسة التجارة إلى التعاون التنموي، ومن التدخلات العسكرية إلى السياسة الأوروبية حيال الجيران، فشلت أوروبا بشكل متّسق وشامل إلى درجة أنّ تصحيح هذه القضية متعددة الأوجه يُعتبر من أكثر المهام تعقيداً، والتي يتوجّب على الأوروبيين مواجهتها بشكلٍ مشترك. لقد تغاضى الأوروبيون عن حجم هذه المشكلة، ولذلك اجتاحتهم على قدم المساواة حجم الأزمة الذي خلقه هذا الفشل.

- مارك بيرني، أزمة اللاجئين في أوروبا، مرجع سابق. 131

-جان تيشو، أزمة اللاجئين في أوروبا، مرجع سابق. 132

لقد تجنّب السياسيون على وجه الخصوص الجانب الإدماجي المتعلق بقضية اللاجئين. ويعود هذا جزئياً إلى مسألة الإيديولوجيا. إذ لطالما جادل اليسار السياسي ضد سياسات الهجرة، لأنه خشي أن يؤدي وضع قواعد ثابتة إلى الحد من الهجرة. وفعل اليمين الأمر نفسه ولكن لسببٍ مناقض تماماً، فهو خشي أن تؤدي مأسسة الهجرة إلى فتح مسارب فيضان الهجرة. وكلا الموقفين يشكلان تحالفاً رسمياً كبيراً ضد حل المشكلة بشكل براغماتي. ثم هناك القضايا العاطفية المتعلقة بالهوية، التي كانت من أكثر القضايا إثارة للاهتمام، وأطلقت ردود فعل مصممة على حماية المصلحة القومية من الدفق الكاسح للأجانب إلى البلاد.

البلدان التي وضعت سياسات هجرة حسنة التطور، على غرار بريطانيا، كانت أفضل استعداداً. أما البلدان الأخرى التي ليس لديها تقليد إدماج أعداد كبيرة من الأجانب في الكتلة العامة لشعوبها، فقد صدّت احتمال إدخال قسم من اللاجئين إلى أراضيها.

نتيجةً لذلك، بات من الصعب للغاية تنظيم تقاسم الأعباء بشكل متوازن بين الدول الأعضاء. وهكذا برز انقسام بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من أن المجلس الأوروبي فرض حلاً وسطاً لهذه القضية، إلا أنّ التوترات لاتزال حادة، وستواصل مسألة اتخاذ القرار مواجهة المصاعب.

إن سياسات الهوية والمشاعر المناوئة للاتحاد الأوروبي، كانت منتشرة قبل وصول دفق اللاجئين إلى عتبة أوروبا. وبالتالي، ستكون محاولة إدماج مئات آلاف اللاجئين في الدول المضيفة أمراً شاقاً<sup>(133)</sup>.

#### 4- تأثير هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا

الأزمات تطلق الأسوأ والأفضل لدى الناس. الدفق الكاسح والمفاجئ للاجئين أثار استعداداً مذهلاً للمساعدة، وأيضاً موجة متدفقة من العداء للأجانب وإحراق منشآت اللاجئين. وأي نوع من هذين الرديين ستكون له اليد العليا، سيعتمد إلى حدٍ كبير على القيادة السياسية<sup>(134)</sup>.

<sup>133</sup> - جان تيشو، أزمة اللاجئين في أوروبا، مرجع سابق.

- ستيفان لهني، أزمة اللاجئين في أوروبا، مرجع سابق. <sup>134</sup>

يتفق معظم الخبراء على القول إن أوروبا تحتاج إلى الهجرة للتعويض عن أوضاعها الديموغرافية المتدهورة، لاستعادة النمو، وللحفاظ على أنظمة الرعاية الاجتماعية. والموجة الحالية من اللاجئين هي أمر جيد لأوروبا على المدى الطويل.

بيد أنّ المشكلة في المرحلة الراهنة هي أنّ عملية الهجرة فوضوية بشكل فاقع. والعديد من الناس يعتبرون أن تجوّل أمواج من الناس في شوارع أوروبا يهدّد نمط حياتهم الراسخ. لذلك، تشهد الحركات الشعبوية التي تضرب على وتر هذه المخاوف صعوداً في العديد من البلدان. وبالنسبة إلى هذه المجموعات، المشاعر المناوئة للهجرة تمضي يداً بيد مع رفضها للاتحاد الأوروبي الذي تُحى عليه الآن لائمة فقدان السيطرة.

في المقابل نجد أن أحزاب التيار العام فهي تتأرجح بين تبني قضية الترحيب باللاجئين (خاصة في ألمانيا، حيث اليمين الشعبوي من المحرّكات لأسباب تاريخية)، وبين السياسات المقيدة للهجرة والمتجاوبة مع مخاوف السكان. وفيما تبقى السياسات قومية في أوروبا إلى حد كبير، يبرز إغراء لهذه الأحزاب كي تعيد إنتاج السيطرة من خلال وسائل قومية. وهنا يكمن التهديد الحاد لنظام تأشيرة شنغن.

وإذا ما استمرت التوجهات الراهنة على ما هي عليه، فإن التوترات ستزداد حدة بين حكومات الاتحاد الأوروبي. وهذا ما سيؤدي إلى إعادة فرض القيود على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وستتأثر سياسات اللجوء، ومعها آفاق الاتفاق على طريقة عادلة لتقاسم الأعباء.

في حين يبدو كل ذلك صعباً للغاية، إلا أنه لايزال الجزء الأسهل. فالمهمة الحقيقية هي كيفية دمج الواصلين الجدد بفعالية. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يتمكّن فيها الأوروبيون من الحفاظ على الثقة المتبادلة حول أي نمط حياة سيبقى. وليس ثمة تحدّي أكبر من هذا يواجهه أوروبا اليوم.

- وتشير إحصائيات "يوروستات"، إلى أنّ 89270 سورياً وصلوا إلى ألمانيا، بينما استقبلت السويد 61525، في حين لم تستقبل الدانمارك أكثر من 11390 لاجئاً سورياً. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ العام 2011، لم تحتل الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي،

باستثناء ألمانيا، المراتب الأولى في استقبال اللاجئين. فبريطانيا مثلاً، احتلت المرتبة التاسعة في استقبال 6960 شخصاً، واحتلت فرنسا المرتبة الحادية عشرة في استقبالها 6000 لاجئ. في دول الشمال، منحت النرويج 3865 شخصاً حق الإقامة، بينما هناك المئات ينتظرون منذ أشهر وسنوات. ولم تمنح فنلندا سوى 655 لاجئاً سورياً حق الإقامة. في دول أوروبا الشرقية، ارتفعت الأصوات أخيراً حول "اجتياح المسلمين"، كما في حالات التشيك وسلوفاكيا، على الرغم من منحهم حق الإقامة لـ 350 لاجئاً سورياً فقط، بحسب الإحصائيات<sup>(135)</sup>.

### الفقرة الثالثة: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

في ما يلي أبرز مراحل عملية خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (اتفاق بريكست)، منذ استفتاء 23 حزيران 2016 حتى التصويت على نص الاتفاق الذي تفاوضت عليه رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" مع الإتحاد الأوروبي:

فمع إعلان رئيس الحكومة المحافظ ديفيد كاميرون استقالته في 24 حزيران 2016 من الحكومة، تنازل زعيم معسكر "بريكست" "بوريس جونسون" عن تولي المنصب، فتولت "تيريزا ماي" في 13 تموز الحكومة وبات "بوريس جونسون" وزيراً للخارجية.

وقد فعلت تيريزا ماي المادة 50 من معاهدة لشبون في ك12\ 207 لتنتقل عملية الخروج بشكل رسمي، وقم تم التوصل إلى إتفاق أولي حول الملفات الثلاث الأهم في الانفصال: التسوية المالية حقوق المواطنين الأوروبيين في بريطانيا ومسألة الحدود الأيرلندية. وقد أعلنت تيريزا ماي في 6 تموز 2018 خطتها بشأن العلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد بريكست، وتم التوصل إلى اتفاق تقني متضمناً فترة انتقالية في 13 تشرين الثاني 2018.

---

<sup>135</sup> - ناصر السهلي، خلافات أوروبية على توزيع اللاجئين، العربي الحديث، 15-9-2015، تاريخ الدخول: 25-

وقد وافق مجلس الوزراء البريطاني على الاتفاق والذي تم الإعلان عنه في 22 تشرين الثاني 2018 والذي اتخذ شكل إعلان سياسي.

ولقد تمت الموافقة على الإعلان الذي تضمن عدة نقاط أهمها: قيمة الفاتورة التي على لندن دفعها للاتحاد الأوروبي، وكما وتضمن الاتفاق خطة "شبكة الأمان"، وقد دعت "تيريزا ماي" النواب البريطانيين إلى دعم اتفاق الخروج الذي توصلت إليه مع الأوروبيين في تصويت برلماني في 11 كانون الأول 2018. إلا أن "ماي" عشية التصويت أعلنت إرجائه لأنها كانت متأكدة أنها ستخسره، وذلك بسبب رفض البرلمان خصوصاً لاتفاق "شبكة الأمان"، وقد فازت "تيريزا ماي" بـ 200 صوت مقابل 117 ضدها.

لكن قد صوّت النواب بغالبية ساحقة على رفض اتفاق (بريكست\* في 15 كانون الثاني 2019 إذ رفض 432 منهم مقابل 202. إلا أنه في آذار 2019 فشل أعضاء مجلس العموم البريطاني في التوافق حول الخيارات الثمانية التي عُرضت للتصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي (بريكست)<sup>(136)</sup>، وكذلك قد تم رفض اقتراح البقاء في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، بأغلبية 272 صوتاً مقابل 264 صوتاً، بينما تم رفض إبطال المادة 50 لتجنب الخروج، بموافقة 184 صوتاً مقابل 293 صوتاً.

وكان الاتحاد الأوروبي قد وافق على موعد تأجيل خروج بريطانيا وصوت البرلمان على إرجائه إلى أكتوبر 2019 ومن ثم التأجيل إلى كانون الثاني 2020.

## 1. أسباب الخروج

هناك مجموعة من الأسباب دفعت بريطانيا نحو اتخاذ مثل ذلك القرار هي:

- تخوّفها من سيطرة دول منطقة اليورو (19) على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي؛

---

- أ.ف.ب، أبرز مراحل بريكست من الاستفتاء إلى تصويت البرلمان... وردود الفعل الأوروبية، مرجع سابق. <sup>136</sup>

- التذمر من الرسوم الأوروبية.
- الافتقار إلى الديمقراطية.
- قوة عسكرية أوروبية موحدة فى ظل التحديات الجيوسياسية التى تحيط بالاتحاد الأوروبي .
- الخوف من الإرهاب.
- الخوف من انضمام تركيا للاتحاد (137).

## 2- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي:

فيما يتعلق بالاقتصاد الخروج سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند 3% من الناتج المحلي الاجمالي والسقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الاجمالي ومن مراقبة المفوضية الاوروبية.

في القطاع المالي: ستفقد المؤسسات المالية "جواز سفر" الذي يسمح لها ببيع خدماتها المالية إلى الدول في الاتحاد. بعض البنوك والمؤسسات المالية الكبرى كانت قد قالت انها ستنتقل قسماً إلى داخل الاتحاف في حال خروج بريطانيا، ثم أن باريس يمكن أن تتحول إلى المركز المال لمنطقة الثورو. ويقول المدافعون عن خروج بريطانيا من الإتحاد أن لندن لديها عجز فى الميزان التجاري مع الإتحاد مقداره:

7.6 مليار جنيه، وبالتالي فإن الإتحاد لا مصلحة له فى فقدان هذا الشريك بخروج بريطانيا من الإتحاد ستكون معفاة بحكم الواقع من أداء مساهمتها فيه والتي تقدر ب: 16.7 مليار أورو، إلا أن صادراتها للإتحاد والتي تقدر بحوالي 50% من مجموع الصادرات، ستخضع لقانون الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج الإتحاد بما أن بريطانيا أصبحت كذلك. كما سترتفع كذلك كلفة الواردات.

---

- مهى يحيى، مروان المعشر، أزمة اللاجئين فى أوروبا، مرجع سابق. 137.

كما أن هناك خشية من إنخفاض الجنيه الإسترليني، ما سينعكس سلبيًا على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني، كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميداني الفلاحة والبحث العلمي.

مؤيدوا حملة الخروج يقولون إنه من صالح الاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا حتى لو تخلت عن عضويتها، وانتقالاً إلى التجارة، يبلغ حالياً فائض تجارة الاتحاد مع بريطانيا 100 مليار يورو، لكنها تسجل فائضاً بـ 20 مليار يورو في صادرات قطاع الخدمات بفضل القطاع المالي<sup>(138)</sup>.

كما أن الخروج قد يؤثر على المنافسة، إذ إن أي شركة بريطانية تريد الاستحواذ على شركة في الاتحاد عليها الحصول على موافقة سلطات منع الاحتكار في بريطانيا وفي الاتحاد، ما يعني كلفة قانونية أكبر ومخاطر الحصول على حكم مختلف من الجهتين.

وسيسمح الخروج لبريطانيا بتقديم الدعم لأي من قطاعات اقتصادها دون الحصول على موافقة بروكسل، لكن في المقابل لا يمكنها أن تعترض على أي دعم ممكن أن تقدمه دول الاتحاد لشركاتها الكبرى.

وفي قطاع الطاقة، قد يؤدي خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الاستثمار في القطاع وتأخير المشاريع الجديدة، في ظل عجز متوقع في المعروض من الطاقة الكهربائية في البلاد. وسيتردد المستثمر في قطاع الطاقة، فضلاً عن أنباء حول تحذير شركتي شل وبي بي بخصوص الخروج.

وفي قطاع الطيران، هناك حالياً سياسة الفضاء المفتوح بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، ما يعني حرية العمل لشركات الطيران من الجانبين، طبعاً سيكون الوضع مختلفاً بعد الخروج، وهو ما قد يعني ارتفاع الأسعار على المستهلكين.

ويرى محللون اقتصاديون في بريطانيا ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أنّ الانسحاب سيجعل بريطانيا «أفقر» وفقاً لرؤى متفاوتة لحجم التأثير، حيث أكدت دراسات اقتصادية أعدّها البنك

---

- أ.ف.ب، أبرز مراحل بريكست من الاستفتاء إلى تصويت البرلمان... وردود الفعل الأوروبية، مرجع سابق. 138



الدولي أنّ خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدي إلى خسارتها لاتفاقيات التجارة الحرة، ونحو 224 مليار جنيه استرليني، كما سيؤدي الخروج إلى انكماش اقتصاد هذا البلد بنسبة 1.4% على الأقل، بحلول 2019، ويفقدها القدرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي<sup>(139)</sup>.

ويفيد أكثر السيناريوات تفاؤلاً بأن الاضطراب المالي والاقتصادي قد يستمر لخمس سنوات مقبلة على الأقل، في حال ترك الاتحاد، وبأن الاستقرار لن يُستعاد فعلياً قبل سنة 2030. أما السيناريو الأكثر تشاؤماً فيعتبر أن شيئاً مما اكتسبه الاقتصاد البريطاني بوجوده في الاتحاد، من الجنيه الاسترليني القوي إلى لندن كمركز مالي مهم عالمياً، لن يتمكن من المحافظة عليه من دون أوروبا التي ساعدته على التعولم، وأعطته ميّزات خاصة، كان آخرها اعتراف محكمة العدل الأوروبية للندن بحقها في الحدّ من المساعدات الاجتماعية للمهاجرين الأوروبيين، بعدما كانت إلزامية.

### المطلب الثاني: الرؤى المستقبلية للاتحاد الأوروبي

شكل التكامل الأوروبي المعاصر افتراقاً عن مجمل التاريخ الأوروبي، ونقطة نوعية في تحديد مصير أوروبا ومستقبلها، فأوروبا الآن تتصدر العالم في الكثير من المعايير، وهي تشكل نوعاً جديداً من القوة المتحققة والمرشحة للتصاعد بشكل أكبر، وهذا ما يجعل من قوتها ومن الانضمام للوحدة الأوروبية إغراءً لا يقاوم، سواءً للدول الصغيرة أو الكبيرة.

والمحقق أنّ الإجابة على السؤال حول الدور الأوروبي في السياسة الدولية مرتبط بشكل أساسي بمستقبل مشروع الوحدة الأوروبي، والمدى الذي يمكن أن يصل إليه. فأوروبا حين تبحث عن دور في العالم، فإنما هي تستخدم قوة وصعود الاتحاد كتكتل إقليمي يقترب في بعض الصفات من الدولة الوطنية، كما أنها بحاجة لهذا الدور لتعزيز هذه المؤسسات وتثبيتها.

"تكامل أوروبا كان يتم باتجاهين متوازيين: توسيع وتعميق، يتمثل الأول في توسيع الاتحاد بضم دول جديدة إليه، ويتمثل الثاني بتعميق التكامل وتطويره في حقول مختلفة لتمتين المؤسسة

---

- أ.ف.ب، أبرز مراحل بريكست من الاستفتاء إلى تصويت البرلمان... وردود الفعل الأوروبية، مرجع سابق. 139

الوحدية. ويرتبط هذان الاتجاهان تحديداً بمصير أوروبا، والإجابة عليهما تشكل حلاً للسؤال الكبير والمتعلق بدور أوروبا في العالم ومستقبلها<sup>(140)</sup>.

### الفقرة الأولى: الاتجاه الأول:

الوحدة الأوروبية التي بدأت بين ست دول انتهت الآن لتصبح بين ثمانية وعشرين دولة. والوحدة التي كان يُنظر إليها على أنها امتياز لدول أوروبا الغربية صارت مفتوحة لكل الدول الأوروبية، خاصة بعد سقوط جدار برلين وتفكك المنظومة الشرقية. كما أنّ أوروبا التي انقسمت بين دول غربية وأخرى شرقية، وبين دول ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وبين رأسمالية واشتراكية وما إلى غير ذلك، صارت موحدة قادرة على خلق لغة مشتركة والبحث عن مستقبل وحدة لا تتحارب فيه ولا تكون قوة عدوانية. "وفي الوقت التي تتمدد عضوية بروكسل شرقاً حتى تركيا، لتصبح حدود الاتحاد الأوروبي مجاورة لقلب آسيا ولأكثر المناطق اشتعالاً في العالم (الشرق الأوسط)، فإنّ السؤال المفاهيمي والإجرائي في نفس الآن يكمن بشأن المكان الذي تنتهي الوحدة الأوروبية. فإذا ما قدر للوحدة الأوروبية أن تستمر في النمو الجغرافي لتضم تركيا وربما روسيا وجورجيا، فإن كمية التنوع الثقافي والإختلاف السياسي والتطلعات ستشكل تحدياً كبيراً لأوروبا داخلياً، والأهم خارجياً. إنّ هذه الدول ستجلب معها حدوداً جديدة، بمشاكل جديدة، بسياسات خارجية جديدة، ستجعل اشتباك أوروبا في العالم الخارجي أكثر صعوبة، مما سيخلق تحديات أخرى ومختلفة للاتحاد الأوروبي، سيكون عليه أن يجد إجابات مختلفة ومناسبة لها"<sup>(141)</sup>.

وفي ظل هذا الصعود الثابت، يظل السؤال الكبير الذي يشغل بال الباحثين، وربما الساسة الأوروبيين، يتعلّق بماهية وكيونة أوروبا، وما الذي يجعل دولة مؤهلة لدخول الاتحاد ويحرم دولة أخرى. فمن ناحية نظرية، فإن كل الدول الواقعة ضمن حدود القارة الأوروبية يحق لها التقدم بطلب العضوية إذا استوفت الشروط الإجرائية والمعايير المطلوبة. وإذا تم ذلك، فإنّ الدول الأوروبية المتاخمة

<sup>140</sup>- Allan s. Millard, *the European of the nation state*, London, routledge, 1992.

<sup>141</sup>-عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق، ص

لحدود آسيا ستجلب معها سكاناً غير أوروبيين بالمعنى الثقافي والعرقى حتى، وهو السبب الذي يدور أغلبه حول عضوية تركيا، إذ هل يكفي أن يقع أقلّ من ثلاثة بالمائة من مساحة تركيا في داخل القارة، في حين تمتد بقية مساحتها بآسيا، لكي تصبح تركيا أوروبية؟ وربما كان هذا المنطق هو الذي دفع المغرب في ثمانيات القرن الماضي لتقديم طلب عضوية للجمعية الأوروبية في حينه. وكان تبرير المسؤولين المغاربة بأن الدار البيضاء أقرب لباريس ومدريد من أكثر من نصف العواصم الأوروبية. ونقاش شبيه يدور عن فرص انضمام روسيا الفدرالية للاتحاد، بما ستحمله معها من شعوب آسيوية للأوروبيين. ولا شيء بعد عن البُعد الثقافي الخفي في كل هذا النقاش، خاصة مع دخول أكثر من سبعين مليون مسلماً لأوروبا، يُضافوا إلى الخمسة والعشرين المنتشرين في البلدان المختلفة، بجانب آفاق حقيقة تخليّ الروس عن ثقافتهم الاشتراكية الضاربة في عمق المؤسسة السياسية والعسكرية الروسية، رغم عمليات التجديد والانفتاح التي تتم في بعض قطاعات الإنتاج.

"وهذا نقاش يكشف عن صورة أوروبا عن نفسها، والهيئة التي ترى فيها هذه الصورة. وبدوره فإن الاستدلال على هذه الصورة ضروري لفهم طبيعة الدور الذي ترغب أوروبا في أن تلعبه في السياسة الدولية لعديد الأسباب، ليس أولها أنّ حجم الاتحاد سينعكس إيجاباً وسلباً على هذا الدور وممكانته. وتكمن إيجابية ذلك في أنّ المساحة الواسعة والتعداد السكاني يُعدان مقومين أساسيين للقوى العظمى، فضلاً عن أنّ ضم دول مثل تركيا وروسيا سيزيد من ترسانة الأسلحة الأوروبية بشكل يفوق الترسانة الصينية ويقرب من الأميركية ربما. أما الناحية السلبية فتكمن في حقيقة تعدد الجيران الذي يجلب معه مشاكلهم وأزماتهم، كما أنه يخلق صعوبة أكبر على صعيد اتخاذ القرار الاستراتيجي والحيوي في الاتحاد، مما سيعيق القدرة على المبادرة والمبادأة في السياسة الدولية، وستبقى أوروبا دائماً التقليد في مستقبل تصوّرها الجغرافي والسياسي وتوسّعها الأفقي والعامودي، وهي معرضة من وقت لآخر لأن تواجه أزمة كبرى تعصف بها وتعيد التذكير بعلامات الاستفهام الكبرى حول مستقبل المشروع التكاملي الأوروبي. وحقيقة الأمر أنّ مثل هذه الأسئلة لا تغيب عن بال الساسة الأوروبيين، بل إنهم وأمام كل عثرة يعودون إليها، كما أنها تظهر أمام كل نجاح. فبعد الرفض الفرنسي والهولندي لمسودة الدستور، عبّر رئيس وزراء لوكسمبورغ ورئيس الاتحاد في حينه جان كلود جانكر عن الأمر بقوله: لم تعد أوروبا مصدراً للأحلام. "هناك قلق كبير في أوروبا حول ماهيتها وصورتها وآفاق

تطورها. وهو ما يقودنا لمحور آخر ومهم حول المستقبل الأوروبي يتعلّق لا بمستقبل التكامل وآفاق تمدده الأفقي والعامودي، بل بالتنافس بين الدولة الوطنية وبين المؤسسات الوجودية. فالخلاصة التي قد يتسرّع البعض للوصول إليها هي أنّ مؤسسات الوحدة تأتي على حساب سيادة الدولة الوطنية، لذا فإن النخب السياسية في الدولة الوطنية قد تقف عائقاً أمام تعميق المشروع الوجودي، وهذا الطرح يجد في المنطق ما يشفع له لو كانت الدولة الوطنية لا تجني كثيراً من نجاح المشروع الوجودي. فحتى الدول التي تدفع أكثر من غيرها في خزينة الاتحاد، ويذهب ما تدفعه للمناطق الأكثر فقراً في جنوب وشرق أوروبا، لم تكن لتفعل هذا لو لم يكن لها مصلحة حقيقية في نجاح انضمامها للاتحاد<sup>(142)</sup>.

لكنّ السؤال الأساس يظل هو مدى صمود هذه المعادلة في لحظات يبدو خيار النجاة الفردي أكثر واقعية. والمتمعن في المستقبل قد يستطيع تخيل لحظات يصبح فيها الاستمرار في المشروع الوجودي على حساب المصالح الحقيقية لمواطني دولة ما.

فقد يصبح من المتعذّر التقدّم في المشروع الوجودي أمام الهزات الاقتصادية والسياسية التي قد تعصف بأوروبا. فمثلاً، على الرغم من التدخل الأوروبي السريع لإنقاذ اليونان والبرتغال بعد الأزمات الاقتصادية التي واجهها البلدان في النصف الأول من عام 2010، إلا أنّ مثل هذه الأزمات تثير أسئلة حول المستوى الذي يمكن أن يستمر فيه التضامن الأوروبي. فكانت ألمانيا ترددت في التدخل لأسباب عديدة، منها أن لا يوفر الاقتصاد الألماني كفالة مضمونة للاقتصادات الأوروبية الضعيفة، وبالتالي تسقط مبادئ الشفافية وتزيد الإتكالية بين الاقتصادات الأوروبية.

"ويمكن لدراسة الأزمة الاقتصادية اليونانية الأخيرة في عام 2015 أن تكشف الكثير عن أزمات المستقبل التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي، ولكن من دون الدخول في تفاصيل هذه الأزمة وتطوراتها، إلا أنه بشكل عام الأزمة الاقتصادية اليونانية تثير علامات استفهام حول مستقبل النظام الاقتصادي الأوروبي. فحين يقف الاتحاد بدوله الثمانية والعشرين ومنطقة اليورو باقتصاديات الدول الثمانية عشر التي تشكلها عاجزين عن إنقاذ اقتصاد متوسط الحجم كالاقتصاد اليونان، فما الذي سيحدث لو انهارت اقتصاديات ضخمة في المستقبل؟ وما الذي سيحصل لو انهارت اقتصاديات

---

- عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق، ص 298<sup>142</sup>

مجموعة من الدول أمام تراجع أو انكماش اقتصادي عالمي؟ المؤكد أن الاستجابة الأوروبية كانت مخيبة للآمال بالنسبة لأثينا، وهي ستخفف من البريق والهالة التي تنتظر بها الدول الصغيرة لنادي الأثرياء في بروكسل، وربما ستجعل فكرة الإنضمام من أجل التمتع بالمزايا الاقتصادية أضعف<sup>(143)</sup>.

لكن إذا تمعنا في مصير الأزمة اليونانية، وفي آليات تطورها، يمكن لنا أن نتلمس تمايزاً في مواقف الدول الكبرى في الاتحاد اتجاهها، وهو تمايز يكشف افتراقاً في فهم طبيعة النظام الاقتصادي الأوروبي. مثلاً، تقود باريس معارضة في وجه فرض المزيد من القيود على الموازنات الوطنية وعلى تدخل النظام المصرفي الأوروبي في السياسات المالية الوطنية. ألمانيا في المقابل ترى وجوب وضع ضوابط تحكم السياسات الوطنية تجاه الالتزام بالقواعد العامة، وإلا فما فائدة وجود منطقة اليورو. وبات الأمر بالنسبة لبعض الدول الصغيرة ليس بأكثر من قيود وخطط تقشف تفرضها منطقة اليورو وتعوزها روح التضامن. فيما لا ترى دول مثل ألمانيا وهولندا وفنلندا فائدة من دفع أموال دافعي الضرائب لإنقاذ اقتصاديات فشلت بسبب أخطاء وطنية وليست أوروبية. هكذا يعود مرة أخرى إلى الواجهة هذا الاختلاف الشاسع في وجهات النظر بين الأوروبيين حول ماهية تكاملهم، وإلى أي مدى يمكن له أن يسير.

### الفقرة الثانية: الاتجاه الثاني

في مسار الوحدة الأوروبية يتمثل في تعميق التكامل، وهو بدوره سيتترك أثره على مستقبل الدور الذي ستلعبه أوروبا في العالم. بل إن أثره على هذا الدور أكبر وأكثر وضوحاً وأشدّ قرباً. فالوحدة الأوروبية التي بدأت في قطاعات صغيرة واقتصادية بحتة أخذت تتوسع لتمس قطاعات مختلفة وأكثر تنوعاً، وتمس صلاحيات ومهام الدولة الوطنية، بل تعتدي عليها، وإن كان ذلك برضاها وبدفع منها. والسؤال الكبير الذي يثور في هذا السياق هو حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الوحدة الأوروبية. بمعنى، هل هذه الوحدة مفتوحة لكل المجالات؟ لأن الإجابة على هذا السؤال ستعني إجابة أساسية عن قطاعات تمس جوهر الدور الأوروبي في العالم، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة

<sup>143</sup> - المدى، أزمة اليونان الاقتصادية تنعكس على أوروبا، 15-2-2010، تاريخ الدخول: 18-6-2019:

الخارجية وبالأمن والقوات المسلحة والعقيدة الحربية. ووجود سياسة مشتركة في هذا المجال هو وحده من شأنه أن يخلق أوروبا بصوت واحد في العالم. صحيح أن الأوروبيين قد يجلسون حول طاولة منظمة التجارة العالمية بجولاتها المختلفة، يفاوضون بصوت واحد، لكنهم لا يفعلون ذلك حتى الآن حين يتعلق المر بقرار السلام وقرار الحرب<sup>(144)</sup>. مثلاً، لدى أوروبا صوتان في مجلس الأمن، وفي حال دخول روسيا إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً سيصبح لديها ثلاثة أصوات، فهل ستقوم الدول دائمة العضوية بالتخلي عن صوتها لصالح صوت أوروبي مشترك؟ التجربة حتى الآن وبعد أكثر من أربعين عاماً من دخول إنجلترا للمؤسسات الوجودية تقول عكس ذلك. ثمة الكثير الذي يمكن أن يُقال عن ذلك، وكما أوضحت فصول هذا البحث، فإن التكامل الأوروبي في المجالات السياسية والعسكرية لم يتحقق بالشكل الحقيقي حتى الآن، وظل خياراً غير إلزامي للدول الأعضاء، وفي الكثير من الحالات يتطلب عملية معقدة من اتخاذ القرار. بناءً على ذلك، فإن مستقبل الدور الذي يمكن لأوروبا أن تلعبه في المستقبل منوط بالمدى الذي يمكن أن تذهب إليه الوحدة الأوروبية، وممكنات أن تصل هذه الوحدة إلى صلب صناعة القرار السياسي والعسكري والأمني.

وهذا بدوره لا يرتبط بالخصوصية الأوروبية، إذ إنه يشكل ظاهرة ارتبطت أكثر بالعولمة وانتشار التعديلات المختلة على سيادة الدولة ومجال اختصاصها. فالدولة الوطنية التي ولدت ونشأت في الأساس في أوروبا تشهد أول حالات التنازل الطوعي عن سيادتها في أوروبا ذاتها. ولنتذكر جيداً ما قاله رئيس وزراء التشيك عقب إعلان موقفه الراض للتوقيع على اتفاقية لشبونة عام 2009، إن تنفيذ بنود هذه الإتفاقية سيعني انتهاء التشيك كدولة.

"يرتبط هذا باتجاهين في الأساس: يتمثل الأول في طبيعة التغيرات في السياسة الدولية ومدى تكيف أو مقاومة الدولة الوطنية لهذه التغيرات، فيما يتمثل الثاني، وهو نتيجة للسابق، بعلاقة مؤسسات الدولة بالمؤسسات الوجودية والتكامل أو التنافس في مجال الاختصاص"<sup>(145)</sup>.

---

- عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عندور، مرجع سابق، ص 304.144  
145- عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عندور، مرجع سابق، ص

"لقد ثار نقاش طويل في العقدين الأخيرين حول استجابة الدولة الوطنية مع القواعد الجديدة التي فرضتها العولمة، خاصة مع انتشار الشركات العابرة للقارات، وظهور قوى ومجموعات مسلحة وغير مسلحة يمكن لها أن تنتقص من مقدرة الدولة على الاحتكار في مجال نفوذها، وفق تنظير ماكس فيبر، حيث باتت هذه المقدر غير قابلة للتحقق، ويمكن تسجيل الكثير من المناطق التي تُنتهك فيها سيادة الدولة ولا تستطيع هذه الدولة الوقوف في وجه هذا الانقاص، سواء في المجال الاقتصادي أو الأمني أو المعلوماتي. وبالطبع، فإنه لا يمكن فصل هذا التعاضم الكبير الذي شهدته مؤسسات التكامل الأوروبي بمعزل عن هذه الهيمنة المعولمة للأجسام العابرة للدولة الوطنية، والقائمة على فكرة تجاوزها للدرجة التي ذهب فيها البعض لاعتبار ظهور الاتحاد تويجاً لموت الدولة الوطنية في أوروبا<sup>(146)</sup>.

رغم ذلك، فقد سعت الدول الأعضاء وبشكل مستمر وحثيث لتأكيد مبدأ استقلالها الوطني وتمسكها بحقها في نقض قرارات الاتحاد في المجالات التي تمس سيادتها بشكل مباشر، وأوجدت آليات مبدعة للتكيف مع هذا الواقع الجديد، بحيث لا تتوقف عجلة التكامل إذا رفضت دولة أو أكثر الانخراط في هذه الاتفاقية أو تلك.

"وكان دائماً ينظر لمجال اختصاص وصلاحيات المؤسسات الوجودية على أنها انتقاص من اختصاص الدولة وتأتي على حسابها. غير أن هذا التقابل لم يقع يوماً من باب التنافس أو العداء، بل كان دائماً حين يقتصر على مجالات تقديم الخدمة يُنظر إليه من باب التكامل، خاصة بعد أن أثبتت مؤسسات التكامل أنها قادرة على تحقيق إنجازات في مجالات اختصاصها أكبر من تلك التي تقدر عليها الدولة الوطنية ومؤسساتها. غير أن الأمر لم يكن كذلك في مجال السيادة الحيوية، أي السياسة والمجال العسكري. إذ إن التجربة خلال السنوات القليلة الماضية أثبتت بأن الآلية التي تُدار بها مؤسسات التكامل لا تتوافق بشكل معقول مع الحيوية والمرونة التي تتخذها الضرورة السياسية والعسكرية، ففي بعض المواقف الاتحاد مطالب باتخاذ قرار عسكري لنشر قواته في منطقة العمليات، وهو لا يمكن أن ينتظر المداولات المعقدة والمركبة التي يجب أن تجري بين العواصم الأوروبية وبين

---

<sup>146</sup>- Allam S. Milwand, **the Europe rescue of the nation state**, London: routledge, 1992, p.234.

قيادة أركان الدول الأعضاء الثمانية والعشرين لاتخاذ قرار بهذا الخصوص<sup>(147)</sup>. وخلص القول في ذلك أنّ التعمق في بعض مجالات التعاون أثبتت صعوبة الذهاب عميقاً فيها من دون تغيير قواعد التكامل نفسها وطريقة صناعة القرار نفسه في مؤسسات الاتحاد، وهو ما سيعني ضمناً تغييراً في جوهر الوحدة الأوروبية، وهذه منطقة قلق وتساؤل أكبر. فالتعاون في مثل هذه المجالات الحيوية لا يمكن أن يأخذ نفس الصيغة التي يأخذها التعاون في القطاعات الخدمية مثلاً، وعليه فإن الحاجة لتغيير قواعد اللعبة ربما تكون ضرورية إذا ما أرادت أوروبا أن تأخذ مكانها في السياسة الدولية. غير أنّ هذا لن يكون سهلاً، خاصة أنّ التعاقد الذي تم بين الدول الأعضاء كان أساس الصيغ القائمة، وقد لا ترغب بعض الدول في تغييره.

"كما تكمن المشكلة الأخرى في تحليل مستقبل الدور الأوروبي في السياسة الدولية في طبيعة الاتحاد نفسه السياسية. فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة ولا هو منظمة دولية، وهو ليس بكيان سياسي يمكن تصنيفه ضمن التعريفات السياسية المعروفة في النظرية والممارسة السياسية. فهو من ناحية الصلاحيات الممنوحة لمؤسساته المشتركة يتجاوز المنظمة الدولية، رغم توافر الكثير من عناصر الكونفدرالية، ورغم توافر بعض عناصر الفيدرالية، وهذه سمة لم تغلح كل الاتفاقيات التي طوّرت وعُمّقت في عملية التكامل في تجاوزها<sup>(148)</sup>.

وعلى ما يبدو فإن آباء المشروع الأوروبي كانوا ومن مداولاتهم الأولى يبحثون عن شكل وحدوي يعفيهم عن التصريح بكنه المولود السياسي الجديد، طالما نجح هذا الشكل في استيعاب تطلّعاتهم الوحدوية والتكاملية.

"والأزمة الناجمة عن هذا الأمر تكمن تحديداً في أنه لا يمكن إخضاع علاقات الاتحاد الخارجي، كما طبيعة النظام السياسي كما طبيعة قوته، بسهولة لأدوات التحليل السائدة في دراسات العلاقات الدولية والنظم السياسية. وكما يقول "زلونكا"، فإنّ أنصار السياسة الخارجية الكسنجرية (نسبة

---

<sup>147</sup> - عاطف أبو سيف، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، مرجع سابق، ص

<sup>148</sup>-John Pinder- , **European community. The building of a union**, oxford: oxford university press, 1991.



لوزير الخارجية الأميركية السابق هنري كسنجر) يعتبرون "أن مصير معظم جهود صناعة سياسية خارجية أوروبية هو الفشل، وهذا الفشل ناتج عن خطأ أساسي، حيث أن المصالح الوطنية هي أساس السياسة الخارجية، وأية محاولة لترويضها ستكون محكومة بالفشل". في المقابل، فإن أنصار السياسة الجماعية يقولون إن " الإرادة السياسية والدبلوماسية والمؤسسات يمكن أن تمتلك تأثيراً وتغييراً في المصالح، والأمر ليس إلا قضية مصلحة شخصية، وربما بقاء لدفع الفاعلين لتغيير تصورهم وفكرتهم عما هي مصلحتهم"<sup>(149)</sup>.

"يعيب "بيترسون" مثلاً على الدراسات التي عالجت مشروع التكامل الأوروبي من زاويته السياسية (خاصة على الوظيفيين الجدد)، أنها تركز كثيراً على ديناميات التكامل وتهمل قيمة التفاعل الداخلي بين المؤسسات الأوروبية. وهو يقصد التفاعل في محيط الجماعة (الاتحاد) وبيئتها الخارجية والداخلية. فتطور السياسة الخارجية والأمنية لا يعتمد فقط على آليات صنع القرار الداخلية، بل على التفاعل بين الاتحاد وبيئته المحيطة"<sup>(150)</sup>.

"وكما يمكن الملاحظة فثمة أزمة منهجية في دراسة التغييرات في الأمن الأوروبي. فالدراسات الكلاسيكية اعتادت دراسة مؤسسات الدولة الواحدة ذات العلاقة بالعسكر واتخاذ القرار، فيما دراسة أمن الاتحاد يتطلب دراسة دور المؤسسات الجماعية والاتفاقيات الملزمة للدول الأعضاء، وكيفية تفعيلها في الدول المختلفة وآليات التداخل بين الشأن الوطني والشأن الجماعي(مرجع أجنبي). فالأمن ليس مقصوراً على القوى العسكرية الذي يتم اتخاذ قوة الدولة منطلقاً لها في التحليل. ويمكن البحث عن أشكال أخرى من الأمن مثل الأمن الانساني والأمن الشامل والأمن الناعم خلال فحصنا للأمن الأوروبي"<sup>(151)</sup>.

---

<sup>149</sup>- Zeilonka Jan, **paradoxes of the European foreign policy**, Netherland: kweer law international, 1998, p.27.

<sup>150</sup>- Petersen Nikolaj, **the European community in world policis**, London , pinter and lishers,1993, p.10.

<sup>151</sup>- Zeilonka Jan, **paradoxes of the European foreign policy**, Netherland: kweer law international, 1998, p.27.

وعليه، فالطريق الأسلم لمقاربة القوة الأوروبية الصاعدة لن تكون إلا بنظرة شمولية لمداخلات هذه السياسة، وتحليل الفاعلين الأساسيين فيها، سواءً دولاً أعضاءً أو مؤسساتٍ وحدوية وغيرها. هذه المقاربة تمكّن الباحث من تجاوز طبيعة النظام المحلل وتعفيه من الإجابة على هذه الطبيعة كشرط لمقاربة النظام. "فمثلاً يمكن فهم السياسة الخارجية للاتحاد وفق أكثر من مستوى يتداخل ويتشابك في تقديم صورة جيدة لدينامية تلك السياسة.

1- وصف هذه السياسة ببعيد إضافي لسياسات الدول الأعضاء

2- بوصفها سياسة موازية ومستقلة بجانب سياسات الدول الأعضاء

3- بوصفها تعبيراً مستقلاً عن هوية الاتحاد السياسية والأمنية، وهي لا بدّ أن تكون في موقع تتقدم على سياسات الدول الأعضاء" (152).

هذا من ناحية بحثية، لكن حتى هذا التشخيص مفيد من ناحية فهم طبيعة السياسة والجور الأوروبي. فربما يمكن للمتابع أن يذهب للقول إنّ هذه الطبيعة هي ما أعاققت التطور الذاتي للاتحاد نحو تبني صورة عن نفسه يقوم من خلالها بتقديم نموذج ورؤيته الخاصة لإدارة العالم. صحيح أن الرؤيا الأوروبية تغترق عن تلك الخاصة بالولايات المتحدة، وبإمكان المرء بسهولة أن يتعرّف على هذا الاختلاف. مثلاً، هنالك إيجابية ما مقرونة بالسياسات الأوروبية مقارنة مع نظرة المواطن العادي لسياسة الولايات المتحدة، التي توصف بالأنايية واستخدام القوة. لكن رغم ذلك فإن الاتحاد ما زال غير قادرٍ على تطوير هوية سياسة موحدة.

وشواهد التاريخ كثيرة! كثيرون يعيبون على الاتحاد الأوروبي قصوره في تطوير سياسة موحدة وفعالة اتجاه تفكك يوغسلافيا السابقة، وما قادت إليه من حروب مروعة في البلقان، وأيضاً قصوره عن منع التطهير في أوغندا، وانقسام الدول الأوروبية حيال غزو العراق، والموقف من قضية السلاح النووي الإيراني. كل هذه تعيد إلى الأذهان السؤال الكبير حول مقدرة أوروبا على التصرف كصوت واحد وموحد. ما يصفه تقرير للخبراء تم تقديمه لخافيير سولانا بـ"تكرار الفرص الضائعة" (مرجع أجنبي)

---

<sup>152</sup> -Petersen Nikolaj, *the European community in world policis*, OP.CIT,p.11.

هو واحد من نقاط ضعف الاتحاد الاوروبي، كما يشير التقرير إلى عجز الاتحاد عن التصرف بسرعة وفعالية في الكثير من المواقف التي كانت تقتضي موقفاً أوروبياً موحداً وفعالاً.

وإذا أرادت أوروبا حقيقةً أن تترجم قوتها الاقتصادية المهولة التي تجعلها القوة الاقتصادية الأولى في العالم، إلى قوة عسكرية ونفوذ سياسي، فإنها بحاجة لتجاوز الكثير من مكامن الخجل التي تعيق تطوير سياسة خارجية موحدة تركز على فهم موحد للمخاطر والتهديدات، وتتطابق مع عقيدة أمنية تترجم نفسها إلى سياسات أمنية وعسكرية. فقط عبر التزاوج بين القدرات العسكرية والنفوذ السياسي يمكن لأوروبا أن تلعب دوراً في العالم يليق بقوتها الحقيقية في السياسة المعاصرة.

## الخاتمة والاستنتاجات

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الإقليمية في العالم، فإذا نظرنا نظرة سريعة إلى تطوير الاتحاد وانتقاله من شركة للفحم والصلب إلى اتحاد دولي ذي نفوذ سياسي وعسكري في العالم، ناهيك عن النفوذ الاقتصادي، فهذا سيثبت لنا بأنه يتمتع بوزن كبير على الصعيد الدولي لا يستهان به.

ولم تعد عبارات تشرشل في وصف أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية بأنها "كومة من الحطام ومقبرة للموتى وأرض خصبة للطاعون والكرامية" تصلح لأوروبا التي تملك أكبر سوق اقتصادية في العالم، وأكثر من نصف الدول الصناعية العشرة الأولى في العالم، بجانب كونها متحدة تشكل القوة الثانية بعد الولايات المتحدة.

فقد استطاع الاتحاد الأوروبي، أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتحاد قادر على مواجهة التحديات الأخرى التي تواجهه على صعيد السياسة الخارجية والدفاعية. كما أنّ توسيع عضوية دول الاتحاد سوف يزيد من تلك التحديات، لاختلاف سياسة الأعضاء الجدد عن الدول الأخرى، والاتحاد الأوروبي سيصبح أكثر تنوعاً وتعدداً في الاتجاهات، بحيث لا يستطيع أن يعبر عن سياسة وإرادة مشتركة واحدة، على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي.

كما أنّ الإنجازات التي حققها الاتحاد الأوروبي عبر مسيرته الطويلة، تؤكد أنه لا عودة إلى ما كانت عليه القارة الأوروبية عشية الحرب العالمية الثانية من تناحر وصراعات، وأنّ الاتحاد بحاجة الآن إلى قهر التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها، لكي يدعم مسيرة الاندماج.

ورغم ما قد يذهب إليه بعض الساسة الأوروبيين حول ضرورة أن لا تغامر أوروبا في فرض نفسها على العالم، والاكتفاء بحضورها السلمي والاقتصادي والثقافي، فإن أوروبا ستجد نفسها مضطرة للإجابة على العديد من الأسئلة حول اشتباكها مع العالم الخارجي وكيفية إدارة هذا الاشتباك.

والثابت أنّ أوروبا محكومة بلعب دور مميّز، وهي لا تملك أن تردّ عنها ضرورة لعب هذا الدور. ومردّ ذلك أن أوروبا لا تستطيع أن تتلمّص من هذا الدور وهي وحدها من دون سواها لا تستطيع أن تدير ظهرها للعالم. فهي محاطة بأكثر المناطق سخونة، شمال أفريقيا، تركيا، منطقة البلقان، روسيا وجمهورياتها، كما أنّ قوتها الحقيقية تتركز على اقتصادها القوي الذي هو بحاجة لأسواق في الخارج لتمتص خطوط إنتاجه. هذا بالإضافة إلى أنّ أوروبا أكثر قارة لديها اشتباكات ثقافية مع العالم، وتُطوّر سياسة خارجية أوروبية موحدة غير مرهونة فقط بتفاعلات وعمليات السياسة الداخلية، بل بالتفاعل بين الجماعات الأوروبية والمحيط الخارجي، أو ما يمكن تسميته بالتمظهر الخارجي الذي سيكون أهم مخرجات هذا التفاعل.

وبالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فهناك احتمال أن تتراجع الأخيرة عن مطالبها بالاستمرار في لعب الدور الأساسي على مسرح الأمن الأوروبي عبر مظلة حلف الناتو، مقابل حصول واشنطن على استمرار تدفق صادراتها للأسواق الأوروبية من دون قيود. إلّا أن احتمال استمرار الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أمر وارد، في ظل الهيمنة الأميركية على النظام العالمي، ومنع أوروبا من المشاركة في لعب دور مهم على الساحة الدولية.

كما أنه بالرغم من قوة أوروبا الاقتصادية، إلا أنها لم تستطع أن تحوّل تلك القوة إلى قوة عسكرية أو سياسية. وفي المقابل، إن الولايات المتحدة التي تمتلك قوة اقتصادية أقل من أوروبا، إلا أنها تمتلك من القوة السياسية والعسكرية أضعاف ما تمتلكه أوروبا، مما يدل على أن الطريق أمام الاتحاد الأوروبي ما زال طويلاً لكي يوظف قوته الاقتصادية في المجال السياسي والعسكري ليستطيع من خلالها أن يلعب دوراً أكثر فعالية في النظام العالمي.

ولعلّ المواقف الأوروبية بخصوص الأزمات الكونية مع الوقت باتت أكثر افتراقاً عن مواقف واشنطن، خاصة حين يتعلق الأمر بتلك الأزمات التي تمس المصالح الأوروبية. ربما أكبر مثال على ذلك هو التغيّر في الموقف الأوروبي من الأزمة السورية بعد التدخل الروسي فيها في شهر أيلول/سبتمبر 2015. فعلى خلاف الولايات المتحدة، باتت أوروبا أكثر قناعة بجدوى التدخل العسكري الروسي لوضع حد للأزمة السورية، حيث أنّ الأزمة السورية باتت كأزمة أوروبية بسبب التدفق الهائل

لللاجئين السوريين للمدن الأوروبية. ففي شهور شهدت أوروبا أكبر موجة هجرة منذ الحرب العالمية الثانية، وتقدر المنظمة الدولية للاجئين أن أكثر من نصف مليون لاجئ وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية مع مطلع عام 2015. لقد خلقت أزمة اللاجئين شقاً كبيراً بين دول أوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية، ففجأة عادت الحدود لتفصل دول أوروبا بعضها عن بعض، بعد أن كادت أوروبا تنسى أن هناك شيئاً اسمه حدود. في حين أن النظام السياسي للاتحاد الأوروبي قد عرف تحولات قانونية وسياسية واجتماعية كبرى، منذ تأسيس الجماعات الأوروبية، وعلى الرغم من الأزمات المتتالية التي تسببت بها علاقات القوة التي تستحوذ على اهتمام الجميع، فإن التدابير الروتينية التي لا ينتبه لها أحد في أغلب الأحيان أسهمت بقوة في جعله نظاماً سياسياً.

هذا المجال لسلطة الاتحاد يتيح حركات انتقال غير مسبقة بين حقول، مؤسسات ومواقع، هي بلا أدنى شك جديدة وغير مسبقة. لكن لا أحد يمكنه تجاهل القواعد والأنظمة والممارسات، أي باختصار، القيود الخاصة لهذا النظام السياسي.

إن معظم المحللين يتفق على أن أوروبا الموحدة سوف تصبح في وضع أفضل لمعالجة المشاكل الأمنية المتنوعة، والتي تشمل كبح جماح روسيا التي استعادت عافيتها، والمساعدة في تهدئة أوضاع آسيا المنقسمة، وحماية المشتريات العالمية. ورغم أن التكامل السياسي يعتبر الحلقة الأضعف في أوروبا، أصبح صعودها كقوة عظمى موضوعاً مألوفاً للنقاش بين الأكاديميين. ويرى المتفائلون أن أوروبا إذا توحدت ستصبح أكبر من مجموع أجزائها، ويمكن أن تقدم مساهمة متميزة في العلاقات الدولية. بيد أن آخرين يرون ذلك ينطوي على تناقض في المصطلحات؛ لأن الاتحاد مكون من دول منقسمة في كثير من الأحيان، وعملية التكامل الأوروبي كانت في الواقع تهدف لإلغاء سياسات القوة، وحتى وقت قريب كان الاتحاد يفتقر إلى الأدوات اللازمة لممارسة السلطة في الواقع، مثل الدبلوماسية المشتركة والقوة العسكرية.

على أي حال، كشفت هذه النقاشات أن معاملة أوروبا كقوة عظمى يتطلب تعريفات إبداعية للمفهوم. على النقيض، يمكن وصف الولايات المتحدة بأنها قوية وفق أي تعريف، ومن دون إثارة أية أسئلة، ما عدا ربما تلك المتعلقة باستخدام قوتها بشكل مناسب أم لا.

وتنشأ هذه الصعوبة من طبيعة الاتحاد الأوروبي ذاتها، التي تأسست على رفض القوة كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول، والتمحور حول إدارة التحديات والخلافات من خلال قواعد وتفاوض وتسوية مشتركة، أو بعبارة أخرى: رفض سياسات القوة التي أدت إلى التاريخ الكارثي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ويمكن القول إن على أوروبا في القريب العاجل أن تقف وجهاً لوجه وبصراحة أكثر أمام هذه الأسئلة المتعلقة بمستقبل قوتها. وهي إن أرادت أن تفعل ذلك وتكون صادقة، عليها أن تجيب على الأسئلة الأولى المتعلقة بمستقبل التكامل الأوروبي، وأين يقف مشروع الوحدة الأوروبية، وما هي أوروبا التي يريدونها الأوروبيون؟ ويجب عليها أن تدعم دولها وتوسع آفاقها في وجه ما هو أميركي، فقط عندها يمكن لأوروبا أن تستعد للعب دورها الجديد والهام في السياسة الدولية.

## المراجع

### المراجع العربية:

#### الكتب:

1. أبو سيف، (عاطف)، الاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين، أوروبا والبحث عن دور، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
2. أبو عامر، (علاء)، العلاقات الدولية الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والاستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر، 2004.
3. أبو عامود، (محمد سعد)، العلاقات الدولية المعاصرة، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007.
4. أمين، سمير، **امبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت، 1991.
5. الببلاوي، (حازم)، دور الدولة في الإقتصاد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.
6. بريجنسكي، زيغينينو، **بين عصرين: أمريكا والعصر التكنولوجي**، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980.
7. توفلر، (الفن)، **تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة**، ترجمة: د. فتحي بن شنوان، نبيل عثمان، الطبعة الثانية، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1996.
8. ثرو، (لستر)، **المتناطحون**، ترجمة: محمد مريد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1996.
9. الجميلي، (صدام مريد)، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2009.



10. درويش، (إبراهيم)، النظام السياسي، ط2، ج2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.
11. دوركايم، (أميل)، قواعد منهج في عالم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2013.
12. ربيع، (حامد)، الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى، المؤسسة العربية للدرسة والنشر، بيروت، 1980.
13. سليم، (محمد السيد)، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، دار الفجر الجديد للنشر، القاهرة، 2004.
14. السويدي، (جمال سند)، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2014. لوفايفر، (مكسيم)، السياسة الخارجية الأميركية، تعريب: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، 2006.
15. صالح، (عطا محمد)، وفوزي أحمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، بنغازي، منشورات جامعة قاد يونس، 1988.
16. عبد البديع، (أحمد عباس)، أصول السياسة، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1977.
17. عبيد، (حسين) الأنظمة السياسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2012.
18. العطار، (علي)، العولمة والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار العلوم العربية، 2004.
19. العقاد، (صلاح)، الحرب العالمية الثانية: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1963.
20. العمر، (فاروق عمر)، صناعة القرار والرأي العام، القاهرة، دار ميريث للنشر والمعلومات، 2001.
21. العمراني، (عبد الوهاب محمد اسماعيل)، الإتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011.

22. عوض، (إبراهيم)، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، 2000.
23. العيسوي، (إبراهيم)، الغات وإخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
24. غانم، (السيد عبد المطلب)، في: ربيع، محمد محمود، واسماعيل صبري مقلد ( محررون)، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت 1993.
25. غسان، (محمد مدحت)، الشركات المتعددة الجنسيات وسيادة الدولة، عمان، دار الداية للنشر والتوزيع، 2013.
26. فريد، (صدام)، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
27. كمال، (محمد مصطفى) وفؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأوروبية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
28. المجذوب، (محمد)، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات الإقليمية المتخصصة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص 544.
29. مراد، (محمد)، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة والاقتصاد- الأيديولوجيا- الازمات، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
30. مسعد، نيفين محمد يوسف أحمد (محرران)، حال الأمة العربية 2011-2012: معضلات التغيير وآفاته، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2012.
31. مقلد، (اسماعيل صبري)، العلاقات السياسية الدولية النظرية والتطبيق، اسويط، جامعة اسويط، 2002.

32. مغربي، (فؤاد)، الصراع العربي - الصهيوني في النظام العالمي، العرب ومواجهة إسرائيل، جزء 1، بيروت، 1993.

33. مورجنثاو، (هانز)، السياسة بين الأمم والصراع من أجل السلطة والسلام، تعريب: خيرى حماد، جزء 3، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت، 1975.

34. نافعة، (حسن)، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

35. نيكسون، (ريتشارد)، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.

#### الدوريات:

1. أبو طالب (حسن)، حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مصر.

2. إسماعيل، (محمد)، سياسات دول الاتحاد في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية العدد 162، أكتوبر 2005، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

3. جلال، (محمد نعمان)، العولمة بين الخصائص القومية والمقتضيات الدولية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، يوليو 2001، ص 40-46، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

4. حسين، (سوسن)، الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتحديات التسعينات، مجلة السياسة الدولية، العدد 5، يوليو 1995.

5. الدسوقي، (مراد إبراهيم)، نشأة وتطور قضايا الحد من التسليح، مجلة السياسة الدولية، العدد (110)، أكتوبر (1992)، مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية.

6. رضوان، (عبد السلام)، جبران في عالم واحد، عالم المعرفة، العدد (201)، لسنة 1995، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
7. العسلي، (بسام)، الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مجلة الدفاع العربي، عدد نيسان 2014، دار الصياد، بيروت.
8. عوض، (إبراهيم)، التكامل الأوروبي والبحر المتوسط، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، جامعة القاهرة، 2000.
9. كواه، (داني)، اقتصاد بلا وزن، مجلة رسالة اليونيسكو، عدد ديسمبر، القاهرة، 1998، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.
10. ماجيتا، (جوان)، إدارة السرعة، مجلة رسالة اليونيسكو، عدد ديسمبر، القاهرة، 1998، ص 126 - 162، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم.
11. نجيب، (نجلء محمد)، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوروبي، مجلة السياسة الدولية، بغداد، العدد 126، 1996.
12. نافعة، (حسن)، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة للسياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 157، يوليو 2004.

#### المراجع الإعلامية:

1. بوري، (انديش)، مقابلة إذاعية مع وزير المالية السويدي حول السويد من احتمال انسحاب بريطانيا من الاتحاد، راديو السويد باللغة العربية، تاريخ 2013/1/23.
2. النملة، (صالح)، السياسات الأوروبية أو السياسة الأوروبية، جريدة الرياض السعودية، العدد (13407) في 2005/3/9.

3. نويهض، (وليد)، تقدم أوروبا العالي والاتجاه نحو اكتشاف القومية، المنامة، صحيفة الوسيط البحرينية، العدد (1253)، في 10 شباط 2006.

#### المقالات:

1. كاخيا، مجلة الدفاع العربي، عدد تموز 2014.

#### المواقع الالكترونية:

1. الحركات الانفصالية كثير تساؤلات حول مستقبل الاتحاد الأوروبي: تاريخ الدخول 23-5-2018:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews>

2. الشكراوي، (علي هادي حميدي)، خصائص ووظائف النظام السياسي، موقع كلية القانون في جامعة بابل، الموقع الالكتروني:

[http://www.Vobaaylon.edu.iq/vob\\_colleges/lecture.aspx?Fid=78&ecid=37874](http://www.Vobaaylon.edu.iq/vob_colleges/lecture.aspx?Fid=78&ecid=37874).

3. السهلي، (ناصر)، خلافاً أوروبية على توزيع اللاجئين، العربي الحديث، 15-9-2015، تاريخ الدخول: 25-12-2019:

<http://www.eshamel.net/Vb/T19875.html>.

4. وقيدي، (محمد)، تحليل الظاهرة السياسية، منتدى ألوان، 2010، الموقع الالكتروني:

<http://www.Alan.Org/article7964.html>.

5. وهبان، (أحمد)، مادة العلاقات الدولية في الإسلام، (380) ساس/ محاضرة (5)، الرياض، 2014، جامعة الملك مسعود، الموقع الالكتروني:

[http: Faculty. Ksu.edu.sa/ wahbam/payes/lec 123456789aspex.](http://Faculty.Ksu.edu.sa/wahbam/payes/lec_123456789.aspx)

6. الظاهرة الإجتماعية، منتدى الشامل في 2010/2/16، الموقع الإلكتروني:

[http://www.aleqt.com\(2012/11/15/article-909818.html](http://www.aleqt.com(2012/11/15/article-909818.html)

7. أزمة كتالونيا ومؤشرات التصدع في البيت الأوروبي، 2017-10-15 تاريخ الدخول: 23-5-2018:

8. جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، تاريخ الدخول 2018-8-1:

<https://cozmie-mec.org/2015/10/01am-pub-61585>

1. Al- MASHAT, Abdulmomen, Egypt's, Regional security, policy after, January 25 revolution, perspective, FES, New York, 2012.
2. Borchardt, Klaus-Director, European unification, documentation, 3 vols. 3<sup>rd</sup> Ed, Luxemborg: office for official publication of the European communities, 1990.
3. COMMISSION, E. (2009). *Europe in figures-euro stat*. luxemburg: office of official publications of the european communities.
4. Deutsch, Karl w, political community and the North Atlantic Area: international organization in th light of Historical experience, publications of the center for research on world political, institution, Princeton, Nj: Princeton university press, 1968, p89.
5. Diman, Desmond, **Ever closer union: an introduction of European integration**, USA, Lyme riener, 2005.
6. Fukuyama, Francis, the social virtues and the creation of prosperity, Foreed Zakqira, New York times Book Review, 1996
7. Haas, Ernst, Beyond the Nation- state: function alism and international organization, Stanford, CA: Stanford university press, 1964, p23.
8. Holsti, K.Y, International politics- A Framework for analysis (5 th edition), prentice Haall, (USA), 1998.
9. Human Development Repport, UNDP, Oxford University press, New York, 1994.
10. Keer, Anthony Y.c, the common market and How IT work, pergamon Oxford Geographies, 3<sup>rd</sup> ed. Oxford, UK, New York,: pergamon press, 1986, p93.
11. Mark, Max, **economic conformation: the hubofus-EEC RELATIONS, IN: ALTIMY VON GEUSAN (ED), THE EXTERNAL relation of the European community**, saxom house, england, 1974Mitrany, David, A Working leace system, London, 1993.
12. Millard, Allan s., **the European of the nation state**, London, routledge, 1992.

13. Mutimer, David, theories of political integration, in: Hass, y. Michelmann and Panayiotis soldatos, eds, European integration, theories and approaches, London, MD, university press of America, 1994.
14. Northerdge, F,A, the international political, London, Daber and Faber, 1976.
15. Pinder, John, **European community**, the building of union, oxford university press, 1991.
16. Sjursen, Helen, **changes to European security in a communicative perspective, cooperation and conflict**, journal of Nondic international studies association, London, 2004.
17. Waltz, Kenneth, theory of international politics, Reading Addison Wesley, 1979.
18. Zeilonka Jan, **paradoxes of the European foreign policy**, Netherland: kweer law international, 1998.



## الفهرس

أ.....	الإهداء
ب.....	كلمة شكر
1.....	مقدمة
5.....	الفصل الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه وبعض التحديات التي يواجهها.
7.....	المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي وأهدافه ومؤهلاته.....
7.....	المطلب الأول: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي وأهدافه
7.....	الفقرة الأولى: مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي.....
14.....	الفقرة الثانية: أهداف الاتحاد الأوروبي.....
18.....	المطلب الثاني: المكانة الاقتصادية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي
19.....	الفقرة الأولى: مكانة الاتحاد الاقتصادية في العالم.....
24.....	الفقرة الثانية: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.....
28.....	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
28.....	المطلب الأول: العوامل الداخلية.....
29.....	الفقرة الأولى: الخصائص القومية في دول الاتحاد الأوروبي.....
33.....	الفقرة الثانية: خصائص النظام السياسي للاتحاد الأوروبي.....
39.....	المطلب الثاني: العوامل الخارجية.....
40.....	الفقرة الأولى: العوامل المتعلقة بالنسق الدولي.....
45.....	الفقرة الثانية: العوامل الدولية:.....
46.....	أولاً: العوامل الاقتصادية.....
49.....	ثانياً: العوامل العسكرية.....
50.....	ثالثاً: العوامل السياسية.....

54	الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وبعض الأزمات التي تهدد استقرار
55	المبحث الأول: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي
55	المطلب الأول: التحديات الداخلية:
55	الفقرة الأولى: التحديات السياسية
65	الفقرة الثانية: التحديات الاقتصادية
73	المطلب الثاني: التحديات الخارجية
73	الفقرة الأولى: التنافس على الساحة الدولية
78	الفقرة الثانية: التنافس الأوروبي - الأميركي
85	المبحث الثاني: الأزمات التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي ومدى تأثيرها عليه
85	المطلب الأول: الأزمات التي تهدد استقرار الاتحاد الأوروبي
85	الفقرة الأولى: الحركات الانفصالية
92	الفقرة الثانية: أزمة اللاجئين
92	1- سبب تدفق هذا السيل من اللاجئين
93	2- كيفية توجّه اللاجئين إلى أوروبا
94	3- مدى استعداد أوروبا لمثل هذا التطور
95	4- تأثير هذه الأزمة على الاستقرار السياسي في أوروبا
97	الفقرة الثالثة: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:
101	المطلب الثاني: الرؤى المستقبلية للاتحاد الأوروبي
102	الفقرة الأولى: الاتجاه الأول:
105	الفقرة الثانية: الاتجاه الثاني
112	الخاتمة والاستنتاجات

116 .....	المراجع
125 .....	الفهرس